التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية - حالة الأردن (١٩٩٠ – ٢٠٠٩)

إعداد الطالب
سامر علي عبد الهادي

المشرف
الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون أول / ٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا الطالب .... أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية- حالة الأردن (١٩٩٠- ٢٠٠٩)) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١١/٧.

أعضاء لجنة المناقشـــــــــــة

الدكتور طالب محمد عوض، رئيساً (المشرف) ....

أستاذ اقتصاد دولي وقياسي

الدكتور إسماعيل عبد الرحمن، عضواً ....

أستاذ اقتصاد صناعي

الدكتور عبد عبد الحميد الخرابشة، عضواً ....

أستاذ الاقتصاد الجزئي وتطبيقاته

الدكتور محمود الوادي، عضواً ....

أستاذ التنمية والاقتصاد القياسي

(جامعة الزرقاء)

الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٦)
اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الدكتوراه

أنا الطالب: سارة عبدالفتاح محمد الطاهر الرقم الجامعي: (٩٠٥٠١٤)
تخصص: اقتصاد الأعمال الكليـــة: الأعمال

عنوان الاطروحة: التحرير الخارجي وأثره على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد اطروحات الدكتوراه عندما قمت شخصيا" باعداد اطروحتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٦ / ١٢ / ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع: .... التاريخ: ....

الإهـــــــــــــد اء

إلى الروح التي عاشـــــت بها روحــــــي...........

والـــــــــــدي رحـــــــــــــمه الله

إلى القلب النابـــــــــض بالحب والحنان............

أمــــــــــــــــــــــــــــــي العزيزة

إلى من عشقت كل شيء ينتمي إليها وأغلى ما أملك............

زوجتي الحبيبـــــــــــــة رشـــــــــــا

إلى مـــــــن وهبـــــــتهم حيـــــــاتي............

أبنـــــــــــــــائي علي وفيصــــــــــل

شكر وتقدير

بداية أحمد الله تعالى على نعمه التي أنعمها علي والتي لو لهجت الألسنة أبد الدهر ما أدت حقها، فالحمد لله، حمداً يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيد البشر سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وامتثالاً وعرفاناً بالجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض الذي أشرف على رسالتي هذه، ومنحني من جهده ووقته الشيء الكثير، وأمدني بنصائحه وعلمه، مما كان له عظيم الأثر في اخراج هذه الرسالة. كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة. كما أشكر جميع أساتذتي الأجلاء في قسم اقتصاد الأعمال.

ويقتضي الوفاء أن أخص باعتزاز وتقدير عميقين دعم وتشجيع ورعاية الأخ الدكتور مازن الباشا الذي خصني بمناقشة فكرة الدراسة، وتزويدي بالعديد من البحوث والدراسات التي كان لها الأثر الواضح في انجاز هذه الرسالة، وعرفاناً بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخ الدكتور حسام داوود وذلك للجهد الكبير الذي بذله معي في مناقشة أفكار وتفاصيل هذه الرسالة، حيث كان لملاحظاته وتوجيهاته بالغ الأثر في انجاز هذه الرسالة.

كما اتقدم بالشكر إلى زملائي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد – جامعة الزرقاء وذلك لدعمهم المعنوي ومساندتهم لي خلال كتابة هذه الرسالة. وإلى زميلي الدكتور حامد الرواشده على الجهد الذي بذله في التدقيق اللغوي لرسالتي هذه.

كما أسجل كل الشكر والتقدير لرفيقة حياتي زوجتي وذلك للجهد الكبير الذي بذلته وتشجيعها الدائم لي خلال فترة دراستي للدكتوراه، والشكر والتقدير إلى والدتي وأبنائي واخواني واخواتي وأهل زوجتي وكل من كان لي عوناً وسنداً أثناء فترة دراستي للدكتوراه.

وأخيراً أتقدم بعميق الشكر والامتنان الى جميع العاملين في كل من البنك المركزي الأردني، ووزارة التخطيط، ودائرة الاحصاءات العامة، والمرصد الاقتصادي في الجامعة الأردنية وخاصة السيد علي العساف، وزملائي وزميلاتي في الدراسات العليا وبالأخص الزميل الأخ خالد السواعي.

الباحث

سامر علي عبدالهادي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية : حالة الأردن (1990- 2009)

إعداد

سامر علي عبد الهادي

إشراف

الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

ملخّـــــص

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل الخارجي في الأردن وأثره على الفجوات الاقتصادية للفترة (1990-2009)، بهدف بيان أثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية المحلية، والخارجية، والرقمية في الاقتصاد الأردني، إضافة إلى التأطير النظري للفجوة الرقمية ليكون أساساً للدراسات القادمة، وإبراز الجوانب الفكرية للفجوات الاقتصادية، وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية للتمويل الخارجي بهدف إعطاء صورة عامة عن مدى فعالية التمويل الخارجي في الاقتصاد الأردني.

وقد استخدم الأسلوب التحليلي الوصفي والإحصائي القياسي، حيث تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً في تفسير العلاقة بين المتغيرات المختلفة والمستخدمة في تفسير دالة الفجوة المحلية ودالة الفجوة الخارجية وكذلك دالة الفجوة الرقمية.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: أن الاقتصاد الأردني اعتمد وبشكل متزايد على القروض الخارجية لتغطية الفجوات الاقتصادية، مما ترتب عليه زيادة في أعباء خدمة هذه القروض، كما تبين أن الاستثمارالأجنبي المباشر قد أدى دوراً مهماً وإيجابياً في تجسير الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والرقمية.

في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحث بضرورة وضع استراتيجية تهدف لإدارة مصادر الدخل والتمويل الخارجية الواردة إلى الأردن، بالإضافة إلى تفعيل مصادر الدخل والتمويل المحلية بهدف تخفيف اعتماد الأردن على المصادر الخارجية لتمويل احتياجاتها المختلفة ولتجسير الفجوات الاقتصادية. وكذلك يجب النظر في تركيبة التمويل الخارجي اللازم، وخاصة فيما يتعلق بالقروض الخارجية والاستثمارالأجنبي المباشر، ليتلاءم مع هيكل وطبيعة الاقتصاد الأردني وتحفيز السلوك الادخاري للأفراد والمؤسسات بهدف تقليص الفجوة المحلية وضرورة الإهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ضرورة أن يرافقها تدفق للخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وإنسياب للتقنيات التكنولوجية والتي ستعمل بدورها على تقليص حجم الفجوة الرقمية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-الإطار العام للدراســــــــــــــة

1-1 المقدمـــــــــــــــة

حظي التمويل الخارجي ومصادره باهتمام كبير ومتزايد في الفكر الاقتصادي بشكل عام نظراً للدور الهام الذي يؤديه في الاقتصاد القومي بصفته أحد المؤثرات الهامة التي تؤثر علـــى تطـــور مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ أصبح التمويل الخارجي يجذب اهتمـــام مختلـــف الهيئـــات والأوساط الاقتصادية والمالية كافة ليس في الدول المضيفة له فحسب بل في الدول المانحة أيـــضاً وبخاصة في ظل المشكلات الناجمة عنه والآثار الممتدة على النظام الاقتصادي العالمي.

إن تحقيق معدل مرتفع للنموالاقتصادي والإرتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد يتطلـــب إنـــشاء المشاريع الانتاجية، وتوفير التمويل اللازم للنهوض بتلك المشاريع، وهـــذا مـــا يعـــرف بـــالتكوين الرأسمالي (Capital Formation)، وتشكل عملية التكوين الرأسمالي محوراً مهمـــاً لتحقيـــق النمـــو الاقتصادي حيث يعتمد بالدرجة الأولى على ادخار جزء من دخل الأفراد ثم توجيه هذه المـــدخرات وتوظيفها في الاستثمارات المختلفة من أجل خلق أصول انتاجية جديدة أو التوســـع فـــي الأصـــول القائمة.

والمتتبع للاقتصاد الأردني يدرك النقلة النوعية التي حققها الأردن في العقود الماضية، بشكل أدى إلى تحسن كمي ونوعي في مستويات المعيشة، والدخول الفردية بما يتلاءم مع ما شهده الأردن من نهضة شاملة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، غير أن التنمية الاقتصادية في الأردنَ رافقها العديد من المعيقات تمثلت في قصور الموارد والإمكانيـــات الماليـــة المتاحة، إذ يواجه الأردن كغيره من الدول الناميةِ قصوراً في الموارد المالية والاقتصادية المحليـــة المتاحة وانخفاضاً في القدرة الانتاجية والتقنية لأغلب الصناعات القائمة، الأمر الذي جعل الاعتماد على الخارج في تغطية العجز المالي والانتاجي سمة مرافقة للاقتصاد الأردنـــي طـــوال مراحلـــه التنموية المختلفة، حيث وجد الأردن – منذ استقلاله – مصدراً مهماً لتحقيق أهدافه وطموحاته يتمثل في التمويل الخارجي الذي كان ضرورياً من أجل تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتغطيـــة العجز في ميزانه التجاري وموازناته المحلية المتعاقبة (العزام ،1994).

وقد ينتج عن الاعتماد المزمن على التمويل الخارجي عدة مخاطر منها:

1. أنَ زيادة حجم القروض الخارجية بشكل كبير وما ينتج عنه من زيادة الرصيد غير المسدد منها سيعمل على زيادة عبء المديونية الخارجية للدولة المضيفة، مما يعني أن الجزء الأكبر من عوائد الصادرات سيذهب لسداد المديونية الخارجية وبالتالي ستنخفض القدرة على استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام.
2. عدم استغلال التدفقات النقدية الخارجية بأنواعها المختلفة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر عدم استخدامها في المشاريع الانتاجية مباشرة بل تستخدم في زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية ولا سيما الكمالية منها.
3. الخوف من انخفاض حجم النقد الأجنبي في المستقبل حيث تقوم الدول المدينة بسداد قروضها الخارجية على سبيل المثال بنقد أجنبي مما سيعمل على خروج النقد الأجنبي في كل مرة يتم فيها السداد، وعليه يكون هناك انخفاض في احتياطي النقد الأجنبي مما يخلق مشكلة للدولة التي تواجه مثل هذه الالتزامات إن لم تكن لديها القدرة على الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية.

يضاف إلى ذلك أن الأردن يعاني من انخفاض حجم المدخرات الوطنية لديه، الأمر الذي دفع الحكومات الأردنية إلى التوجه نحو مصادر أخرى للتمويل سواء كانت داخلية أو خارجية [1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتماد في تمويل التنمية الاقتصادية يجب أن يعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المحلية إذ لايمكن الاعتماد بصفة مستمرة على التمويل الخارجي في برامج وخطط التنمية الاقتصادية وذلك بسبب أن تدفق الموارد الأجنبية قد لا يكون ثابتاً ولا مؤكداً بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والأعباء الناجمة عنه والتي تشكل ضغطاً على الاقتصاد الوطني.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة بيان دور التمويل الخارجي في تجسير الفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وهي الفجوة المحلية (الادخارية)(Saving Gap)، الفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية)(Foreign Exchange Gap)، والفجوة الرقمية (التكنولوجية)(Technological Gap)، وهل ساهم التمويل الخارجي (القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر) في التخفيف

(1) التمويل الداخلي يتمثل بالدين العام الداخلي، اما التمويل الخارجي يتمثل بالقروض، المساعدات، المنح، والاستثمار الأجنبي المباشر.

من حدة هذه الفجوات، وهل يؤدي التمويل الخارجي دوراً مكملاً للموارد المحلية أم أنه حل محل الموارد الاقتصادية المحلية، وبالتالي شكل عبئاً على الاقتصاد الأردني وذلك للفترة من 1990 – 2009؟

2-1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها منسجمة مع الاهتمام الواسع والكبير بموضوع التمويل الخارجي سواء على مستوى الدول المانحة أوالمستقبلة، وكذلك في أنها تأتي في الوقت الذي تدور فيه نقاشات واسعة حول تقييم فعالية التمويل الخارجي وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظراً لما يعانيه الاقتصاد الأردني من صعوبات ومشاكل مالية؛ أهمها تفاقم حجم الدين الخارجي وما يترتب عليه من التزامات قد تهدد الاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة حجم الفجوات التمويلية.

3-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. تحديد أثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية (المحلية، الخارجية، والرقمية) في الأردن.
2. التأطير النظري للفجوة الرقمية ليكون أساساً للدراسات القادمة بالإضافة لمحاولة تقدير حجم تلك الفجوة.
3. إبراز الجوانب الفكرية للفجوات الاقتصادية.
4. تحديد أهم الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة للتمويل الخارجي في الدول المضيفة وبشكل خاص في الأردن، وذلك بهدف إعطاء صورة عامة عن مدى فعالية التمويل الخارجي في الاقتصاد الأردني.

4-1 الدراسات السابقة

حظيت مسألة التمويل الخارجي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية على اهتمام كبير وواسع النطاق، إذ تنوعت وتعددت الدراسات حول دور التمويل الخارجي بكافة مكوناته في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فمنها من تحدث عن دور المساعدات، وأخرى تناولت موضوع القروض الخارجية، وتحدث بعضها عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الهام الذي يؤديه

التمويل الخارجي في اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير عليه في تحقيق أهدافها التنموية. ولقد تباينت الأفكار والنتائج والتوصيات التي خلصت اليها الدراسات السابقة، كما تنوعت في الأساليب التي استخدمت في التحليل، وسيتم الآن عرض لبعض أدبيات الدراسة وأهم النتائج التي توصلت اليها.

فقد قامت إحدى الدراسات بتحليل العلاقة بين معدلات النمو المتوسط ونسبة المساعدات إلى الناتج القومي الإجمالي لـــ 12 دولة لاتينية للفترة من 1957- 1964، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه العلاقة سالبة، وأن المساعدات لا يتم تقديمها أو توزيعها بناء على الحاجات الاقتصادية، وإنما بناء على دوافع سياسية، بمعنى أن الدول المانحة لا تقدم هذه المساعدات بناء على حاجة الدولة الأساسية وإنما بناء على المنفعة التي يمكن أن تحصل عليها. كما توصلت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية أدت إلى تخفيض المدخرات المحلية بدلاً من دعمها وذلك للقطاعين العام والخاص(Griffen & Enos, 1970).

بينما قامت دراسة Papanek بتحليل أثر مكونات الاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول النامية حيث قسم مكونات الاستثمار إلى الادخارات المحلية والموارد الخارجية، وقسم أيضاً الموارد الخارجية إلى المساعدات، والاستثمار الأجنبي الخاص، وبقية الموارد الخارجية. وقد طبقت على مجموعة من الدول: 31 دولة نامية من آسيا، 38 دولة نامية من دول البحر المتوسط، و37 دولة نامية من أمريكا اللاتينية، وكانت الدراسة للفترة من 1950 – 1960 واستخدمت النموذج التالي:

$$GGDP=\beta_0+\beta_1Sd+\beta_2A+\beta_3FI+\beta_4Fo+Ui$$

حيث أن المتغير التابع يشير إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GGDP)، بينما المتغيرات المستقلة (التفسيرية) تمثلت في الادخارات المحلية (Sd)، وصافي التحويلات العامة مضافاً إليها القروض العامة طويلة الأجل (A)، وصافي القروض قصيرة الأجل (Fo)، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر مضافاً إليها القروض الخاصة طويلة الأجل (FI)، بينما (Ui) يمثل الخطأ العشوائي.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Square (OLS)) بينت الدراسة أن هذه الموارد الخارجية ذات أثر إيجابي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (Papanek, 1973).

وهو الذي دفع Chen إلى تناول أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الصين للفترة 1973 – 1993 وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نموالناتج القومي الإجمالي باستخدام الصيغة اللوغاريتمية التالية:

$$LGNP=\beta_0+\beta_1 LSav_{t-1}+\beta_2 Ldf_{t-1}+\beta_3 Lyear_t+U_t$$

حيث أن معدل نموالناتج القومي الإجمالي في السنة الحالية (LGNP) يشير إلى المتغير التابع، بينما يمثل كل من معدل نمو الادخارات المحلية في السنة السابقة $LSav_{t-1}$، معدل نموالاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة السابقة Ldf_{t-1}، والزمن (السنة الحالية)$Lyear_t$ المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى الخطأ العشوائي (U_t). وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) توصلت هذه الدراسة إلى أنّ العلاقة بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت إيجابية(Chen and Others, 1995).

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات المتعلقة بتحليل أثر المساعدات على النمو الاقتصادي والتكوين الرأسمالي من المصادر المحلية في الدول النامية لعينة ضمت بيانات مقطعية لـ 74 دولة نامية، وقد استخدمت النموذج التالي:

$$g = f (s/y ,Aid/y , n , d/x , p ,GD_1 , GD_2)$$

حيث استخدم معدل الادخار المحلي(s/y)، ومعدل المساعدات(Aid/y)، ومعدل نمو السكان(n)، ومعدل نمو الصادرات (d/x)، ومعدل التضخم (P)، والمتغيرات الوهمية (GD_2 ,GD_1) كمتغيرات مستقلة، لدراسة التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي (g) كمتغير تابع. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الادخار المحلي وبين المساعدات الخارجية كما خلصت الدراسة إلى أن العوامل السياسية ليست وحدها التي تحدّد حجم المساعدات، وإنما بعض العوامل الاجتماعية مثل معدل الفقر الذي كان له دور كبير في تحديد حجم المساعدات الخارجية (Reichel,R. 1995).

ومن ناحية أخرى، قامت بعض الدراسات مثل دراسة Mapalad في الإجابة على بعض السؤال التالي: هل التدفقات الرأسمالية الأجنبية تشجع النمو الاقتصادي في تلك الدول المستقبلة لها؟ إذ بحثت هذه الدراسة في مقدرة الدول النامية على الاستفادة من هذه التدفقات، علماً أن كل نوع من

التدفقات الرأسمالية له خصوصيته وتأثيره المنفصل على النمو الاقتصادي، حيث أنه ليس بالضرورة أن تحقق كافة أنواع التدفقات الرأسمالية نفس الأثر على النمو الاقتصادي. وقد تم استخدام نمــوذج هارود دومار التالي:

$$g = \alpha(s + f)$$

$$i = s + f$$

حيث أن:

g :معدل نمو الدخل الحقيقي

α :الانتاجية الحدية لرأس المال

s :الادخار المحلي

f :الادخار الأجنبي (نسبة التدفقات الأجنبية إلى داخل الدولة)

i :معدل الاستثمار المحلي الكلي

وبتطبيق هذا النموذج تبين أنه مع تدفق رأس المال الأجنبي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، وهذا سيؤدي بالنهاية إلى زيادة معدل النمو للدخل الحقيقي، مــع ثبات حجم العمالة والتكنولوجيا (Mapalad,M. 1998).

كما بينت دراسة Tebaul & Maustier التي بحثت في طبيعــة العلاقــة بــين المــساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دول جنــوب البحــر المتوســط للفتــرة (1960-1996)، إلــى أن المساعدات الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، وذلك تبعا للمجالات التــي توجه اليها سواء نحو نمو المدخرات أو زيادة الاستثمارات، كما أنهــا توصــلت إلــى أن تــأثير المساعدات يعتمد على مدى استمرار تدفق هذه المساعدات إلى الدول المستقبلة لها، بالإضافة إلــى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها تلك الدول (Tebaul & Maustier, 2001).

و ذهبت بعض الدراسات للبحث في أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الــدول المستقبلة لها، ففي الأردن هناك عدة دراسات منها دراسة المومني التي هدفت إلى بيان أثر القروض

والمساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشـمية فـي الفتـرة (1968-1985)، وعلى افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي (Y) يعتمد على كل من العمل (L)، رأس المال (K) والتقدم التقني (A) ومن خلال المعادلة التالية :

$$Y=Af(L,K)$$

ومنها تم اشتقاق المعادلة التالية:

$$Y^{*}=\beta_0+\beta_1\frac{(S+B+F)}{Y}+\beta_2 P^{*}$$

حيث أن معدل نموالناتج المحلي الإجمالي (Y*) يمثل المتغير التابع، والمتغيرات المـستقلة تمثلت في الادخار المحلي (S)، والقروض الخارجية (B)، والمساعدات الخارجية (F)، ومعدل نمو السكان حيث استخدم للتعبير عن نمو القوى العاملة (P*).

وبتقدير المعادلة السابقة حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تم التوصل إلى أن القروض تؤثر سلباً على معدل كل من الادخار المحلي والقومي والنمو الاقتصادي، في حين أن المساعدات الخارجية كان لها الأثر الإيجابي على تلك المتغيرات (المومني، 1987).

كما تناولت دراسة النابلسي الموضوع نفسه ولكن لفترة أحدث (1973- 1994)، والتي هدفت إلى توضيح الأسباب والدوافع التي كانت وراء اعتماد الأردن على المصادر الخارجية للتمويل وانعكاساتها على أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي للمملكة، وقد اسفرت هذه الدراســـــــــة

عن بعض النتائج أهمها (النابلسي، 1997):

1. قصور الموارد المحلية عن تلبية النفقات الاستهلاكية والاستثمارية فـي الأردن ممـا دفـع الأردن للاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي.

2. أظهرت الدراسة أن جزءاً كبيراً من المساعدات الخارجية قد ذهب إلى تمويل مشروعات ذات أولوية متدنية ساهمت بالتالي إلى زيادة الاختلالات الهيكيلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي.
3. توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة وضع استراتيجية كفؤة لإدارة مصادر الدخل والتمويل الخارجية الواردة إلى الأردن من أجل زيادة فاعليتها، بالإضافة إلى وضع برامج وسياسات اقتصادية شاملة تعمل على تفعيل وزيادة حجم مصادر الدخل والتمويل المحلية للتخفيف من حدة اعتماد الأردن على المصادر الخارجية وبالتالي تقليص حجم الفجوة الحاصلة في الموارد المحلية.

ومن الدراسات الأجنبية التي تحدثت عن أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية دراسة قام بها الباحث Mohey ud-din Ghulam في الباكستان للفترة من 1960 – 2002، الذي بين أن الدول النامية بشكل عام والباكستان بشكل خاص تعاني من وجود واضح للفجوات التمويلية الخارجية والداخلية، مما دفع تلك الدول إلى الاستعانة بالتمويل الخارجي، وبسبب افتقار الباكستان للسياسات الاستثمارية الجيدة والحكيمة، أدى ذلك إلى توجه الدولة نحو الاعتماد على المساعدات الخارجية والاستدانة من الخارج بدلاً من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الخارجي. وفي النهاية توصل إلى أن المساعدات الخارجية لها أثر إيجابي يتمثل في زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP، ونشر التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات وكذلك عجز الموازنة. أما الأثر السلبي للمساعدات الخارجية فتمثل في أن هذه المساعدات أخذت تحل محل الادخار المحلي بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي. وتوصل إلى ضرورة وجود سياسات اقتصادية ناجعة تكون قادرة على استثمار هذه التدفقات الخارجية بالشكل الأمثل مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الهدف المرجو من هذه التدفقات وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (Ghulam,M. 2005).

كما تحدثت دراسة الخالدي عن أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1990-2005)، وبناء على الفكرة القائلة: أن الدول الفقيرة يجب أن تعتمد على المساعدات الخارجية كمصدر لسد العجز الحاصل في الموارد المحلية. وبينت هذه الدراسة أن هناك عدة أشكال لمصادر التمويل الخارجية مثل: الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، والمنح والهبات. ومن خلال استخدام الأساليب القياسية والاحصائية المختلفة لتحليل البيانات المتعلقة بالأردن خلال

تلك الفترة تبين أن تدفق رأس المال الأجنبي له أثر مباشر وإيجابي على التنمية الاقتصادية في الأردن، كما أن للسياسات المالية والنقدية والتجارية الأثر الأكبر في تفعيل دور تلك التدفقات الخارجية على إحداث التطورات والتغيرات الإيجابية في الاقتصاد الأردني (الخالدي، 2008).

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي تحدثت عن أثر التمويل الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمن الدراسات التي تمت في الأردن دراسة المومني والتي تناولت أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات الخارجية) على الميزان التجاري للأردن للفترة من (1967-1985) بالاعتماد على النموذج التالي:

$$X= \beta_0+ \beta_1 y+ \beta_2 b+ \beta_3 f$$

$$M= \beta_0+ \beta_1 y+ \beta_2 b+ \beta_3 f$$

علماً بأن :

X: حجم الصادرات السلعية.

M: حجم الواردات السلعية.

y: الناتج المحلي الإجمالي .

b: القروض الخارجية.

f: المساعدات الخارجية.

ومن خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تبين بأن القروض والمساعدات الخارجية لم تسهم بشكل واضح في تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن على العكس من ذلك فقد ساهمت في زيادة العجز حيث كان أثر القروض والمساعدات الخارجية على الواردات أكبر منه على الصادرات. كما توقع الباحث أن مثل هذا الأثر سيزول في الأجل الطويل وذلك من خلال التوسع في حجم الصادرات والتوجه نحو عملية إحلال للواردات من خلال زيادة الاستثمار والطاقة الانتاجية للاقتصاد الأردني (المومني،1988).

وتم الحديث عن التطور التاريخي للديون الخارجية في الأردن من خلال دراسة اللوزي الذي بحث في أثر تلك القروض الخارجية على الاقتصاد الوطني، وتفاوت قدرة الاقتصاد الأردني علـــى الوفاء بالالتزامات الخارجية فيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي، والحديث كذلك عن دور الدولة فـــي اجتذاب وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية. وقد اعتمد الباحث النموذج الخطي التالي خـــلال فترة الدراسة (1973-1987) :

$$Y_t=\beta_0+\beta_1X_t+U_t$$

حيث تعبر (X_t) عن الزمن بالسنوات كمتغير مستقل وأثره على حجم المديونية منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي (Y_t)، فيما تعبر (U_t) عن الخطأ العشوائي. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وتقدير هذا النموذج أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين قيمة المديونية منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي وعامل الزمن، وعليه فإن من المتوقع أن رصيد الدين العام الخارجي منسوباً إلى الناتج القومي الإجمالي سيزداد وبشكل سنوي، وكذلك أشار الباحث إلى أن الأردن سيعاني وفي الوقت القريب من مشكلة تزايد رصيد الدين العام الخارجي ومن خدمة أعبائه. وأوصت هذه الدراسة بضرورة إعادة تنظيم عملية التمويل الخارجي بحيث يتم توجيهه وتركيزه في المشاريع الانتاجية (اللوزي، 1989) .

ثم عاد المومني ليبحث في أثر التمويل الخارجي على كل من الاســـتثمار والاســـتهلاك فـــي الأردن للفترة من (1968-1987) حيث اعتمدت الدراسة على النموذج التالي:

$$I \text{ or } C = f(GDP, B, F, Pv)$$

حيث أن:

C : الاستهلاك الحالي

I : الاستهلاك الإجمالي

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

B : الدين العام الخارجي

F : المساعدات الخارجية

Pv : القروض الخاصة قصيرة وطويلة الأمد.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل النموذج، توصلت النتائج إلى أن هناك أثراً إيجابياً للتمويل الخارجي على كل من الاستهلاك والاستثمار، وكذلك تمت الإشارة إلى الأسباب التي تقف وراء تدني انتاجية رأس المال الأجنبي، ومنها (المومني،1991):

1. أن الاستثمارات التي تم تمويلها من رأس المال الأجنبي لم تكن ذات انتاجية عالية.
2. أن هناك جزءاً كبيراً من التدفقات الرأسمالية الأجنبية قد تم توجيهها لأغراض استهلاكية.

وتم تأكيد تلك النتائج من خلال دراسة أخرى لنفس الباحث عام 1995 تناولت أثر القروض الخارجية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والادخار المحلي، والاستثمار، والميزان التجاري وذلك للفترة ما بين عامي (1967-1991) وقد استخدم النماذج التالية :

$$\hat{GDP} = a_0 + a_1 \hat{Dis} + a_2 \hat{Pop} + a_3 \hat{Fn} + Ui$$

$$APS = f\left(\frac{Dis}{GDP}\right)$$

$$I = a_0 + a_1 Dis + a_2 GDP + Ui$$

$$C = a_0 + a_1 Dis + a_2 GDP + Ui$$

$$X = a_0 + a_1 Dis + a_2 GDP + Ui$$

$$M = a_0 + a_1 Dis + a_2 GDP + Ui$$

حيث أن:

GDP :معدل نموالناتج المحلي الإجمالي

Dis :معدل النموفي المسحوبات من القروض الخارجية

Pop :معدل النموالسكاني

Fn :معدل النموفي الموارد الخارجية غير القروض

APS :متوسط الادخار المحلي

I : الاستثمار الجمالي

C :الاستهلاك الحالي

X :الصادرات السلعية

M :المستوردات السلعية

Ui : الخطأ العشوائي

ومن خلال تقدير النماذج السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS تبين ما يلي (المومني،1995):

1. أن هناك علاقة طردية بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي لكن مرونة القروض الخارجية كانت منخفضة مما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعتمد بشكل كبير على القروض الخارجية.
2. العلاقة السلبية بين القروض الخارجية والادخارات المحلية.
3. أثر القروض الخارجية على الاستثمار إيجابي وكبير جدا.
4. هناك أثر إيجابي للقروض الخارجية على الاستهلاك الحالي.
5. أثر القروض الخارجية على الصادرات والمستوردات إيجابي، ولكنه كان بدرجة أكبر على المستوردات منه على الصادرات، مما يعني أنها ستساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري.

أما دراسة الباشا فقد اهتمت باختبار أثر التمويل الخارجي ممثلاً بالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على التغيرات الهيكيلة في الأردن في الفترة ما بين عامي (1980-1997)، وقد استخدم نموذج Chenery – Taylor القياسي بعد أن قام بإجراء التعديلات عليه إلى أن أصبح على الشكل التالي:

$$Yi = \beta_0+ \beta_1X_1+ \beta_2X_2 +\beta_3X_3+ \beta_4X_4 +Ui$$

حيث أن:

Yi : تمثل المؤشر الهيكلي الذي يعبر عن نسبة كل من: ناتج قطاع الخدمات، وناتج القطاع الزراعي، وناتج القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1985 وكذلك نسبة القوة العاملة في كل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1985.

X_1 : عدد سكان الأردن (بالمليون نسمة).

X2 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

X3 : نسبة إجمالي القروض الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1985.

X4 : نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1985.

وتم التوصل إلى أن اعتماد الأردن على التمويل الخارجي في معالجة مشكلاته الاقتصادية يزداد بشكل مستمر وبالتالي يزداد عبء خدمتها، بالإضافة إلى أن نتائج التحليل القياسي اظهرت عدم قدرة التمويل الخارجي ممثلاً بالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التغيرات الهيكلية المطلوبة للمسيرة التنموية للاقتصاد الأردني (الباشا،2001).

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الدول النامية بشكل عام تعاني من فجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية المرغوبة، وتعاني كذلك من الفجوة بين عوائد الصادرات الفعلية وتلك المبالغ اللازمة لتغطية المستوردات من السلع الرأسمالية الضرورية لتحقيق معدل النموالمستهدف. وبذلك يأتي دور القروض الخارجية في إغلاق تلك الفجوات أوالتقليل من حدتها، حيث تساهم في زيادة حجم الاستثمارات أولاً والتراكم الرأسمالي من خلال زيادة معدل الادخار المحلي ثانياً، وبالتالي ستعمل على تجسير الفجوة الداخلية وتحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول (Griffin,1978).

أما فيما يتعلق بأثر القروض الخارجية على الفجوة الخارجية، فيرى بعض الاقتصاديين أن هناك ندرة في رأس المال الأجنبي المتحقق من صادرات الدول النامية، وعليه تأتي أهمية القروض

الخارجية لتمويل تلك الدول في عملية استيراد السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الاستثمار، وبالتالي تشجيع الصادرات الوطنية لها مما يجعلها قادرة على تغطية نفقات العملية الاستثمارية، وبالمحصلة ستعمل تلك القروض الخارجية على تجسير تلك الفجوة أوالتخفيف من حدتها على الأقل (Papanek, 1973; Chenery and Strout,1966).

وهناك بعض الاقتصاديين أمثال Roemer, Perkins, Gillis ، قد شككوا في مدى صحة هذه الأفكار والآراء، إذ يرى هؤلاء الاقتصاديون أن معدلات النمو في معظم الدول النامية لا تتناسب مع حجم القروض الخارجية، وأن القروض الخارجية تساهم في زيادة المدخرات أو زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية اللازمة لزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الصادرات المحلية لم تكن كبيرة، فهم يرون أن القروض الخارجية أخذت تحل محل المدخرات المحلية بحيث تسمح بتوجه الجزء الأكبر منها نحو الاستهلاك وبالتالي سيؤثر سلباً على الاستثمار، وكذلك ستؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات، مما يؤدي في النهاية إلى اتساع الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية (آل علي،1991).

وبعد أزمة الدين العام التي أصابت دول العالم الثالث في نهاية الثمانينات، أصبح من الأفضل لهذه الدول التوجه للاقتراض من البنوك الدولية والأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى اجتذاب رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية والمحلية (Jansen, 1995).

كما لوحظ في تلك الفترة فشل الجهود المبذولة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي لتلك الدول والذي من شأنه أن يحافظ على نمو اقتصادي مستدام، وبشكل خاص فشلت في المحافظة على الاستثمارات المحلية عند مستويات مرغوبة، ولذلك كانت هذه الدول تأمل في أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمثابة بديل لهذا التراجع في الاستثمارات المحلية.

وبشكل عام، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن تلك التدفقات الرأسمالية الأخرى حيث أنها ليست عملية نقل للأموال من دولة لأخرى، وإنما تشتمل على رأس المال، والتكنولوجيا الحديثة، والمهارات الإدارية، والقنوات التسويقية وغيرها، لذلك فهي تساهم في زيادة الانتاجية ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج على الرغم من صعوبة قياس آثارها (Jansen, 1995) .

في ضوء ما تم استعراضه من دراسات سابقة التي تحدثت عن دور التمويل الخارجي في تحقيق النمو الاقتصادي أو تحقيق التنمية الاقتصادية، وأثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تلك الدول المستقبلة لهذا التمويل، ورغم تعدد وتنوع الدراسات في مجال التمويل الخارجي والتدفقات الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني، إلا أن الباحث لم يجد أيّاً من هذه الدراسات قد تحدثت عن دور التمويل الخارجي في معالجة الفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بشكل مفصل كما ستتناوله هذه الدراسة، وبالتالي سيتم التركيز على دراسة هذه العلاقة، فإذا كان ذلك الأثر إيجابياً فإنه سيعمل بدوره على تحقيق النموالاقتصادي وأهداف التنمية الاقتصادية، أما إذا كان الأثر سلبياً فإن ذلك لن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية.

فضلاً عن ذلك، ستقوم هذه الدراسة بتغطية تلك الفترة من (2005 - 2009) وما شهدته من تطورات اقتصادية وسياسية وغيرها وأثرها على حجم التمويل الخارجي (القروض والاستثمار الأجنبي المباشر) الممنوح والمقدم إلى الأردن، كما أنها تناولت سلسلة زمنية طويلة نوعاً ما تصل إلى تسعة عشرعاماً تغطي فيها المراحل الاقتصادية الهامة في الأردن من جهة، ومن جهة أخرى تساعد في التوصل إلى نتائج أكثر دقة من شأنها أن تخدم أصحاب القرار في وضع السياسات الاقتصادية والتي يمكن أن تؤثر على حجم وشكل التمويل الخارجي وكيفية استخدامه بهدف تخفيف الأعباء الناجمة عنه.

5-1 فرضيات الدراسة

تفترض هذه الدراسة بشكل عام أن التمويل الخارجي لم يسهم بشكل فعال ومباشر في تجسير الفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، وعليه تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: أن متوسط دخل الفرد والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة لها أثر سلبي على الفجوة المحلية.

الفرضية الثانية: أن الانكشاف الاقتصادي والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات لها أثر سلبي على الفجوة الخارجية.

الفرضية الثالثة: أن الفجوة الرقمية للفترة السابقة والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة لها أثر سلبي على الفجوة الرقمية للفترة الحالية.

6-1 منهجية الدراسة

يعتبر نموذج Harrod-Domar الأساس لمثل هذه الدراسات، حيث يشير إلى أن معدل النمو في الدخل القومي (g) عبارة عن الميل المتوسط للادخار (s) مقسوما على معدل التغير في الدخل إلى رأس المال (v)، أي أن:

$$g = s/v$$

وحيث أن (v) ثابتة في المدى القصير، فإن التمويل الخارجي (a) سيشكل دعماً للادخار المحلي وبالتالي سيعمل على زيادة (s) وبالتالي زيادة (g) كما في المعادلة التالية:

$$g = (s+a)/v$$

إزاء الآراء والنظريات المتباينة حول طبيعة العلاقة بين التمويل الخارجي والفجوات الاقتصادية، فانه من الأهمية بمكان بيان أثر كل من القروض الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتوسط دخل الفرد ودرجة الإنكشاف الاقتصادي كمتغيرات مستقلة على الفجوات الاقتصادية الثلاثة المحلية والخارجية والرقمية كمتغيرات تابعة في الاقتصاد الأردني.

وبالاعتماد على الدراسات التطبيقية السابقة وخاصة النموذج المستخدم في دراسة Papanek(1973) حيث اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر مكونات الاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول النامية (GGDP)، حيث قسم مكونات الاستثمار إلى الادخارات المحلية (Sd) والموارد الخارجية، وقسم أيضاً الموارد الخارجية إلى المساعدات (A)، الاستثمار الأجنبي الخاص (FI)، وبقية الموارد الخارجية (Fo) وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$GDP=\beta_0+\beta_1 Sd+\beta_2 A+\beta_3 FI+\beta_4 Fo+Ui$$

ومع إجراء بعض التعديلات على النموذج السابق، فانه سيتم دراسة أثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية في الأردن وذلك حسب النموذج التالي :

$$G_s = \beta_0 + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + U_1$$

$$G_F = \alpha_0 + \alpha_1X_1 + \alpha_2X_2 + \alpha_3X_4 + U_2$$

$$G_T = \gamma_0 + \gamma_1X_1 + \gamma_2X_2 + \gamma_3X_5 + U_3$$

حيث تمثل كل من الفجوة المحلية (الفجوة الادخارية) (G_s)، الفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية) (G_F)، والفجوة الرقمية (التكنولوجية)(G_T) المتغيرات التابعة في نموذج الدراسة، فيما سيتم أخذ كل إجمالي القروض الأردنية الخارجية (FL) المعبر عنه بـ X_1 ، وإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (FDI) المعبر عنه بـX_2 ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per-Capita Income) المعبر عنه بـ X_3 كمتغيرات مستقلة في دالة الفجوة المحلية، ودرجة الانكشاف الاقتصادي (Economic Exposure) المعبر عنه بـ X_4 في دالة الفجوة الخارجية، والفجوة الرقمية للفترة السابقة (G_{Tt-1}) المعبر عنه بـ X_5 في دالة الفجوة الرقمية، في محاولة لبيان أثرها على المتغيرات التابعة بالإضافة إلى الخطأ العشوائي (U_i).

وحسب النظريات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بتفسير سلوك المستهلك، نجد أن الدخل المتاح للأفراد يتم إنفاق جزء منه على الاستهلاك والجزء الآخر يذهب للادخار الذي بدوره يوجه نحو الاستثمار المحلي، وبذلك تبرز أهمية إضافة متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل – تفسيري – لمعرفة أثره على حجم الادخار المحلي وبالتالي معرفة دوره في زيادة أو تخفيض الفجوة الداخلية.

وبالنظر إلى التجارة الخارجية في الدول النامية بشكل عام، نجد أنها اتسمت بتركزها السلعي الواضح في عدد محدود من السلع الأولية في جانب الصادرات، وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، وتركزها الجغرافي مع الدول الرأسمالية، وتدهور شروط تبادلها التجاري، حيث تتزايد باستمرار أسعار السلع الصناعية التي تستوردها مقابل تراخي قيمة صادراتها وهذا بدوره سيؤدي لزيادة حجم الفجوة الخارجية، وعليه سيتم دراسة أثر مجموع الصادرات والمستوردات منسوبة للناتج المحلي الإجمالي أو ما يعرف بدرجة الانكشاف الاقتصادي على الفجوة الخارجية في الأردن.

كما أنه سيتم قياس الفجوة الرقمية (التكنولوجية) في الأردن بالاستناد إلى مؤشر تنافسية النمو (Growth Competitiveness Index (GCI)) للأردن ومقارنته مع بعض الدول المتقدمة والنامية، حيث يعكس هذا المؤشر مدى قدرة البلد على تحقيق معدل نمو اقتصادي في الأجل المتوسط، وسيتم التوسع لاحقاً في الحديث عن طبيعة هذا المؤشر والجهة المسؤولة عن إصدار التقارير التي تحتوي على الأرقام المتعلقة بهذا المؤشر وكيفية حساب تلك الأرقام.

وعند النظر إلى المعادلات الخطية السابقة، نجد أن بعض المتغيرات التفسيرية قد تكررت، فإنه من المتوقع أن يكون هناك مشكلة الارتباط التقاطعي (Cross-Correlation) بين حدود الخطأ العشوائي في كل معادلة على اعتبار أن هناك علاقة بين تلك الفجوات الاقتصادية بالإضافة إلى احتمالية أن تكون متغيرات الدراسة غير مستقرة، مما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التحليل القياسي غير ملائمة، حيث أنها ستؤدي إلى نتائج متحيزة ومضللة (Spurious Regression) مما ستؤثر سلباً على عملية تفسير العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وعليه سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً (Fully-Modified OLS) للتغلب على هذه المشكلة.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يرتكز على توصيف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المستخلصة من ذلك التحليل. إضافة إلى الأسلوب القياسي الذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة استناداً إلى المنطق والنظرية الاقتصادية بهدف الخروج بمؤشرات رقمية عن أثر وتأثر المتغيرات الاقتصادية بعضها ببعض مستخدماً بذلك بيانات سلاسل زمنية للمدة (1990- 2009).

كما تعتمد هذه الدراسة على المصادر والمراجع العربية والأجنبية المتمثلة بالكتب والأبحاث والدراسات المنشورة وغير المنشورة بالإضافة لمصادرالمعلومات الرسمية المتمثلة بنشرات البنك المركزي الأردني، ووزارة التخطيط، ودائرة الإحصاءات العامة في الأردن.

الفصـــــــــــل الثاني

الإطار النظري للدراســـــــــة

2-1 الفجوات الاقتصادية: أنواعها، أسبابها، وآثارها الاقتصادية

2-2 التمويل الخارجي

2-3 الفجوات الاقتصادية وعلاقتها بالتمويل الخارجي

2. الإطار النظري للدراســـــــــــــــة

2-1 الفجوات الاقتصادية: أنواعها، وأسبابها، وآثارها الاقتصادية

اقترنت الخطط التنموية لمعظم الدول النامية بالحاجة لتوفير التمويل اللازم لتحقيق معدلات النمو التي من شأنها دعم القطاعات الانتاجية المختلفة في الاقتصاد. ونتيجة لتدني معدلات الادخار المحلية وانخفاض حصيلة الصادرات من جهة وارتفاع معدلات الاستهلاك والاستيراد من جهه أخرى مما انعكس على قلة الاستثمارات المحلية، الأمر الذي جعل الدول النامية تجد نفسها أمام مشكلة توفير التمويل اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

لذا كان التمويل الخارجي أحد السبل المتاحة أمام تلك الدول لتغطية القصور في مدخراتها المحلية وتلبية حاجاتها من العملة الأجنبية، ونتيجة لذلك فقد وصلت الديون الخارجية لهذه الدول إلى مستويات مرتفعة وتراكمت أعباؤها على نحو واضح لدرجة أنه لم تعد مواردها المحلية قادرة على خدمة ديونها، مما انعكس سلباً على ميزان المدفوعات في تلك الدول بالإضافة لانخفاض واضح في معدلات النمو الاقتصادي.

ومع تزايد الاهتمام بالتمويل الخارجي وما رافقه من زيادة واضحة في الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية، دفع ذلك العديد من الاقتصاديين إلى إجراء دراسات نظرية وتطبيقية بهدف معرفة أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، وهذه الدراسات أصبحت تعرف بنماذج الفجوات (Gaps Models) التي تهدف إلى تشخيص محددات النمو حيث تؤكد أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يتحدد بأحد القيود التالية:

1. قيد الادخار المحلي (الفجوة الادخارية).
2. قيد التبادل التجاري (الفجوة الخارجية).
3. قيد المهارة والخبرة التنظيمية (الفجوة الرقمية).

وقد تباينت هذه الدراسات، فبعضها تحدث عن طبيعة الفجوة الادخارية وأسباب وجودها وآثارها الاقتصادية، حيث يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي سيذهب لتلبية الاحتياجات

الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية والنمو الاقتصادي. ويجب النظر إلى الادخار بمنظار وظيفي لا هيكلي، حيث أن النظرة الهيكلية للادخار تركز على الوظائف الهيكلية التي يؤديها الادخار كالاستهلاك المستقبلي، وسداد الديون الآجلة، وفي هذه الحالة لا يعتبر الادخار منشئاً للدخل وإنما عنصر من عناصر التسرب للاقتصاد. أما النظرة الوظيفية فهي التي ترى أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي يوجه للاستثمار، بمعنى أنه منشئ للدخل وعامل أساسي في تحقيق التراكم الرأسمالي (النابلسي، 1997).

ويمكن تصنيف المدخرات تبعاً لمصادر تكوينها إلى ما يلي :

أ. مدخرات القطاع الحكومي: وهي تمثل بفائض الايرادات الجارية على النفقات الجارية .

ب. مدخرات قطاع الأعمـــــــــال :وهي تشمل فوائض المنشآت الخاصة والعامة التي تعمل في القطاع الانتاجي وتتمثل في الأرباح غير الموزعة، والاحتياطيات ومخصصات الاهتلاك.

ج. مدخرات القطاع المنزلي (العائلي): وهي التي تتمثل بالفرق بين الدخل المتاح للإنفاق العائلي والانفاق على الاستهلاك الجاري .

ومن جهه أخرى يمكن تصنيف المدخرات إلى مدخرات اختيارية وأخرى إجبارية، فالمدخرات الاختيارية تلك التي تنشأ نتيجة عدم رغبة الأفراد بالاستهلاك في الفترة الحالية وتأجيله للفترة اللاحقة بمعنى أن تكون المنفعة الحدية للادخار أكبر من المنفعة الحدية للاستهلاك بالوقت الحاضر، أما المدخرات الإجبارية فتلك التي تنشأ عن الاقتطاعات الالزامية من دخول الأفراد كالضرائب، والضمان الاجتماعي، والتأمينات.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، كما أن حجم المدخرات يتأثر بمنجزات التنمية، وتظل تنمية المدخرات محوراً أساسياً محدداً للادخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة وهي أيضاً محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول إلى التوظف الكامل، وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية. وعادة فإن اقتصاد أي دولة يطمح لتحقيق معدل النمو المستهدف والذي يتم تحديده بناء على خطط التنمية المستقبلية لذلك الاقتصاد، ووفقاً للمعطيات والمؤشرات الاقتصادية الحالية، وكما يقول Rosenstein أن متطلبات الدولة من التمويل الخارجي

لتحقيق معدلات النمو المستهدفة يمكن أن تقاس عن طريق الفجوة بين الادخار ومعدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق معدلات النمو المرغوب بها (Rosenstein,1961).

كما أن نموذج Fei & Paauw اهتم بدراسة العلاقة بين التمويل الخارجي والادخار (أي الفجوة المحلية) حيث تم التوصل إلى ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وهي ما أطلق عليها اسم الحالة المفضلة Preferable Case، وهي الحالة التي لاتكون فيها الدولة بحاجة لأي نوع من أنواع التمويل الخارجي وذلك لأحد السببين: إما أن معدلات الادخار فيها مرتفعة، أو أن معدلات النمو السكاني منخفضة، أو بسبب كليهما معاً.

الحالة الثانية: وهي ما أطلق عليها اسم الحالة المتوسطة Intermediate Case، حيث تكون فيها الدولة بداية بحاجة لاستيراد السلع الرأسمالية، ثم مع مرور الوقت تتحول هذه الدولة إلى دولة مصدرة إلى السلع الرأسمالية. بمعنى أنها تكون بحاجة للتمويل الخارجي لفترة محدودة من الزمن.

الحالة الثالثة: وهي ما أطلق عليها اسم الحالة غير المفضلة Un Preferable Case، وذلك بسبب أن الدولة تحتاج إلى استقبال التمويل الخارجي بكافة أشكاله وبشكل دائم، وذلك بغية تحقيق النمو المستهدف والمرغوب فيه، بسبب أن معدل الادخار منخفض جدا فضلاً عن أن معدلات النمو السكاني مرتفعة جداً أيضاً (Fei & Paauw,1965).

كما أكدت دراسة قام بها كل من Chen, Chang & Zhang حول طبيعة العلاقة بين التمويل الخارجي والادخار المحلي، أن التمويل الخارجي وبالتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على زيادة الادخار المحلي في الدولة المستقبلة له، وبالتالي سيعمل على تقليل حجم الفجوة المحلية (Chen, Chang & Zhang,1995).

وتواجه اقتصادات الدول النامية صعوبة في تحقيق النمو المستهدف نظراً لقلة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق ذلك، وعليه فإن الدول النامية تلجأ عادة للاستعانة بالتمويل الخارجي لتغطية تلك الفجوة بين الادخارات المحلية والاستثمارات المحلية، علماً بان الفجوة المحلية تتفاوت بحجمها بين هذه الدول تبعاً لتفاوت الظروف الاقتصادية السائدة كدرجة النمو الاقتصادي وحجم الناتج القومي، وذلك ما أشار اليه الاقتصاديان Enos & Griffin أن التمويل الخارجي وبالتحديد المساعدات الخارجية لا يتم تقديمها بناء على الحاجات الاقتصادية للدول

المستقبلة لها، وانما بناء على دوافع سياسية تتعلق بالدول المانحة، وتبين أن المساعدات الخارجية قد أدت إلى تخفيض المدخرات المحلية في القطاعين العام والخاص، كما أن القطاع العام غيَر من تركيبة الانفاق بحيث يكون أكثر ميلاً للانفاق الاستهلاكي بدلاً من الانفاق الاستثماري مما أدى بدوره إلى زيادة حجم الفجوة المحلية (Enos & Griffin,1970).

أما Jansen فقد قام بدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تايلند، وتبين له أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من الاستثمار الخاص وكلاهما يتأثر بالمناخ الاستثماري للدولة المضيفة، كما أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر هي مكملة لمشاريع الاستثمار المحلي وأن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد أتت لتعويض النقص الحاصل في الادخارات المحلية وبالتالي التقليل من حجم الفجوة المحلية (Jansen,1995).

ويعتبر نموذج هارود - دومار (Harrod – Domar) في النمو من أول النماذج التي وضعت لتوضيح استخدام التمويل الخارجي لسد الفجوة المحلية لتحقيق معدل النمو المستهدف، ويفترض النموذج أن معدل نموالناتج القومي الإجمالي يزداد بزيادة نسبة الاستثمار للدخل، وأن معدل الاستثمار يزداد بزيادة رأس المال الأجنبي المستورد (آل علي، 1991)، والمعادلة الأساسية لنموذج هارود - دومار للنموهي:

$$g=s/k$$

حيث أن (g) تمثل معدل النمو بالدخل، (s) تمثل نسبة الادخار إلى الدخل، أما (k) فتمثل نسبة رأس المال إلى الناتج القومي الإجمالي، فإذا كان (g) تمثل معدل النموالمستهدف للناتج القومي الإجمالي معلومة وكانت (k) ثابتة، فإن معدل تراكم رأس المال (c) المطلوب للوصول إلى معدل النموالمستهدف هو:

$$c = g. k$$

وعندها يمكن معرفة حجم الفجوة المحلية التي تمثل الفرق بين(s) و(c) والتي يجب أن تغطى من التمويل الخارجي إذا أردنا تحقيق معدل النموالمستهف g بمعنى:

$a = c - s$

حيث أن (a) تمثل نسبة التمويل الخارجي إلى الدخل اللازم لسد الفجوة المحلية، وبذلك تصبح معادلة النموعلى النحوالتالي:

$g = s + a / k$

هذا على افتراض أن التمويل الخارجي يستخدم إلى جانب الادخار المحلي لتغطية مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النموالمستهدف (g).

بيد أن الدراسات الأخرى قد تحدثت عن مفهوم الفجوة الخارجية وكيفية التخفيف من حدتها أوالسيطرة عليها، إذ تنتج هذه الفجوة عندما تكون حصيلة صادرات البلدان النامية من العملات الأجنبية غير كافية لتمويل المستوردات من السلع الرأسمالية اللازمة لإستثمار جميع المدخرات المحلية المتاحة، وبذلك يصبح الاستيراد قيداً يحول دون وصول الاقتصاد إلى النمو المستهدف.

ويجمع الاقتصاديون على أن السبب وراء ظهور هذه الفجوة يعود من جهة، إلى العوامل المحلية والخارجية التي تحكم صادرات الدول النامية؛ كانخفاض الطلب الخارجي، وانخفاض مرونة العرض المحلي، ومن جهة أخرى إلى غياب الدور الحاسم الذي تلعبه المستوردات في عملية التنمية، حيث أن الانتاج المحلي لا يستطيع في كثير من الأحيان أن يكون بديلاً عن المستوردات، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلالات القائمة في هيكل الانتاج القومي إضافة إلى تخلف الكثير من الصناعات المحلية.

فنموذج Mckinnon قد اهتم بدراسة الفجوة الخارجية وكيف أن التمويل الخارجي يلعب دوراً ديناميكياً وحيوياً في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتوصل من خلال هذا النموذج إلى نتيجة أن التمويل الخارجي سيكون له أثر فعال في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف عندما يمتلك ذلك الاقتصاد القدرة على التصدير، مما يؤدي بدوره إلى تقليل حجم الفجوة الخارجية (Mckinnon,1964).

أما Quibira فقد بين أن التمويل الخارجي يجب أن يعمل على سد الفجوة بين عائدات الصادرات والنفقات اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الاستثمار التي تؤدي بدورها لتحقيق النمو المستهدف (Quibira,1985).

كما وجد Jansen أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه بالعادة نحو قطاع التصدير وبالتالي تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، ولكن بالمقابل فإنها تعمل على زيادة حجم المستوردات بشكل أكبر، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الخارجية(Jansen,1995).

وبالتالي يعتبر التمويل الخارجي المقدم للدول النامية على أنه مكمل لحصيلة النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات لتمويل المستوردات اللازمة لقيام الاستثمارات المحلية بغية تحقيق النموالمستهدف، ويمكن توضيح العلاقة بين الاستيراد (M) والدخل (Y) كما يلي:

$$M = m Y$$

حيث أن m: الميل الحدي للاستيراد. وعلى اعتبار أن الصادرات عنصر خارجي له قيمة محددة أي $E = E_0$، فإن الفجوة الخارجية تنتج عندما لا تتمكن ايرادات الصادرات من تغطية متطلبات الاستيراد، وعندها يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي لتغطية تلك الفجوة:

$$A = M – E_0$$

$$A = mY – E_0$$

$$A/Y = mY / Y – E_0/Y$$

$$a = m – E_0/Y$$

وعليه يمكن كتابة نموذج الفجوتين على النحوالتالي:

$$a = c – s = m – E_0/Y$$

ومعنى ذلك أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة بشكل ما يفوق ما هومتاح له من مدخرات محلية فإن هذه الاستثمارات لا بد لها أن تتم عن طريق إحداث فائض في المستوردات يحول عن طريق انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد القومي خلال الفترة نفسها. ويقوم هذا التحليل على أساس المساواة بين هاتين الفجوتين خلال الفترات الزمنية السابقة، في حين أنه ليس شرطاً أن تتساوى هاتان الفجوتان في أي فترة زمنية لاحقة، ويعزى ذلك إلى أن العوامل التي تتحكم في تحديد هذه المتغيرات، هي عوامل متفاوتة ومتباينة وليست متشابهة لا سيما أن القرارات المتعلقة بها قد لا تتشابه وخاصة في المجتمع الذي لا يأخذ بأسلوب التخطيط المركزي. فإذا ما أراد مجتمع ما تحقيق معدل نمو اقتصادي مستهدف فإنه لا بد له

من تحقيق المساواة بين هاتين الفجوتين ولكن السؤال يكمن في طبيعة الآلية التي يتم من خلالها تحقيق التعادل بين الفجوتين، وهذا يعتمد على فرضيتين أساسيتين هما:

1. وجود احلال بين الموارد المحلية والأجنبية .
2. ثبات الميل الحدي للاستيراد.

وبشكل عام هناك حالتان:

الحالة الأولى: أن الفجوة المحلية أكبر من الفجوة الخارجية وفي هذه الحالة يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، بمعنى آخر وجود فائض طلب، ولمعالجة ذلك فإن على الدولة أن تستورد السلع الاستهلاكية من الخارج أوأن تحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها في الداخل وهذا الأمر سيعمل على اتساع الفجوة الخارجية إلى الحد الذي تتعادل فيه مع الفجوة المحلية وهذا الأمر يتطلب سياسات مرنة لأسعار الصرف بالإضافة إلى تطبيق سياسات جمركية ملائمة .

الحالة الثانية: إن الفجوة الخارجية أكبر من الفجوة المحلية وفي هذه الحالة يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي مما يؤدي إلى وجود فائض بالعرض، وهنا يلعب جهاز الأسعار دوراً مهماً في إحداث التوازن، فإذا كانت الأسعار غير مرنة فإن ذلك يؤدي إلى تراكم السلع مما يعمل على تخفيض الطاقة الانتاجية وبالتالي تخفيض الموارد الموجهه إلى الاستثمار مما يعمل على تخفيض الدخل وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات، وبالتالي سيعمل على اتساع الفجوة المحلية إلى أن تتطابق مع الفجوة الخارجية.

أما إذا كانت الأسعار مرنة فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض الأرباح للمنتجين وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار في ذلك القطاع وزيادة الاستهلاك لدى الأفراد مما يعني انخفاض حجم الادخار وبالتالي اتساع الفجوة المحلية إلى أن تتساوى مع الفجوة الخارجية .

وبعض الدراسات الحديثة تحدثت عن فجوة أخرى جديدة وهي الفجوة الرقمية. فبعد أن ألقى النظام العالمي الاقتصادي الحديث – أو ما يعرف بالعولمة الاقتصادية الحديثة – بظلاله على العالم، وكيف أن العالم أصبح قرية صغيرة، وما رافق ذلك من تطورات سريعة ومتقدمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، أدى ذلك كله إلى اتساع الفجوات بين الدول الغنية

والمتقدمة من جهه والدول الفقيرة والنامية من جهة أخرى، وإحدى هذه الفجوات وأهمها في نظر الباحث هي الفجوة الرقمية أو ما يطلق عليها أحياناً الفجوة المعرفية أو الفجوة التقنية .

وعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي الفجوة الرقمية بأنها نسبة الأفراد الذين لديهم القدرة على استخدام تطبيقات التكنولوجيا لعدد السكان الإجمالي (التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام 2002 – 2003)، وفي موضع آخر تم تعريفها بأنها الاختلاف بين الأمم والمجتمعات في القدرة للوصول، ونشر واستخدام المعارف العلمية والتقنية (تقرير لجنة العلوم والتكنولوجيا للتنمية – الأمم المتحدة، 2006)، أنها واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى التوسع السريع في الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة وتشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية.

وقد تعددت وجهات النظر في شأن الفجوة الرقمية، فالسياسيون يرون الفجوة الرقمية بمثابة أشكالية تندرج ضمن قضايا الاقتصاد السياسي ولا حل لهذه الفجوة في نظرهم دون وضع بعض التشريعات والقوانيين تشكل نظاماً سياسياً يحمي المجتمع من سرعة التطورات التكنولوجية. أما الاقتصاديون فيرون أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم القدرة على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة، واستغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة في الاقتصاد، والتخلص من هذه الفجوة لا يتم إلا بتحرير الأسواق وإزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيا الحديثة وحركة رؤوس الأموال، فضلاً عن سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية كونها شرطاً أساسياً لتضييق تلك الفجوة. أما علماء الاجتماع فيرون أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم المساواة الاجتماعية والاختلاف بين طبقات المجتمع من حيث مستوى الدخل، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة، وهم يرون أن توفير متطلبات الحياة الاجتماعية والإرتقاء للمستوى المعيشي لأفراد المجتمع من العوامل المهمة التي ستساعد من التقليل من حدة هذه الفجوة.

ونتيجة لتعدد وجهات النظر المتعلقة في تفسير الفجوة الرقمية ظهرت هناك بعض الصعوبات المتعلقة بقياس الفجوة الرقمية، والتي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى صعوبات منهجية وهي تلك المتعلقة بصعوبة إجماع الدول على مؤشر واحد لقياس تلك الفجوة، بالإضافة إلى دخول التكنولوجيا في العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي يجعل من الصعوبة بالمكان تحديد هذه الفجوة. وهناك صعوبات نظرية والمتعلقة بغياب نظرية اقتصادية ذات إطار فكري

واضح يكون قادراًعلى إعطاء فكرة عن أسباب تلك الفجوة والعوامل التي تؤثر فيها وطرق معالجتها والآثار الاقتصادية التي قد تنجم عنها. ومن جهة أخرى فهناك بعض الصعوبات العملية المتعلقة بتجميع المعلومات المتعلقة بالفجوة الرقمية بسبب تباين البيانات وافتقارها إلى التوثيق الدقيق، وكذلك اختلاف الدول في تفسير طبيعة هذه البيانات.

وتختلف أسباب الفجوة الرقمية باختلاف مستوى تناولها: عالمياً أوإقليمياً اومحلياً، وكذلك اختلاف الوحدة الاجتماعية المستهدفة: أفراد وجماعات ومؤسسات، فضلاً عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. وبشكل عام يمكن القول أن هناك مجموعة من الأسباب وراء ظهور الفجوة الرقمية يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. أسباب اقتصادية:

أ. ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات بسبب ارتفاع كلفة البنية التحتية المتعلقة بإنشاء شبكة اتصالات حديثة ومتطورة.

ب. دخول الشركات المتعددة الجنسية للأسواق المحلية والتي تهدف إلى استنزاف واستغلال الموارد الاقتصادية لذلك البلد مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة قوة هذه الشركات في الأسواق العالمية وضعف الشركات المحلية وتآكل أسواقها.

ج. انحياز التكنولوجيا اقتصادياً لمصلحة الدول المتقدمة وعلى حساب الدول النامية، حيث أن تكلفتها تتناسب عكسياً مع مستوى الدخل، بالإضافة إلى أن منتجاتها وخدماتها تصمم تلبية لمطالب مستخدميها في الدول المتقدمة.

د. زيادة النشاط الاقتصادي بين تكتلات مؤسسات الدول المتقدمة الكبرى مما يضعف الموقف التنافسي لمؤسسات الدول النامية.

2. أسباب اجتماعية

أ. انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع.

ب. ضعف قابلية مجتمعات الدول النامية للتغيير لأسباب عديدة يرجع أغلبها إلى منظومة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.

3. أسباب تكنولوجية

أ. تطور التكنولوجيا بمعدلات سريعة مما يزيد من صعوبة لحاق الدول النامية بهذه التطورات.

ب. زيادة الاحتكار التكنولوجي من قبل الدول المتقدمة، حيث أنها تستخدم أساليب انتاجية ذات تقنية عالية يصعب على الدول النامية تطبيقها نظراً لارتفاع تكلفتها من جهة، ومن جهة أخرى إنها تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومدربة وذات كفاءة عالية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن ستين في المائة تقريباً من الاختلافات في مستويات الدخل بين دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا والبلدان الصناعية يمكن أن تعزى إلى الاختلافات في رصيد المعرفة (تقرير لجنة العلوم والتكنولوجيا للتنمية – الأمم المتحدة، 2006). كما أن الدول النامية عادة ما تعتمد على الاستيعاب الناجح للتكنولوجيا المستوردة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر العديد من الدول المستقبلة أن التمويل الخارجي وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من تلك الدول التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة هي بمثابة وسيلة النقل التي سيتم بها نقل تلك التكنولوجيا إلى اقتصاداتها، ولكن الخوف الذي يراود الدول النامية هو أن لا تقوم تلك الدول المتقدمة بجلب أحدث ما تمتلكه من التكنولوجيا.

وقد بين Kojima أن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وما يرافقه من نقل للتكنولوجيا يكون أكثر فعالية عندما يكون حجم الفجوة الرقمية بين تلك الدول قليلاً، وكذلك يكون أكثر انتاجية عندما يوجه إلى الصناعات كثيفة عنصر العمل في تلك الدول (Kojima,1985).

بينما يقول Singer أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول النامية ليس مفيداً لها، وذلك لأنه يوجه نحو القطاعات الرئيسة في ذلك الاقتصاد ولا يوجه نحو تطوير الصناعات، وذلك بسبب أن مرونة الطلب الدخلية على السلع الرئيسة منخفضة جداً، وعليه فان فوائد نقل التكنولوجيا التي يستفيد منها المستهلك يكون عن طريق تخفيض السعر ولا يستفيد منها المنتج عن طريق زيادة الدخل (Singer,1950).

ومن جهه أخرى، يقول Bhaduri أنه في عام 1913 كان نصف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الدول النامية تذهب إلى القطاعات الرئيسة كقطاع المناجم، وقطاع الزراعة، في حين أن 10% منها فقط يذهب إلى قطاع الصناعة، أما في عام 1990 فقد وجد أن 50% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذهب إلى قطاع الصناعة،و40% ذهب إلى قطاع الخدمات، بينما

10% قد ذهب إلى القطاعات الرئيسة وهذه الزيادة نتجت بسبب زيادة عدد الدول النامية في الاقتصاد العالمي (Bhaduri,1996).

بينما لا يتفق Singer مع مقولة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية يعتمد على توجيه هذه الاستثمارات بين القطاعات الرئيسة أو الثانوية، حيث أن الفائدة تكمن في أن تقوم تلك الدول المستقبلة لهذه التدفقات الأجنبية بانتاج سلع تشبه تلك السلع المنتجة في الدول المتقدمة وما تحتوي عليها من تكنولوجيا متقدمة ومتطورة (Singer,1975).

كما بينت دراسة Chen , Chang & Zhange أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى جميع القطاعات الاقتصادية، بحيث تتمتع تلك القطاعات بميزة تنافسية مقارنة مع الدول الأخرى، كما وأنها تؤدي إلى رفع مهارة العمال وزيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتج (Chen , Chang & Zhang,1995).

ويمكن الكشف عن محدادت نقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بالنقاط التالية:

1. إن الشركات متعددة الجنسية (Transnational Corporations) غالباً ما تنقل التكنولوجيا القديمة نوعاً ما إلى الدول النامية وذلك لحماية نفسها ضد المنافسة في المستقبل.
2. إن بعض الاعتبارات الاستراتيجية قد تلعب دوراً مهماً في نوعية التكنولوجيا المنقولة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. الطاقة الاستيعابية المحدودة لبعض الدول النامية قد تشكل عائقاً في عملية نقل التكنولوجيا.
4. بعض الاستثمارات الأجنبية تعمل على استنزاف موارد الدول النامية المحلية وخاصة المواد الأولية عن طريق نقلها إلى البلد الأم وتحويلها إلى سلع نهائية ومن ثم إعادة بيعها في تلك الدول النامية بأسعار مرتفعة يمكنها من تحقيق أرباحاً هائلة من جهة، وحرمان الدول النامية من الاستفادة من تلك التكنولوجيا المستخدمة في صناعة تلك السلع.

وعليه فإن على الدول النامية القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن تشجع على استقطاب التمويل الخارجي - وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر - المصحوب بالتكنولوجيا المتقدمة والذي سيعمل بدوره على تقليص حجم الفجوة الرقمية لديها، كما يجب أن تقوم تلك الدول النامية بزيادة الانفاق على البحث والتطوير ((Research and Development (R&D) والذي بدوره سيعمل على

رفع مستوى التكنولوجيا في تلك الدول مما يدفع الدول المتقدمة للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والمتطورة، وهذا سيعمل على انخفاض مستوى الأسعار وكذلك زيادة معدل الابتكار(Innovation)، وكذلك ارتفاع أجور العمال في تلك المشاريع التي تمول عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالية التكنولوجيا والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وبشكل عام، تعتبر الدول النامية متخلفة من حيث الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير، وتشير بعض الدراسات أنه من عام 1996 إلى 2002 أن هناك عشر دول تمثل 86% من دول العالم في الانفاق على البحث والتطوير منها ثماني دول من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لدولتين من الدول النامية هما الصين وكوريا الجنوبية. ووجد أيضاً أن الدول المتقدمة ستعمل على تخصيص ما نسبته 2.6% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير وفي المقابل فان هذه الحصة لم تتجاوز 0.7% في الدول النامية وقد تصل في بعض الدول إلى 0.01% من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن القنوات التي يتم بها تدفق التكنولوجيا إلى الدول النامية فيكون عن طريق مستوردات الدولة من السلع الرأسمالية والآلات، وبعض التراخيص لبعض الشركات الدولية الكبرى، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن إذا ما أريد تحقيق نقل للتكنولوجيا والذي بدوره سيؤدي إلى تقليص الفجوة الرقمية فإنه لايجب أن تركز تلك التدفقات النقدية على الجانب المادي المتمثل في عملية استيراد للسلع الرأسمالية والآلات، وإنما يجب أن يرافق ذلك اكتساب للمهارات والمعلومات وزيادة في المعرفة والخبرات، وتعتبر البيانات عن تلك التدفقات واحدة من الشروط الأساسية لإنشاء وتعزيز القدرات التكنولوجية.

ويبدو أن تلك التدفقات النقدية الواردة للدول النامية لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل، بدليل أن العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري مازال موجوداً، وأن معظم هذه التدفقات سواء كانت قروضاً أواستثمارات أجنبية مباشرة قد تم استخدامها في المشاريع كثيفة العمل أو تلك المشاريع التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مما أدى إلى جعل عملية نقل ونشر التكنولوجيا غير فعالة وبالتالي شعور الدول النامية باتساع تلك الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة.

2-2 التمويل الخارجي

يعتبر التمويل الخارجي أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في اقتصاديات الدول النامية حيث يتم الاعتماد عليها من قبل صانعي القرار في تلك الدول لتعويض النقص الحاصل في الموارد الاقتصادية المحلية، وسيتم الحديث بداية عن مفهوم التمويل الخارجي وأبعاده ثم البحث في أثر التمويل الخارجي ومكانته في التنمية الاقتصادية .

1-2-2 مفهوم التمويل الخارجي وأبعاده

يعد البحث عن رؤوس أموال كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة في ظل نقص بعض عناصر الانتاج الأساسية المحلية كماً ونوعاً، أحد التحديات المهمة التي تواجه الدول النامية في جهودها الرامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي إلى المستوى المرغوب به. وعليه قد تضطر تلك الدول إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذا النقص وهذا ما يطلق عليه "التمويل الخارجي"، حيث يعرف الاقتصادي ستريك Strake التمويل الخارجي بأنه " أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك: المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر"(Strake, 1996).

وبشكل عام فإن التمويل الخارجي يأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة أهمها :

أ- المساعدات الخارجية (Foreign Aid)

ويمكن تعريف المساعدات الخارجية على أنها مجمل انسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية والدول النفطية وفقاً لشروط وقواعد ميسرة بعيداً عن القواعد والأسس التجارية والمالية السائدة في الأسواق المالية الدولية، مما يقلل من أعباء خدمة هذه التدفقات المالية على الدولة المستقبلة لها، وفي ضوء ذلك يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال من المساعدات هي: القروض الميسرة، الهبات أوالمنح، المساعدات الغذائية والفنية (Saleh, 1991).

فالقروض الميسرة تمتاز عن القروض التجارية بما يسمى بعنصر الهبه، والمتمثل بالشروط المالية التي تمنحها الدول المانحة للدول المستقبلة فيما يتعلق بانخفاض سعر الفائدة أوعدم وجودها نهائياً، وطول مدة السداد، ووجود فترة سماح، بالإضافة لإمكانية تسديد القروض كلياً أوجزئياً بعملة

الدول المستقبلة للقرض. وقد تكون هذه القروض مقيدة أوغير مقيدة، فالقروض المقيدة هي التي يفرض فيها على الدول المستلمة للقرض أن تنفقه على استيراد السلع والخدمات من الدول المانحة للقرض، أما القروض غير المقيدة فهي التي تسمح للدولة المستلمة باستيراد السلع والخدمات من مصادر أخرى(بكري، 1988) .

أما الهبات فهي التي تقدم لتمويل مشاريع صغيرة ومحدودة مثل: مشاريع القطاع الخاص، والمشاريع الاجتماعية، أو من أجل تشجيع الصناعة، والهدف من تقديم هذه المساعدات هو تحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للدولة المستلمة لها.

أما المساعدات الغذائية والفنية فتشمل الاستشارات والدراسات ووضع برامج التدريب وكذلك تقديم المعدات والآلات والمنح الدراسية بالإضافة إلى تقديم الغذاء والدواء وغير ذلك من متطلبات الحياة والعيش الكريم.

وعلى الرغم من ذلك فان مصطلح المساعدات يكتنفه بعض الغموض في الأدبيات الاقتصادية، كما أن القصد من ورائها يكون أكثرغموضاً حيث يعتقد البعض أن الدافع الأساسي وراء تقديم هذه المساعدات هي أهداف نبيلة محضة لا تخدم إلا مصلحة الدولة النامية المستفيدة، دون أن ادراك للأهداف الأخرى وراء هذه المساعدات والتي تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية (آل علي، 1991).

وقد تكون المساعدات الخارجية ثنائية (Bilateral Aid) أو متعددة الأطراف (Multi-Lateral Aid)، فالمساعدات الثنائية هي التي تقدمها دولة متقدمة بما في ذلك المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية مباشرة إلى الدول النامية، أما المساعدات متعددة الأطراف فتلعب المؤسسات الدولية فيها دورالوسيط بين الدول التي تقدم المساعدات والدول المتلقية لها، وأهم هذه المؤسسات: البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الاغذية والزراعة وغيرها (Colman, 1986).

ب - القروض الخارجية (External Foreign Loans)

وهي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول النامية بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها ودفع فائدة عليها حسب ما هومتفق عليه (عجمية، 1983).

ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسة الداعية للحصول على القروض الخارجية هي قصور التمويل المحلي عن الوفاء بالإحتياجات التمويلية للمشاريع التنموية، بالإضافة إلى ما قد تحققه القروض الخارجية من مصالح وفوائد لكل من الدول المقترضة والمقرضة على حد سواء. والجدير بالذكر أن العقود القليلة الماضية شهدت آثاراً وعواقب وخيمة تعرضت لها بعض الدول النامية نتيجة زيادة حجم ديونها الخارجية، حيث أصبحت هذه الدول أكثر تعرضاً لمصاعب خدمة الدين وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الديون ذات الفوائد المعومة، بالإضافة إلى انخفاض فترة السداد مما اضطر كثيراً من الدول إلى الإقتراض بالشروط التجارية لتعويض النقص الحاصل في تدفقات المساعدات الخارجية والاستثمارات المباشرة الكلية، لذلك ينبغي أن تكون إدارة الدين الخارجي جزءا لا يتجزأ من إدارة الاقتصاد الكلي حيث أن إدارة الدين الخارجي تقوم على مرتكزات أساسية تتمثل بشروط الإقتراض الخارجي والتي تشمل: سعر الفائدة، أجل الإستحقاق، فترة السداد، طبيعة العملات التي سيتم بها السداد، وطرق تقييم المخاطر بين المقترضين والمقرضين. وبشكل عام، فإن الإدارة السليمة واتباع السياسات الحكيمة سيكون لها دور حاسم في أداء هذه الدول لا سيما في استخدام القروض الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا (النابلسي، 1997).

ج- الاستثمار الأجنبي (Foreign Investment)

وهو الاستثمار الناشئ نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة لمختلف الموارد الاقتصادية بين دول العالم المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة. وهناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي، فالبعض عرفها على أنها "تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع، ويمكن أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر من قبل الأفراد او الشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشاريع" (الفار، 1972). والبعض الآخر عرف الاستثمار الأجنبي بأنه "أي تدفق للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة تلك الموارد، ويشمل ذلك المساعدات والقروض والمشاركة مع رأس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة في البلد المتلقي لتلك الاستثمارات أو الاكتتاب في أسهم شركات البلد المضيف" (Strake, 1996) . أما اللجنة الملكية البريطانية المكلفة بدراسة المسائل الدولية عام 1937 قد عرفت الاستثمار الأجنبي على أنه " شراء الأوراق المالية الصادرة في الخارج – دولة أجنبية –

لمصلحة الحكومة أو القطاع الخاص بدولة أخرى"، وحسب نفس اللجنة فإن شراء الأوراق المالية الصادرة في أسواق المال الدولية أو شراء مشروع رأس مالي أو قطعة أرض في البلد المتلقي يعتبر من باب الاستثمار الأجنبي (الباشا، 2001).

وبشكل عام وعند الحديث عن الاستثمارات الأجنبية فإنه يتم التمييز بين نوعين ،هما:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment(FDI))

وهو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي إثارة للجدل نظراً لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره بالنسبة للدولة المستقبلة له، فالاقتصادي برتان (Bertan) عرفه على أنه "الاستثمارالذي يتطلب الإشراف والسيطرة على المشروع الاستثماري" (برتان، 1982) ، أما كنونة فقد عرفه على أنه "ممارسة رأس المال الأجنبي لنشاط معين في بلد أخر سواء كان في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية حيث يرافق ذلك انتقال للتكنولوجيا والخبرات التقنية إلى الدولة المستقبلة له" (كنونة، 1980).

كما ذهب بعض الاقتصاديين ومنهم كوجيما (Kojima) لتعريفه بأنه "تلك التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي للسيطرة على إدارة أرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" (Kojima, 1982). أما المجموعة الملكية البريطانية قد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر "تملك دولة أو رعاياها لأوراق مالية مصدرة في بلد آخر مما يؤدي إلى انتزاع السيطرة والإشراف على تلك المشاريع والشركات والمؤسسات التي أصدرت تلك الأوراق بالإضافة إلى وصول ملكية الطرف الأجنبي إلى درجة تمكنه من ممارسة تلك الحقوق والواجبات" (الباشا، 2001).

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (Indirect Foreign Investment (IFI))

ويتمثل ذلك في شراء الأوراق المالية والسندات والمشاركة في مختلف المشاريع القائمة في أي دولة أجنبية، ولا يمتاز هذا النوع بالسيطرة والإشراف الكامل على المشاريع القائمة في الدول الأجنبية، حيث يرى بعض الاقتصاديين ومنهم كوجيما (Kojima) أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر ما هو إلا شراء الأوراق المالية بهدف الحصول على الأرباح الموزعة وعوائد رأس المال (Kojima, 1982). أما برتان (Bertan) فقد عرف الاستثمار غير المباشر على أنه شراء الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية من الأسواق المالية دون قصد لممارسة

السيطرة أو الإشراف الكامل على تلك المشاريع (برتان، 1982). أما كنونة فقد عرفه على أنه شراء للأوراق المالية المصدرة عن المشاريع الخاصة والعامة بحيث يقتصر هذا الاستثمار على انتقال الأموال النقدية من دولة لأخرى (كنونة، 1980).

2-2-2 مكانة التمويل الخارجي بالتنمية الاقتصادية

يعتمد مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية إلى حد كبير على مدى قدرة هذه الدول في التغلب على مشكلة تمويل التنمية، أي مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاستثمارية المطلوبة لتحقيق معدل النموالمستهدف. والباحث في قضايا تمويل التنمية يجد نفسه أمام حقيقة عجز الادخارات المحلية عن تلبية الاحتياجات الرأسمالية للمشاريع التنموية في دول العالم الثالث. كما أن التفكير في المصادر المحلية لغايات التمويل فحسب يعني أن يتحول الاقتصاد إلى اقتصاد مغلق وهذا الأمر بعيد عن الواقع الذي نعيشه، ولهذا تبرز أهمية التمويل الخارجي كأداة لدفع عجلة التنمية للامام.

ويرى اتباع المدرسة التقليدية ضرورة اللجوء إلى هذه المصادر باعتبارها أهم مقومات التنمية في هذه الدول والأداة الرئيسة لكسر حلقة الفقر المفرغة (Poverty Vicious Circle)، حيث يرى الاقتصادي نركسه أن الفقر الذي تعيشه كثير من الدول النامية سببه النقص في التسهيلات الرأسمالية والناجم عن انخفاض الميل الحدي للاستثمار وقلة القدرة على الادخار (Nurkse, 1962). كما أن لهذه التدفقات الخارجية (القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر) آثاراً إيجابية على اقتصاديات الدول النامية والتي تعاني من عدم القدرة على توفير المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصاداتها، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وبذلك فان عدم مقدرة هذه الدول على توفير تلك المتطلبات يعني وجود بعض المحددات التي تقيد عملية النمو الاقتصادي في تلك الدول.

وهناك بعض المؤسسات والهيئات التي تلعب دور الوسيط بين الدول المانحة والدول المتلقية لأي شكل من أشكال التمويل الخارجي ،وأبرز هذه المؤسسات هو البنك الدولي. حيث يقدم البنك الدولي خمسة أنواع من القروض وهي (النابلسي، 1997):

1- قروض الاستثمارات المحدودة. 2- قروض التكيف الهيكلي.

3-قروض المساعدة النقدية. 4- قروض التنمية الطارئة.

5- قروض العمليات القطاعية التي تشمل على الاستثمار القطاعي.

ويؤكد البنك الدولي أن الهدف من هذه القروض هوتعبئة الموارد المحلية عن طريق وضع السياسات المالية والنقدية والائتمانية الملائمة وتخفيض حجم التشوهات الاقتصادية وتحسين كفاءة القطاع العام وكل هذا سيؤدي بدوره إلى تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية[1].

وبشكل عام تتحصر استعمالات التمويل الخارجي في خمسة مجالات رئيسة (Saleh, 1991) :

1. مواجهة الأزمات المالية كدعم الموازنة العامة للدولة ودعم ميزان المدفوعات.
2. تخفيض حدة الديون الخارجية وأعباؤها.
3. النهوض بالقطاعات الاقتصادية عن طريق الاستثمار بتلك القطاعات.
4. دعم برامج التصحيح الاقتصادي.
5. العمل على نقل وتوطين التكنولوجيا بالدول النامية.

وبذلك نجد أن دعم البرامج التصحيحية الاقتصادية يعتبر أهم استعمالات التمويل الخارجي مما أدى إلى قيام علاقة قوية بين التمويل الخارجي والتصحيح الاقتصادي تتمثل في دور التمويل الخارجي في الحد من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المتمثل في زيادة البطالة، وارتفاع التضخم، وتقلبات أسعار الفائدة، وكذلك يمكن الاعتماد على التمويل الخارجي في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتخفيف من أعباء خدمة الدين العام الخارجي.

---

[1] **هناك من يشكك بأهداف البنك الدولي وغاياته، خصوصا عند النظر إلى طبيعة العلاقة بينه وبين حكومات الدول المتقدمة المانحة وربط ذلك بالأهداف السياسية لعملية التمويل. وآخرون يرون أن للبنك الدولي دوراً كبيرا في دفع عجلة التنمية الدولية ورفع مستويات التقدم في اقتصاديات الدول النامية وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في استثمارات القطاع العام ووضع إطار من الترتيبات السياسية والمؤسسية والتي يمكن أن تؤدي مع هذه الموارد المالية إلى إعطاء دفعة قوية للتنمية .كما يساهم في حل أزمة الديون الخارجية لكثير من الدول والعمل أيضاً على معالجة المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والفقر وغيرها. ويبقى الحكم بالنهاية على دور البنك الدولي في تنمية دول العالم الثالث مرتبطا بدراسة كل حالة على حده والقيام بتحليل شامل وكامل للاثار الناجمة عن تلك المساعدات والقروض التي يقدمها البنك الدولي باعتباره أحد أهم مؤسسات التمويل الدولي .كما أن ذلك التحليل يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الدول النامية تختلف فيما بينها بحجم الموارد الاقتصادية ،الوضع السياسي والاقتصادي وكذلك المرحلة التنموية التي يعيشها كل مها على حده.**

وبشكل عام يمكن القول أن برامج التصحيح الاقتصادي لأي دولة يجب أن يصاحبها تمويل خارجي كافٍ وإلا تعرضت هذه البرامج للفشل في تحقيق الأهداف المرجوه منها.

3-2 الفجوات الاقتصادية وعلاقتها بالتمويل الخارجي

تنقسم مصادر التمويل بشكل عام إلى مصدرين رئيسيين: المصـــــــدر الأول يتمثل بالادخارات المحـــــــلية (Domestic Savings) والتي تتحقق في الاقتصاد القومي، والمصدر الثاني يتمثل بتدفقات رأس المال الخارجية (External Capital Flow) على اختلاف أنواعها، حيث تقل الحاجة إلى المصدر الثاني كلما تزايدت قدرة الاقتصاد الوطني على توفير المدخرات المحلية (Chenery and Cartern, 1973). وسيتم عرض أفكار المدرسة التقليدية و المدرسة الحديثة وآراؤها حول التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية .

1-3-2 التيار التقليدي

إن موضوع التمويل الخارجي قد احتل مكانة مهمة في الأفكار والآراء التي تبناها الاقتصاديون التقليديون أمثال: Chenery, Chon, and Ram وخاصة فيما يتعلق بالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى التقليديون أن المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية تتمثل في:

1. فجوة الادخار (Saving Gap) والتي تنشأ نتيجة لانخفاض مستوى الادخارات (S) دون مستوى الاستثمارات المحلية (I) ويرمز لها بالرمز (S-I).

2. فجوة العملات الأجنبية (Foreign Exchange Gap) والتي تنتج عن عدم قدرة الصادرات (X) على خلق الكمية اللازمة من العملات الأجنبية لتغطية متطلبات الاستيراد (M) لتحقيق المعدل المرغوب به والمستهدف للنمو ويرمز لها بالرمز (X-M).

وفيما يلي توضيح لآراء المدرسة التقليدية حول أثر التمويل الخارجي وخاصة القروض والمساعدات الخارجية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى:

1- القروض والمساعدات الخارجية :

ان الأثر الإيجابي للقروض والمساعدات الخارجية على فجوة الادخار يكون من خلال مساهمتها في زيادة حجم الاستثمارات بشكل مباشر، وكذلك زيادة في التراكم الرأسمالي المحلي بشكل غير مباشر، الأمر الذي من خلاله تستطيع الدولة المتلقية للقروض والمساعدات الخارجية أن تقلل من حجم تلك الفجوة عن طريق زيادة مستوى الدخل والذي سيعمل بدوره على زيادة معدل الادخار المحلي (Chenery and Cartern, 1973).

أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية، فان القروض والمساعدات الخارجية تعتبر مصدراً جديداً للعملات الأجنبية والتي ستساعد الدول المستقبلة لها في الحصول على متطلبات الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيطة والتي يمكن أن تستخدم في زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ستساهم في النهاية في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تخفيض حجم تلك الفجوة بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي (المومني، 1987).

2- الاستثمار الأجنبي المباشر

يرى أصحاب المدرسة التقليدية أن المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر هو المستثمر الأجنبي فقط وليس الدولة المستقبلة، وهناك عدة أسباب – من وجهة نظرهم – تقف وراء ذلك التصور ومنها:

أ. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ربط اقتصاد الدولة النامية باقتصاد الدول الصناعية الكبرى مما يخلق نوعاً من أنواع التبعية، حيث أن الدول النامية قد تتعرض لبعض الأزمات والصدمات الاقتصادية التي قد تمر بها اقتصاديات الدول الكبرى من وقت لآخر(المالكي، 1985)، وخير مثال على ذلك الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها اقوى اقتصاد رأسمالي في العالم وهوالاقتصاد الأمريكي حيث امتدت آثاره لتشمل العديد من الدول التي تربطها علاقات اقتصادية وطيدة وقوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى انخفاض قيمة كل من الادخار والاستثمار المحلي والسبب في ذلك يعود إلى المنافسة الشديدة بين الشركات المحلية

والأجنبية حيث قد تمارس الأخيرة بعض الضغوط على الشركات المحلية تتمثل في منعها من التوسع في انتاجها، وخاصة تلك الشركات التي تنتج السلع الوسيطة حيث ترغب معظم الشركات الأجنبية في أن تستورد مثل هذه السلع من الشركة الأم أو من شركات أخرى موجودة في دولها (Todara, 1977).

ج. قيام الشركات الأجنبية بعملية استنزاف للموارد والطاقات في الدول النامية حيث تعتبر هذه الدول مصدراً أساسياً للمواد الخام، حيث تقوم الشركات الأجنبية بالحصول عليها وإرسالها للشركة الأم بهدف تصنيعها وإعادة تصديرها وبيعها للدول النامية وبأسعار مرتفعة جداً.

د. انخفاض معدل نمو الناتج القومي بسبب قيام الشركات الأجنبية بشراء الشركات المحلية أو خروج تلك الشركات من الأسواق المحلية وذلك بسبب المنافسة الشديدة من قبل الشركات الأجنبية (أبوقحف، 1991).

ه. قيام الشركات الأجنبية بالإقتراض الداخلي من الدول المستقبلة، والأمر الذي يعمل على امتصاص الادخارات المحلية من جهة، وانخفاض حجم القروض المتاحة للشركات المحلية من جهة أخرى مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.

و. إن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تعتمد على انتاج السلع كثيفة رأس المال والتي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وغير متوفرة في الدول المستقبلة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، وتعميق مبدأ عدم المساواة في توزيع الدخل، وتوسع في الفجوة الرقمية (التكنولوجية) وغيرها من الآثار السلبية.

ز. ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها آثار إيجابية على ميزان المدفوعات للدول المستقبلة لها في المدى القصير ولكن في المدى الطويل يكون الأثر سلبياً وذلك عندما تبدأ تلك الاستثمارات بتحويل أرباحها وجزء من أصولها الاستثمارية إلى الخارج، مما يؤثر بشكل عكسي على حساب رأس المال وعلى الحساب الجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات للدول المستقبلة (أبوقحف، 1991).

2-3-2 التيار الحديث

قام بعض الاقتصاديين من أتباع التيار الحديث أمثال Papanek, Enos, and Griffin بمعارضة الآراء والأفكار التي تبناها التقليديون، وذلك من خلال دراسات عديدة ومستفيضة حول أثر التمويل الخارجي على معدل النمو في الدخل القومي ودوره في تجسير الفجوات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، حيث توصلوا إلى نتائج مهمة منها أن التراكم المحلي لرأس المال هو الأساس الوحيد لسياسة تمويل التنمية الحقيقية، وأن تأثير رأس المال الأجنبي وبالأخص القروض والمساعدات الخارجية على معدل النمو يكون ضعيفاً جداً إن لم يكن سالباً، حيث أن المصادر الخارجية للتمويل ما هي إلا خدعة كونها تمثل شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية (Rahman, 1967; Griffin, 1971). وفيما يلي عرض لرأي أصحاب التيار الحديث حول أثر التمويل الخارجي على اقتصاد الدول المتلقية له:

1- القروض والمساعدات الخارجية:

أ. إن جزءا كبيراً من القروض والمساعدات الخارجية يستخدم لزيادة مستوى الاستهلاك وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، وذلك بسبب تغيير تركيبة النفقات الحكومية لصالح الاستهلاك وما يرافق ذلك من انخفاض للميل الحدي للادخار (MPS) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

ب. تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات الخارجية للمشاريع غير الانتاجية، حيث يمكن أن تتمركز تلك الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية Infrastructure Projects والتي يكون انتاجها غير مباشر مثل الطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها (Rahman, 1967).

جـ. إرتباط معظم القروض والمساعدات الخارجية بمشاريع وسلع تحددها الدول المقرضة، وبذلك تحدّ من قدرة الدول المقترضة على اختيار السلع والأساليب الانتاجية والتكنولوجيا التي تتلاءم مع اقتصاداتها.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تؤكد وجهة نظر أتباع التيار الحديث الدور الإيجابي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو والتنمية للدول النامية المستقبلة له. وأن الاستثمار الأجنبي لا يصب دائما في مصلحة المستثمر الأجنبي – كما يرى التقليديون – وإنما هوعبارة عن مزيج من المصالح التي قد تتعارض مع مصالح الدول المستقبلة، ولكنها في النهاية لا بد لها أن تؤدي دوراً إيجابياً. ويمكن الإشارة هنا

إلى بعض آراء المدرسة الحديثة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (Lall, 1986):

أ. زيادة إمكانية النمو السريع للدول النامية وذلك بسبب قدرة الشركات الأجنبية على التمويل من مصادر داخلية وخارجية بشكل يفوق قدرة الشركات المحلية وبالتالي تستطيع تمويل المشاريع الجديدة التي من شأنها أن تساهم في نومعدلات النمو الاقتصادي.

ب. يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لسد الفجوات التمويلية المتمثلة بفجوة الادخار وفجوة العملات الأجنبية حيث تساهم في زيادة حجم العملات ودفع التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

جـ. إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على سحب الأيدي العاملة ذات الأجر القليل من القطاعات غير المتقدمة وغير المتطورة إلى القطاعات المتغيرة والمتطورة مما يعمل على رفع مستوى الأجر ومن جهة أخرى قد تقوم بعض الدول النامية بالإتفاق مع الشركات الأجنبية على توظيف عدد معين من العمالة المحلية. ممّا يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف والعمل على حد مشكلة البطالة في تلك الدول.

د. يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تزويد الاقتصادات المستقبلة بالخبرات الفنية الكفؤة والمدربة على أحدث الوسائل الفنية وبالكفاءات الإدارية التي من شأنها العمل على رفع مستوى المهارة والكفاءة لدى العمال المحليين نتيجة للاحتكاك والاستفادة منها.

هـ. تحسين جودة أداء المنتجات المحلية في اقتصادات الدول النامية مما يعمل على زيادة المنتجات المحلية في اقتصادات الدول النامية وبالتالي زيادة قدرة تلك الاقتصادات على الانفتاح على الأسواق العالمية الأمر الذي يعمل على تحسين حجم الصادرات الوطنية والحد من الاعتماد على الواردات، وسيؤدي ذلك إلى تحسن في الحساب الجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام في المدى القصير والطويل على حد سواء.

و. أن المنافع المتحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر تنعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول المستقبلة والمانحة على حد سواء، والمتمثل بارتفاع معدل دخل الفرد، تحقيق معدلات نموجيدة، تخفيض حجم المديونية الخارجية، تخفيض عجز الموازنة، وغير ذلك من مظاهر التصحيح للاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.

وبشكل عام وفي ظل تدني الموارد المحلية وزيادة حجم الفجوات الاقتصادية في الدول النامية فان هناك ثلاثة خيارات أمام هذه الدول وهي:

1. الاكتفاء بمعدل نمو منخفض وهذا الأمر يتعارض مع هدف المجتمع التنموي حيث أن هذا سيؤدي إلى عرقلة عملية النمو الاقتصادي.

2. استغلال الفائض الناتج في كافة القطاعات الاقتصادية بشكل جيد وذلك لرفع حجم الادخار المحلي لتلك الدول وهذا يتطلب اتباع أسلوب الاستهلاك الرشيد والإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

3. لجوء تلك الدول إلى التمويل الخارجي والذي يشتمل على القروض والمساعدات والمنح والهبات والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويرى الباحث أن وجهة نظر التيار الحديث هي أقرب ما تكون للواقع الحالي، فالمتتبع لاقتصاديات الدول النامية خلال العقود الماضية يجد أن الكثير منها قد استفادت من التمويل الخارجي القادم على شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال المشاريع المشتركة (Joint Venture)، وما حققته من فوائد اقتصادية من انخفاض في معدلات البطالة، وزيادة في حجم النمو الاقتصادي، وكذلك دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، نجد أن تلك الدول التي اعتمدت على ذلك التمويل المعتمد على القروض الخارجية قد أثقل كاهل تلك الدول من خلال زيادة أعباء خدمة تلك القروض المتمثلة بالأقساط والفوائد المترتبة على هذه القروض، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى إعادة جدولة القروض أو الحصول على قروض جديدة لتغطية القروض المستحقة، مما جعل المديونية الخارجية المرتفعة إحدى خصائص اقتصاديات تلك الدول، وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل القادم.

الفصـــــــــــل الثالث

التمويل الخـــــارجي في الأردن

3-1 لمحة عن أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة

3-2 القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

3-3 الفجوات الاقتصادية في الأردن

3-4 مصادر التمويل في الأردن

3- التمويل الخارجي في الأردن

لقد أكد الكثير من الاقتصاديين أن الدول النامية تجد صعوبة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة والمرغوب فيها، وذلك بسبب قلة الموارد الاقتصادية المتاحة، لذلك تعتمد معظم الدول النامية على التمويل الخارجي بمختلف أشكاله بغية تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، والذي يكفل لها المضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية، والاقتصاد الأردني كغيره من الدول النامية يواجه العديد من العقبات والأحداث الاقتصادية المتمثلة في شح الموارد الاقتصادية، والإفتقار إلى رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، وكذلك الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخرا وما لها من تداعيات على الاقتصاد الأردني، وبذلك وجد الأردن التمويل الخارجي مصدرا مهماً لتلبية الاحتياجات الاستهلاكيه منها والاستثمارية على حد سواء، فضلا عن الجهود الرامية لتجسير الفجوات الاقتصادية.

في ضوء ما سبق وانسجاماً مع أهداف وفرضيات الدراسة، تحاول هذه الدراسة التعرف على: أولاً، أداء الاقتصاد الأردني وذلك من خلال تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة. ثانياً، التحدث عن مصدرين من مصادر التمويل الخارجي وهما : القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل آثارهما على الفجوات في الاقتصاد الأردني، فضلاً عن التعرف على الأسباب التي دفعت الأردن للاقتراض من الخارج، ومدى تطور تلك القروض الخارجية والأعباء الناجمة عنها، وكذلك تحليل هيكل وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. ثالثاً، التحدث عن طبيعة الفجوات الاقتصادية الثلاثة: المحلية، والخارجية، والرقمية ومدى تطورها خلال فترة الدراسة. رابعاً، التعرف على مصادر التمويل المحلية والأجنبية في الاقتصاد الأردني وأوجه إنفاقها.

3-1 لمحة عن أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراســــــة

شهد الاقتصاد الأردني في العقود الماضية أحداثاً اقتصادية هامة سواءاً على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتمخض عن هذه الأحداث بعض الآثار الاقتصادية السلبية منها : ضعف معدلات الادخار المحلي، وضآلة التكوين الرأسمالي، والاعتماد على الموارد المالية الخارجية، وانخفاض التحويلات الخارجية، ضعف أسواق التصدير، وغيرها. وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات والمتغيرات والتي بدورها تعطي فكرة عامة عن أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

فعند النظر إلى الجدول رقم (1) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة قد تزايد من 3419.3 مليون دينار أردني عام 1990 إلى 9349.8 مليون دينار عام 2008 ويكون بذلك قد حقق معدل نمو سنوياً بلغ حوالي 5.8% خلال نفس الفترة، مع ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو يتباين خلال الفترات التي مر بها الاقتصاد الأردني، ففي عام 1995 حقق الاقتصاد الأردني نمواً بأسعار السوق الثابتة بلغ 6.2% وبذلك تجاوز ما استهدفه برنامج التصحيح الاقتصادي والبالغ 5%، أما في عام 1999 فقد اتسم أداء الاقتصاد الأردني بالتواضع على غرار السنوات الثلاثة الماضية، حيث كانت الظروف الإقليمية سبباً في إعاقة النمو الاقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ 3.4%، وتجدر الإشارة إلى أن موجة الجفاف التي تعرضت لها المملكة في ذلك العام كان لها أثراً واضحاً في تواضع معدل النمو الاقتصادي(نشرة البنك المركزي السنوية،1999)، ثم واصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه للسنوات التالية حيث بلغ عام 2004 حوالي 8.6 % ثم انخفض قليلاً عام 2005 ليصل إلى 8.1 % أما في نهاية فترة الدراسة فقد بلغ 7.8% وهو نفس معدل النمو لعام 2007.

أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد، نلاحظ من الجدول رقم (1) أنه قد حقق معدل نمو سنوي بلغ حوالي 6.4% خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 796.1 ديناراً عام 1990 ليصل إلى 2425.6 ديناراً عام 2008، وقد حقق هذا المتغير ارتفاعاً تدريجياً طوال فترة الدراسة، حيث سجل عام 1995 ارتفاعاً بنسبة 5% ليصل إلى 1105.7 ديناراً أردنياً أي ما يعادل 1561.7 دولاراً امريكياً، ثم ارتفع عام 1999 ليصبح 1219.5 ديناراً أردنياً، ثم حقق نمواً بلغ 9.4 % عام 2004 مقارنة مع 3.7% عام 2003 حيث بلغ متوسط دخل الفرد 1512.3 ديناراً وفي نهاية عام 2008 حقق متوسط دخل الفرد

2425.6 ديناراً أي ما يعادل 3426 دولاراً امريكياً سنوياً وذلك بارتفاع مقداره 18.4% مقارنة مع عام 2007.

وبالنظر أيضاً إلى الجدول رقم (1)، نجد أن رصيد الدين العام الخارجي قد شهد بعض التقلبات خلال فترة الدراسة، حيث بلغ 4465.9 مليون دينار عام 1995 مقارنة مع 4338.8 مليون دينار عام 1994 مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 2.9%، إذ جاء هذا الارتفاع نظراً للمتطلبات الضرورية للتمويل الخارجي في هذه المرحلة وتمكيناً للحكومة من متابعة عملية التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفي نهاية عام 1999 ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بما يعادل 176.4 مليون دينار أي ما نسبته 3.5% عن مستواه عام 1998 ليصل إلى 5186.2 مليون دينار عام 1999 مقارنة مع 5009.8 مليون دينار أردني عام 1998، والسبب في هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع سعر صرف الين الياباني في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدين الياباني مقوماً بالدينار الأردني، فضلاً عن زيادة حجم المسحوبات من القروض الخارجية المقدمة من بعض المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي.

أما في عام 2000 فقد انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي ليصبح 4794.7 مليون ديناراً والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار الصرف لعملات الدول الدائنة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسديدات للقروض الخارجية، وكذلك عمليات شراء (مبادلات) الديون الخارجية أو شطب الديون الخارجية لبعض الدول، في حين عاد رصيد الدين العام الخارجي للارتفاع لعامي 2003 و2004 ليسجل 5391.8 و 5348.8 مليون دينار على التوالي، أما في عام 2005 فقد انخفض هذا الرصيد بشكل واضح ليبلغ 5056.7 مليون دينار أردني، أي أن هناك انخفاضاً في الرصيد بما نسبته 5.5 % عن السنة التي سبقتها، إلا أنه سجل ارتفاعاً عام 2006 بمقدار 129.8 ليصبح 5186.5 مليون دينار أردني، وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية للدول الدائنة مقابل الدولار الأمريكي وبالتالي مقابل الدينار الأردني، ثم ارتفع عام 2007 بمقدار 66.8 مليون دينار أردني ليصبح 5253.3 مليون دينار أردني، ثم انخفض وبشكل ملموس عام 2008 بمقدار 1613.1 مليون دينار أردني عن مستواه في نهاية 2007 ليبلغ 3640.2 مليون دينار أردني وجاء هذا التراجع محصلة لانخفاض صافي الإقراض الخارجي نتيجة لتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع الدول الأعضاء في نادي باريس للقروض التصديرية غير الميسرة.

و يعتبر القطاع الخارجي (قطاع التجارة الخارجية) من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فعند النظر للجدول رقم (2) وخلال فترة الدراسة، نجد أن الصادرات قد سجلت نمواً سنوياً بلغ في المتوسط 8.4% والمستوردات سجلت نمواً سنوياً بمقدار 9.3% بالمتوسط، أما العجز التجاري فقد سجل نمواً سنوياً بمقدار 10.7%. وكان للاختلاف في معدلات نمو الصادرات والمستوردات أثر واضح على العجز في الميزان التجاري، فقد بلغ عام 1995 ما يقارب 996.7 مليون دينار مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبياً بلغ 1.7% عن عام 1994 عاكساً بذلك نمو الصادرات بنسبة 16.5% والمستوردات بنسبة 10.5%، كذلك في عام 1999 تقلص العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة 7.5% وذلك لانخفاض قيمة المستوردات نحو 70.8 مليون دينار أردني أي ما نسبته 2.0% وكذلك انخفاض طفيف في قيمة الصادرات بمقدار 10.3 مليون دينار أردني وهو ما نسبته 0.4% عن العام الذي سبقه. أما في عام 2000، فقد سجل الميزان التجاري ارتفاعاً في العجز بنسبة 55.0%، وهذا الارتفاع جاء نتيجة لارتفاع المستوردات بنسبة 16.1% مقابل ارتفاع بسيط في الصادرات بنسبة 0.1% حيث بلغ حجم المستوردات 4109.2 مليون دينار أردني والصادرات 2509.1 مليون دينار أردني. أما في عام 2003 فقد تأثر القطاع الخارجي بظروف عدم الاستقرار التي ألقت بظلالها على المنطقة بأسرها، فقد كانت للحرب على العراق آثارسلبية واضحة على نمو الصادرات الوطنية ولا سيما إلى السوق العراقية، كما أن ارتفاع أسعار النفط، والذي يعتبر من أهم المستوردات الأردنية، أدى إلى توقف المنحة النفطية التي كانت تقدمها السعودية للأردن وتم استبدالها بمنحة نقدية ثابتة (كردوش ،كنعان **2002**) وكذلك ارتفاع أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسية أدى هذا كله إلى ارتفاع فاتورة المستوردات الأردنية بشكل واضح، مما ترتب عليه العجز الحاصل في الميزان التجاري نسبته 16.2%. اما في عام 2004 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري ليصل إلى 2446.9 مليون دينار أي ارتفاع بنسبة 61.5% عن السنة الماضية والناتج عن زيادة المستوردات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغت نسبتها 35.0% عن السنة التي تسبقها.

وعلى الرغم من استمرار تعرض المنطقة لظروف غير مستقرة، جاء التحسن في أداء القطاع الخارجي استجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي وتعزيزاً لجهود الحكومة الهادفة إلى تفعيل القدرة التنافسية للصادرات وترسيخ المناخ الاستثماري الجيد في المملكة، وعليه فقد حققت الصادرات خلال عام 2006 نمواً بنسبة 22.3% مقارنة مع ما نسبته 11.4%عام 2005، وبالمقابل نمت المستوردات بنسبة 11.6% خلال عام 2006 بالمقارنة مع نمو نسبته 26.1% عام 2005، وبالمحصلة

نجد أن عجز الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 2.0% في عام 2006 مقابل 51.3% عام 2005، في حين سجل العجز في الميزان التجاري عام 2007 نمواً بمقدار 27.4% ثم تابع ارتفاعه عام 2008 ليصبح 10.4%، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو الصادرات بنسبة 8.4% مقارنة مع 12.9% لعام 2007 من جهة، ومن جهة أخرى نمت المستوردات بنسبة بلغت 9.2% عام 2008 مقارنة مع 18.5% عام 2007.

وبالانتقال إلى تتبع المتغير الاقتصادي الكلي الأخير وهو عجز الموازنة العامة، نلاحظ من الجدول رقم (2) أن عجز الموازنة العامة قد نما وبشكل سنوي بمعدل 15.9%، وبشكل عام يمكن القول أن هناك تبايناً لحجم العجز في الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة، فالموازنة العامة قد سجلت عجزاً مع نهاية عام 1995 ما يعادل 73.9 مليون دينار أردني، وفي عام 1999 نجد أنه على الرغم من أن الموازنة العامة قد سجلت عجزا بمقدار 223.6 مليون دينار، إلا أن هذا العجز قد انخفض بنسبة 37.1% عما قد سجل لعام 1998 والذي بلغ عندها حوالي 355.6 مليون دينارأردني، أما في عام 2000 فقد سجل العجز في الموازنة العامة للدولة انخفاضاً طفيفاً بلغ 8.9%، ثم سجل ارتفاعاً للأعوام 2001 و2002 وبنسبة 9.9% و 23.0% على التوالي، ومع نهاية عام 2003 انخفض العجز في الموازنة العامة بنسبة 41.5% وهي نسبة تعتبر جيدة اقتصادياً وتسجل لصالح الحكومة في ذلك الوقت، إلا أن هذا الانخفاض لم يتم المحافظة عليه حيث بلغ العجز 222.0 مليون دينار أردني عام 2004 وذلك بارتفاع نسبته 37.5% عن عام 2003. أما في نهاية عام 2005، فقد ارتفع العجز في الموازنة العامة للدولة بنسبة 114.8% حيث بلغ 476.8 مليون دينار أردني، ثم انخفض عام 2006 وبنسبة بسيطة مقدارها 7.0% ليصبح عندها 443.2 مليون دينار أردني، ولكن مع نهاية عام 2007 سجل عجز الموازنة ارتفاعاً نسبته 38.8% حيث بلغ 615.0 مليون دينار أردني، وواصل هذا العجز ارتفاعه في عام 2008 ليصبح 692.7 مليون دينار أردني.

جدول رقم (1). المتغيرات الاقتصادية في الأردن للفترة من (1990-2008)

بالمليون دينار أردني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	متوسط دخل الفرد*	رصيد الدين العام الخارجي
1990	3419.3	796.1	5064.3
1991	3474.3	799.2	4958.7
1992	3967.3	939.5	4577.6
1993	4151.1	973.0	4229.6
1994	4358.7	1052.9	4338.8
1995	4627.7	1105.7	4465.9
1996	4724.2	1120.5	4722.9
1997	4880.5	1140.2	4580.6
1998	5026.5	1213.5	5009.8
1999	5198.0	1219.5	5186.2
2000	5418.7	1235.0	4794.7
2001	5704.2	1278.4	4742.8
2002	6034.2	1332.7	5123.5
2003	6285.2	1382.2	5391.8
2004	6823.7	1552.3	5348.8
2005	7379.6	1636.0	5056.7
2006	7973.8	1878.7	5186.5
2007	8676.9	2048.1	5253.3
2008	9349.8	2425.6	3640.2
معدل النمو %	%5.8	%6.4	%1.8-

المصدر:

- دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي لعام 2008.
- نشرات البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة.

* جميع الأرقام الواردة في الجدول أعلاه بالمليون دينار أردني بإستثناء متوسط دخل الفرد فهو بالدينار الأردني.

جدول رقم (2). المتغيرات الاقتصادية في الأردن للفترة من (1990-2008)

بالمليون دينار أردني

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الوفر أو العجز بالموازنة العامة*
1990	1652.1	2474.3	-822.2	49.6
1991	1697.6	2362.6	-665.0	216.7
1992	1819.9	2974.7	-1154.8	-13.9
1993	1962.1	3151.7	-1189.6	-5.3
1994	2093.4	3107.6	-1014.2	-50.5
1995	2438.5	3435.2	-996.7	-73.9
1996	2597.2	3839.9	-1242.7	-40.8
1997	2532.5	3676.7	-1144.2	-331.2
1998	2515.7	3608.7	-1093.0	-355.6
1999	2505.4	3537.9	-1032.5	-223.6
2000	2509.1	4109.2	-1600.1	-203.8
2001	2681.3	4273.3	-1592.0	-224.3
2002	3221.8	4526.0	-1304.2	-275.9
2003	3424.4	4939.7	-1515.3	-161.4
2004	4222.6	6669.5	-2446.9	-222.0
2005	4704.2	8407.3	-3703.1	-476.8
2006	5751.3	9380.8	-3629.5	-443.2
2007	6496.0	11118.5	-4622.5	-615.0
2008	7040.6	12145.6	-5105.0	-692.7
معدل النمو %	%8.4	%9.3	%10.7	%15.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي لعام 2008.

نشرات البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة.

* على أساس الاستحقاق.

3-2 القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

3-2-1 القروض الخارجية وتطورها في الأردن

تعتبر مشكلة القروض الخارجية والأعباء الناتجة عنها إحدى أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، فمن جهة تواجه الجهات المانحة لهذه القروض بعض العوائق المتعلقة في عملية استرداد أصل تلك القروض بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها، ومن جهة أخرى أعلنت العديد من الدول المتلقية لهذه القروض عن عجزها على تحمل أعباء خدمة تلك القروض بالإضافة للمبالغ الواجب سدادها وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية التي تواجهها معظم تلك الدول. والأردن شأنه شأن الدول النامية الأخرى قد أعتمد وبشكل كبير على هذا النوع من التمويل الخارجي، ولعل الأسباب التي دفعت الأردن للاقتراض من الخارج عديدة ومن أهمها:

1. عجز الموازنة العامة والتوسع الكبير في النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي وذلك نتيجة لتبني العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية(طريف، 1984)، حيث بلغ إجمالي حجم تلك النفقات في عام 1990 حوالي 1120.1 مليون دينار أردني ثم واصل الارتفاع خلال السنوات اللاحقة إلى أن وصل إلى 2039.5 مليون دينار أردني عام 1999 ثم بلغ عام 2008 حوالي 5431 مليون دينار أردني(نشرات وزارة المالية، أعداد مختلفة).

2. العجز المزمن في الميزان التجاري للأردن(المومني، 1995)، فبعد أن كان 822.2 مليون دينار أردني عام 1990، فقد ارتفع ليصبح 1032.5 مليون دينار أردني عام 1999، ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى 5105 مليون دينار أردني عام 2008.(انظر الجدول رقم (2))

3. انخفاض حجم الادخار المحلي مقارنة مع حجم الاستثمارات الحقيقية، بمعنى زيادة حجم الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني (المومني، 1995)، حيث بلغت 765.4 عام 1990 مليون دينار أردني، ثم انخفض حجم الفجوة الادخارية في عام 1995 بنسبة 12.2% حيث بلغت 613.2 مليون دينار أردني مقارنة مع 698.1 مليون دينار أردني عام 1994، وفي عام 2003 استطاع الاقتصاد الأردني أن يجسر تلك الفجوة حيث أن نسبة نمو الادخار المحلي في ذلك العام بلغت 58.6% وهي نسبة تفوق وبشكل كبير نسبة نمو الاستثمار الكلي في

نفس العام والبالغة 10.3%، ولكن سرعان ما عادت هذه الفجوة للاتساع في السنوات اللاحقة، ففي عام 2007 بلغ حجم تلك الفجوة 3206.4 مليون دينار أردني (نشرات البنك المركزي،2009).

4. الظروف والأحداث السياسية التي حدثت في المنطقة في السنوات الأخيرة بداية بحرب الخليج الثانية ثم الحرب على العراق مما أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد السكان في المملكة مما شكل ضغطاً على الموارد الطبيعية والاقتصادية من جهة وإلغاء بعض المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها الكثير من الدول للأردن مما اضطره للبحث عن مصادر أخرى للتمويل (النسور، 2000).
5. قلة الموارد الطبيعية والاقتصادية في الأردن حيث أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 6.2% من المساحة الكلية منها 15% يعتمد على الري والباقي من الأرضي الصالحة تعتمد على مياه الأمطار التي تتصف بانخفاض معدل سقوطها في السنوات السابقة (الباشا، 2001).

وبشكل عام، كان من المفروض أن تكون القروض الخارجية اختيارية، بحيث تقوم تلك الدول المقترضة بطلب حجم معين لتلك القروض حسب حاجتها من جهة، وحسب قدرة اقتصادها على سداد هذه القروض وما يترتب عليها من فوائد من جهة أخرى، غير أن استمرار استعانة الدول النامية بالقروض الخارجية أدى إلى تحوّل هذه القروض من شكلها الاختياري إلى الإجباري، بمعنى أصبحت تلك المبالغ لا تنفق حسب رغبة الدولة المقترضة، إنما حسب رغبة الدول المقرضة أوالمانحة، وهذا جعلها تخرج عن إطارها كمصدر من مصادر الايرادات العامة. ولعل ما واجهته الدول النامية من صعوبات في تحقيق أهدافها التنموية اعتماداً على مواردها المحلية الشحيحة، فضلاً عن حاجة بعض البنوك والمؤسسات المالية الدولية للإقراض وبأسعار فائدة متدنية نظراً لما تملكه من موارد مالية ضخمة، أحد أهم العوامل الهامة التي ساهمت في اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية في تغطية ما تواجهه من فجوات اقتصادية (اللوزي،**1989**) .

ونظراً لما واجهه الأردن من فجوات تمويلية مزمنة، وشح في الموارد المالية المحلية المتاحة، لجأ الأردن - وبشكل كبير ومتزايد - إلى الاعتماد على القروض الخارجية في تغطية مختلف

احتياجاته التمويلية إلى جانب المساعدات الخارجية التي شكلت دعامة أخرى من دعائم الاستقرار والتمويل في الاقتصاد الأردني.

ويبين الجدول رقم (3) تطور القروض الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة من 1990 – 2008، ففي عام 1991 وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية وما تمخض عنها من انعدام في تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج تقريباً، وكذلك تراجع في حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة للأردن، ممّا أدّى إلى ارتفاع حجم القروض الخارجية بنسبة 139% ليصل إلى 336.7 مليون دينار أردني، ثم استمر الاعتماد على هذه القروض الخارجية للأعوام التالية وحتى العام 1999 ولكن بمعدلات متفاوتة تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية في الأردن. أما عام 2000 فقد شهد انخفاضاً في حجم القروض الخارجية بمعدل 52.4% حيث بلغ في ذلك العام 135.4 مليون دينار أردني. ولكن في عام 2001، ارتفعت تلك النسبة إلى 109.4% معبراً في ذلك عن ارتفاع في حجم القروض الخارجية والبالغ 283.5 مليون دينار أردني، وفي الأعوام التالية كان هناك تذبذب في حجم القروض الخارجية حتى عام 2008 ليصل إلى 158.7 مليون دينار أردني مسجلا في ذلك ارتفاعاً بمعدل 21.1% مقارنة مع عام 2007.

نلاحظ مما سبق أن القروض الخارجية قد أدت دوراً مهماً في تغطية ما يعانيه الاقتصاد الأردني من فجوات تمويلية مختلفة بالإضافة لما اكتسبته من أهمية في دعم ميزان المدفوعات، إلا أن ارتفاع حجم تلك القروض وتراكمها أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأردني بل أصبحت مصدراً من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادية بسبب ما تشكله أعباء خدمتها من ارتفاع ملحوظ .

وعليه يرى الباحث أن السبيل للقضاء على ما يواجهه الأردن من فجوات تمويلية يكون بالاعتماد على القروض الخارجية، وخاصة تلك القروض التي استفاد منها الأردن في تحقيق النمو الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التقليل من حجم الفجوات الاقتصادية، والتوجه نحو سياسة وطنية تستند بالأساس على تنمية الصناعات المحلية وتطويرها كماً ونوعاً، والتوجه نحو جذب الاستثمارات الأجنبية لما تتمتع به من دور هام في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والكفاءات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة، والتي بدورها ستعمل في النهاية على تنمية الاقتصاد الأردني من جهة، ومن جهة أخرى تجسير للفجوات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، ومن جهة ثالثة إجراء بعض التغيرات في الهيكل العام للتمويل الخارجي والذي

سيضمن تخفيف الأعباء الناتجة عنها. بمعنى آخر، يجب أن يكون هناك دراسة دقيقة لطبيعة هذه القروض الخارجية، والهدف من منحها للاردن، وهل الاقتصاد الأردني مهيأ لاستقبال مثل هذه القروض وقادر على تحمل الأقساط و الفوائد المترتبة عليها لحين سدادها بالكامل.

جدول رقم (3). تطور القروض الخارجية في الاقتصاد الأردني للفترة (1990-2008)

بالمليون دينار أردني

السنة	القروض الخارجية	معدل نموالقروض الخارجية(%)
1990	140.9	–
1991	336.7	139.0
1992	328.4	-2.5
1993	130.3	-60.3
1994	226.3	73.7
1995	228.3	0.9
1996	289.1	26.6
1997	293.8	1.6
1998	297.4	1.2
1999	284.6	-4.3
2000	135.4	-52.4
2001	283.5	109.4
2002	301.5	6.3
2003	125.9	-58.2
2004	122.6	-2.6
2005	180.4	47.1
2006	193.8	7.4
2007	131.0	-32.4
2008	158.7	21.1

المصدر : وزارة المالية، نشرات سنوية مختلفة.

3-2-2 أعباء خدمة القروض الخارجية في الأردن

إن القروض الخارجية التي حصل عليها الأردن قد شكلت عبئاً على الاقتصاد الأردني والمتمثل بسداد تلك القروض، بالإضافة إلى الفوائد المترتبة على هذه القروض، وسيتم الحديث في هذا الجزء عن بيان قدرة الأردن على مواجهة هذا العبء من خلال بعض المؤشرات المستخدمة في هذا المجال ومن أهمها:

***أولاً* نسبة التسديدات (الأقساط والفوائد) إلى الناتج القومي الإجمالي**

وهي تمثل الجزء الذي يذهب من الناتج القومي لخدمة أعباء القروض الخارجية، ومن الجدول رقم (4) نلاحظ أنه لدى تتبعنا لهذه النسبة نجد أنها كانت مرتفعة في سنوات الدراسة الأولى حيث سجلت أعلى مستوى لها في عام 1992 حيث بلغت 17.5%، في حين أنها كانت تتراوح بين 4.3% و7.4% للأعوام 1994 إلى 2002، أما في عام 2003 فقد قفزت هذه النسبة لتصل إلى 10.2%، والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو ارتفاع المبالغ المسددة لأقساط القروض والفوائد المترتبة عليها في ذلك العام وبنسبة 81.6% عنها في عام 2002، في حين أن الناتج القومي الإجمالي لذلك العام قد نما بمعدل 6.3%، ثم عادت هذه النسبة للانخفاض في السنوات اللاحقة من 2004 إلى 2007، أما في عام 2008 فقد ارتفع حجم التسديدات بنسبة 308.7% لتصل إلى 1954.5 مليون دينار أردني وذلك بسبب توقيع المملكة لاتفاقية مع نادي باريس لشراء جانب كبير من الدين التصديري للدول الاعضاء حيث تم شراء 2.4 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي دفع هذه النسبة للارتفاع لتصل إلى 12.4%. والجدير بالذكر أنه كلما زادت نسب هذا المؤشر، شكل ذلك عبئاً على الاقتصاد الوطني من خلال ذلك الجزء الذي يمتصه الناتج القومي الإجمالي لتغطية هذه التسديدات.

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يعكس الصورة الحقيقية لعبء المديونية الخارجية للأردن، حيث أن معظم الناتج القومي الإجمالي يتأتى من قطاع الخدمات، وحيث أن مخرجات هذا القطاع ليست عبارة عن سلع يمكن تصديرها وبالتالي الحصول على العملات الأجنبية واستخدامها في سداد تلك القروض الخارجية، حيث أنه من المعروف أن معظم القروض الخارجية يتم سدادها بالعملات الأجنبية وليست المحلية للدولة المقترضة، وبذلك يمكن القول أن قدرة الاقتصاد

الأردني على خدمة ديونه لا تعتمد على حجم الناتج القومي له وإنما على السلع المنتجه محلياً والتي يمكن تصديرها للخارج (الساكت، 2000).

جدول رقم (4). نسبة التسديدات إلى الناتح القومي الإجمالي للفترة (1990 – 2008)

بالمليون دينارأردني

السنة	التسديدات (الأقساط+الفوائد) على الأساس النقدي	الناتج القومي الإجمالي	التسديدات إلى الناتج القومي الإجمالي (%)
1990	314.7	2521.4	12.5
1991	469.9	2736.9	17.2
1992	599.9	3424.3	17.5
1993	495.4	3735.2	13.3
1994	232	4206.9	5.5
1995	251	5797.9	4.3
1996	305	5799.9	5.3
1997	346	5090.1	6.8
1998	361.4	5604	6.4
1999	353.9	5758.6	6.1
2000	453.3	6084.6	7.4
2001	426.7	6471.7	6.6
2002	412.4	6879	6.0
2003	749.1	7312.6	10.2
2004	492.4	8308.5	5.9
2005	421.9	9215.1	4.6
2006	445.5	10789.5	4.1
2007	478.2	12629.2	3.8
2008	1954.5	15732.6	12.4

المصدر:

وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، أعداد متفرقة.

النسب من اعداد الباحث.

ثانياً معدل خدمة القروض الخارجية

المقصود بمعدل خدمة القروض الخارجية هو: مجموع التسديدات من الأقساط والفوائد مقسوماً على إجمالي صادرات الدولة من السلع والخدمات، وكلما ارتفع هذا المعدل فإن هذا يدل على زيادة عبء القروض الخارجية على الاقتصاد، وذلك لأن المبالغ التي تستخدم لتسديد القروض الخارجية وفوائدها هي جزء كبير من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الدولة من السلع والخدمات، وبذلك ما يتبقى من عوائد الصادرات لا يكفي لتمويل المستوردات، وهذا ما نلمسه من الجدول رقم (5)، حيث نلاحظ أن نسبة التسديدات إلى الصادرات من السلع والخدمات قد قفزت من 11.1% عام 1994 لتصل إلى 18.1% عام 2000، ثم انخفضت إلى 15.9% و12.8% للأعوام 2001 و2002، ثم عادت إلى الارتفاع مجدداً عام 2003 لتصل إلى 21.9% وذلك بسبب ارتفاع حجم التسديدات التي وصلت في ذلك العام إلى 749.1 مليون دينار أردني، ثم انخفض ذلك المؤشر للأعوام من 2004 إلى 2007 وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات بشكل تدريجي، مقابل ارتفاع بسيط في حجم التسديدات، أما في عام 2008 فقد قفز هذا المؤشر إلى 27.8% معبراً في ذلك عن ارتفاع حجم التسديدات الذي بلغ في ذلك العام 1954.5 مليون دينار أردني.

جدول رقم (5). معدل خدمة القروض الخارجية للفترة (1990 – 2008)

بالمليون دينار أردني

السنة	التسديدات (الأقساط+الفوائد) على الأساس النقدي	الصادرات من السلع والخدمات	التسديدات إلى الصادرات (%)
1990	314.7	1652.1	19.0
1991	469.9	1697.6	27.7
1992	599.9	1819.9	33.0
1993	495.4	1962.1	25.3
1994	232	2093.4	11.1
1995	251	2438.5	10.3
1996	305	2597.2	11.7
1997	346	2532.5	13.7
1998	361.4	2515.7	14.4
1999	353.9	2505.4	14.1
2000	453.3	2509.1	18.1
2001	426.7	2681.3	15.9
2002	412.4	3221.8	12.8
2003	749.1	3424.4	21.9
2004	492.4	4222.6	11.7
2005	421.9	4704.2	9.0
2006	445.5	5751.3	7.7
2007	478.2	6496.0	7.4
2008	1954.5	7040.6	27.8

المصدر: - وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، أعداد متفرقة.

- نشرة البنك المركزي، أعداد متفرقة.

- النسب من اعداد الباحث.

ثالثاً نسبة احتياطي العملات الأجنبية والذهب

يستخدم هذا المؤشرعادة لمعرفة عدد السنوات التي يكون فيها احتياطي العملات الأجنبية والذهب قادراً على تسديد خدمة القروض الخارجية، أو لتحديد النسبة التي يغطيها الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب من الرصيد غير المسدد للقروض الخارجية.

ومن الجدول رقم (6)، نلاحظ أنه في عام 1990 كانت نسبة الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية إلى الرصيد غير المسدد من القروض الخارجية (رصيد الدين العام الخارجي) قد بلغت 28.7%، ثم بعد نهاية حرب الخليج الثانية، كان هناك تدفقات كبيرة للعملات الأجنبية رافقت العائدين من دول الخليج، ممّا أدّى إلى ارتفاع هذه النسبة في السنوات 1991 و1992 لتصبح 59.3% و72.0% على التوالي. ثم عادت هذه النسبة للانخفاض مجدداً، وكان هناك نوع من التذبذب في السنوات اللاحقة ولغاية عام 2002، حيث أن سقوط النظام العراقي ودخول القوات الأمريكية للعراق، أدى ذلك بملايين العراقيين للخروج من العراق، وكان الأردن من الدول التي استقبلت أعداداً كبيرة من الأخوة العراقيين، ممّا أدّى إلى زيادة حجم التدفقات من العملات الأجنبية للأردن، وعندها ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الرصيد غير المسدد عام 2002 لتصبح 72.9%، ثم توالت هذه النسبة بالارتفاع شيئاً فشيئاً، لتسجل عام 2008 نسبة مرتفعة نوعا ما وصلت إلى 198.9%.

أما بالنسبة لعدد السنوات التي يكون فيها الاحتياطي قادراً على تغطية التسديدات، فالجدول السابق يشير إلى أنه في عام 1994 كان عدد السنوات 8.3، ثم انخفض عام 1998 ليصبح 6.4 سنة، وفي عام 2002 ارتفع عدد السنوات ليصل إلى 9.1، ولكن سرعان ما انخفض عام 2003 ليصل إلى 6.2 سنة وذلك كما ذكرنا سابقاً أن حجم التسديدات قد ارتفع في تلك السنة، وبعد ذلك استمر بالارتفاع ليسجل عام 2007 أعلى معدل خلال فترة الدراسة والبالغ 13.5 سنة، ولكن بسبب ارتفاع قيمة الأقساط والفوائد عام 2008 انخفض هذا المؤشر ليصل إلى أدنى مستوى له حيث بلغ 3.7 سنة وهي نسبة متدنية جداً إذا ما قورنت مع السنوات السابقة.

جدول رقم(6). احتياطي الذهب والعملات الأجنبية للفترة من (1990 – 2008)

بالمليون دينار أردني

السنة	احتياطي الذهب والعملات الأجنبية	تسديدات القروض	الرصيد غير المسدد من القروض	الاحتياطي إلى التسديدات	الاحتياطي إلى الرصيد غير المسدد(%)
1990	1451.8	314.7	5064.3	4.6	28.7
1991	2941.4	469.9	4958.7	6.3	59.3
1992	3297.2	599.9	4577.6	5.5	72.0
1993	1720.2	495.4	4229.6	3.5	40.7
1994	1935.1	232	4338.8	8.3	44.6
1995	2216.6	251	4465.9	8.8	49.6
1996	2285.5	305	4722.9	7.5	48.4
1997	2588.9	346	4580.6	7.5	56.5
1998	2329.5	361.4	5009.8	6.4	46.5
1999	2921.5	353.9	5186.2	8.3	56.3
2000	3299.6	453.3	4794.7	7.3	68.8
2001	3096.9	426.7	4742.8	7.3	65.3
2002	3734.3	412.4	5123.5	9.1	72.9
2003	4611.4	749.1	5391.8	6.2	85.5
2004	4668.6	492.4	5348.8	9.5	87.3
2005	4671.4	421.9	5056.7	11.1	92.4
2006	5771.4	445.5	5186.5	13.0	111.3
2007	6447.5	478.2	5253.3	13.5	122.7
2008	7240.7	*1954.5	3640.2	3.7	198.9

المصدر: - دائرة الاحصاءات العامة.

- البنك المركزي، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

- النسب من اعداد الباحث.

*يلاحظ ارتفاع في حجم تسديدات القروض الخارجية بشكل كبير نتيجة لقيام الحكومة بعمليات إعادة شراء الدين

مما سبق نستنتج أن المؤشرات المختلفة المستخدمة لقياس خدمة الدين العام الخارجي قد دلت على أن أعباء خدمة الدين كبيرة وذلك للأسباب التالية:

1. إنها تضغط على احتياطي الأردن من الذهب والعملات الأجنبية مما يهدد سعر صرف الدينار الأردني واستقراره مقابل العملات الأجنبية الأخرى .
2. تعمل على امتصاص جزء كبير من الناتج القومي الإجمالي لخدمة الدين العام الخارجي.
3. انخفاض قدرة الأردن على استيراد السلع الرأسمالية وبالتالي انخفاض حجم التكوين الرأسمالي وزيادة العجز في الميزان التجاري.

3-2-3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

إن تحقيق الأهداف التنموية الواردة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب حجماً من الاستثمارات ليس بالقليل، وإن الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الأردن، والمتمثل في قصور مدخراته والعجز المزمن في الميزان التجاري، جعل الاعتماد على القروض الخارجية ليس أمراً ضرورياً فحسب، وإنما لا يمكن الاستغناء عنه، ونتيجة لذلك ازداد الرصيد غير المسدد لتلك القروض وزادت معها أعباء خدمتها، وعليه تم البحث عن مصدراً آخر تمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الاستثمار المحلي.

وبشكل عام، فإن توفير المناخ الاستثماري الملائم بأطره الاقتصادية والقانونية والسياسية، كان ولا يزال موضع اهتمام المسؤولين ومحوراً للسياسات الاقتصادية المتبعة، حيث قدمت الحكومات الأردنية المتعاقبة حوافز مجزية للاستثمارات الاقتصادية بشقيها المحلي والخارجي، وذلك من خلال تحديث قوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار، وإنشاء البنى التحتية المناسبة للاستثمار، وعقد اتفاقيات التعاون الاقتصادي الثنائية والدولية في سبيل تسهيل إجراءات تنفيذ الاستثمارات وكذلك توفير المناخ الاستثماري الملائم لقيام تلك الاستثمارات.

ويعرف المناخ الاستثماري بانه" مجموعة القوانين والسياسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الاخر"(النجار، 1992) ، بينما عرفته

المؤسسة العامة لضمان الاستثمار على أنه" مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار"(المؤسسة العامة لضمان الاستثمار، **1993**)، بينما عرفه البعض الآخر بأنه" مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والقوانين والأنظمة السائدة في المجتمع والتي من شأنها أن تعمل على خلق فرص استثمارية جديدة، وتشجع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار في المشاريع المقترحة" (Qasim, 1980).

مما سبق نجد أن المناخ الاستثماري يتكون من عدة عوامل وظروف متداخلة سواء كانت اقتصادية،أو قانونية، أوسياسية، والتي تلعب دوراً هاما في التأثير على مجمل الهيكل الاستثمارى في الاقتصاد، وهذه العوامل هي ما يطلق عليها أطر المناخ الاستثماري. وخلال العقود الأخيرة، بذل الأردن جهودا كبيرة ومتواصلة للعمل على تحسين المناخ الاستثماري بأطره الثلاث وهي الإطار الاقتصادي، والإطار القانوني، والإطار السياسي، وفيما يلي بيان لكل منها.

أولاً الإطار الاقتصادي

يشمل هذا الإطار الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول المعنية، وآفاق تطورها في المستقبل، وهذه الأوضاع ما هي إلا مرآة تعكس السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة لتنظيم العلاقات فيما بينها وبين أصحاب رؤوس الأموال على وجه التحديد، فيما يتعلق بالتضخم وأسعار صرف العملة بالإضافة إلى العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها حجم السوق المحلية، مدى توفر المواد الاولية، شروط التبادل التجاري، طبيعة الجهاز المصرفي وغيرها.

وبلا شك فإن وجود سياسة اقتصادية مستقرة وواضحة ومنظمة تحكمها منظومة واضحة من الأسس والمعايير والاستراتيجيات، سوف تعمل على المساهمة في خلق مناخ استثماري جيد، قادر على جذب المستثمرين الأجانب من الخارج، ذلك لأن الاستثمار ما هو إلا عملية اقتصادية تتأثر بالدرجة الأولى بالظروف والأوضاع الاقتصادية للبلد المستقبل لهذا الاستثمار. وسيتم الحديث الآن عن أهم السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الأردنية في سبيل تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له، وهي على النحوالتالي:

1. الحد من معدلات التضخم

بعد الهزة القوية التي أصابت الاقتصاد الأردني عام 1988، شهدت معدلات التضخم نمواً حاداً عام 1989 **حيث** بلغ 85.8% ثم انخفض في عام 1990 ليصبح 16.1% وكان ذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار الأردني في تلك الفترة. وكان لجهود الحكومات الأردنية المتعاقبة الأثر الواضح في احتواء الضغوط التضخمية والوصول إلى معدلات معتدلة جداً وصلت إلى 3% عام 1997 و1.8% أعوام 2001 و2002، **أما في** عام 2007 فقد بلغ 5.4%. وهذا يدل على قدرة الحكومات على اتخاذ القرارات المناسبة وتطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، الرامية إلى ضبط معدل نمو الطلب الكلي، لكبح الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وبذلك نجد أن الأردن قد نجح في الوصول إلى معدلات تضخم معتدلة ومقبولة مما ترك أثراً واضحاً وملموساً في إزالة الشكوك حول أداء الاقتصاد الأردني في المستقبل، ودليلاً على قدرته في المحافظة على مناخ استثماري ملاءم.

2. البنى التحتية

حرص الأردن على تأسيس بنية تحتية مناسبة وذلك عن طريق تخصيص مبالغ لهذا الغرض، فعلى سبيل المثال خصصت الحكومة الأردنية ما نسبته 25.6% من استثمارات خطة التنمية للأعوام (1993 – 1997)(خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(1993-1997)). وقام الأردن بعمل وتوسيع شبكة الطرق الداخلية والخارجية في سبيل تنشيط حركة النقل الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى ربط الأردن بدول المنطقة، هذا فضلاً عن توفر خدمات المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها من خدمات البنية التحتية التي من شأنها العمل على تسهيل الاتصال والتواصل مع المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

3. الجهاز المصرفي

إن توفر جهاز مصرفي محلي يمتلك القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية، يعتبر من أهم العوامل الهامة والمقومات الأساسية في خلق مناخ استثماري جاذب وحاضن للاستثمارات المحلية والخارجية. فهذا الجهاز يلعب دوراً هاماً في مساعدة السلطة النقدية على التحكم في السيولة المحلية تجنباً لبعض المشاكل الاقتصادية كالتضخم والركود، وذلك عن طريق استخدام سعر الفائدة، كما يؤدي دوراً هاماً في تعبئة المدخرات المحلية وتوفير التمويل اللازم

للنشاط الاستثماري في الاقتصاد. فوجود جهاز مصرفي متقدم ومتطور وآمن سيعمل بلا شك على تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في هذا الاقتصاد.

4. استقرار سعر صرف الدينار الأردني

سعى البنك المركزي منذ منتصف السبعينات إلى تبني سياسة ربط سعر صرف الدينار الأردني بسلة من العملات الأجنبية الرئيسة وضمن هامش تذبذب بلغ ±2.25%، وقد ساعد هذا الإجراء على تقليل درجة التذبذب في سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية الأخرى، واستمر هذا الاستقرار حتى عام 1988، حيث انخفض سعر صرف الدينار الأردني انخفاضاً حاداً نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن. وكان للبنك المركزي والحكومة الأردنية دوراً هاماً في تخطي هذه الأزمة وإعادة سعر الصرف إلى وضع مستقر، ثم في منتصف التسعينات، قرر البنك المركزي فك ارتباط الدينار بسلة من العملات، وربطه بالدولار الأمريكي بسعر وسطي بلغ 709 فلسا لكل دولار (البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات).

إن عدم استقرار سعر الصرف يؤثر على هيكل الطلب والعرض المحلي والخارجي وذلك من خلال التأثيرعلى الانفاق الكلي، وكذلك العلاقة بين سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار، حيث أن انخفاض سعر الصرف يرافقه ارتفاع في تكاليف الانتاج، بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج من المواد الأولية والسلع الرأسمالية مما يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار، وانخفاض الطلب المحلي. لذلك عملت الحكومات الأردنية على استقرار سعر صرف الدينار الأردني، ادراكاً منها لأهميته في مختلف القرارات الاستثمارية وإزالة المخاوف، وعدم التأكد من الأوضاع المستقبلية للمستثمرين.

ثانياً الإطار القانوني

أدرك الأردن أهمية وجود إطار قانوني ينظم النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط الاستثماري بشكل خاص، بما يتفق مع تحقيق أهدافه التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، آخذاً بعين الاعتبار ضرورة الابتعاد عن التناقض والتعقيد فيما يخص أي من الإجراءات، أو التنفيذ لتلك القوانين على أرض الواقع، وذلك من خلال الربط بين تلك القوانين ربطاً تكاملياً في سبيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من جهة، ومن جهة أخرى تميزه بالتطور والمرونة في التعامل مع

الظروف السائدة والإحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (غرفة صناعة عمان، دائرة الابحاث والمعلومات، **2000**).

وللتعرف على مدى تطور الإطار القانوني في الأردن واتفاقه مع استراتيجية تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، يمكن الرجوع إلى ملحق الإطار النظري للمناخ الاستثماري في الأردن، والذي يعرض وبشكل موجز أهم القوانين التي تحكم الاستثمارات والمؤسسات ذات العلاقة بتنشيط الاستثمار وتشجيع تدفقه للأردن.

ثالثاً الإطار السياسي

تعتبر العوامل السياسية واحدة من أكثر العوامل أهمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة منها والعامة، نظراً لما تتمتع به من دور هام في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي دولة. والاستقرار السياسي في أي دولة يتم استقراؤه من قبل المستثمرين من خلال رصد سلوكيات الحكومة، وذلك عن طريق الأفعال الحكومية والتصريحات السياسية للدولة المعنية، والتي تكون إما ذات أثر سلبي أو إيجابي. ومثال على الأثر السلبي عندما تقوم الدولة بالسيطرة على النشاط التجاري، أو تتحفظ على أي نشاط استثماري خاص سواء محلي أو أجنبي، أما إصدار القوانين والأنظمة المشجعة للنشاط الاستثماري، وبيع بعض مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية لابد أن يكون له أثر إيجابي على الاقتصاد.

وحتى تتمكن أية دولة من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب، لابد لنظامها السياسي والاجتماعي أن يتسم بالاستقرار في الحاضر والسعي للمحافظة عليه في المستقبل، وبشكل عام يمكن القول: إن الأردن يملك مناخاً استثمارياً جاذباً لرؤوس الأموال المحلية والخارجية، وذلك من خلال ما يقدمه من حوافز وضمانات وتسهيلات للمستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

وبشكل عام يمكن القول: إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حديث العهد نسبياً، حيث كان التمويل الأجنبي في معظمه يأتي على شكل قروض حكومية ومساعدات رسمية وقروض تجارية، فبعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بالاقتصاد الأردني عام 1988 واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1990 برزت الحاجة وبشكل ملح إلى استقطاب أموال أجنبية لا تترتب عليها أعباء وضغوط جديدة. ولقد أدرك الأردن أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على استمرارية تدفق

العملات الأجنبية مما سيساعد على تجسير الفجوة المحلية والفجوة الخارجية، وسيضمن أيضاً تدفق الخبرات المعرفية والإدارية وانسياب التكنولوجيا المتطورة إلى الاقتصاد المحلي مما سيعمل على التخفيف من حدة الفجوة الرقمية من جهة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة أخرى .

ولجذب المزيد من تلك الاستثمارات، عمل الأردن على سن التشريعات المناسبة والمتمثلة في الحوافز الضريبية، والإعفاءات من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات، وإعفاءات على ضريبة الدخل لـــ 75% من القيمة الكلية المستحقة وتستمر حتى عشر سنوات أو أكثر وغيرها من التشريعات. وقد ساند هذا التوجه الاستمرار في عملية الخصخصة التي بدأتها الحكومة منذ بداية التسعينات، بالإضافة إلى ترسيخ دور مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن والتي عملت على ترويج الأردن كدولة ذات بيئة أعمال متطورة ومتميزة للإستثمار، مستندة على قاعدة متنوعة من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم مستوى عالٍ من الخدمات الاستثمارية في مجال تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع خلال إطار زمني محدد، وتوفير كافة التسهيلات والخدمات للمستثمرين بعد البدء بالاستثمار (كنعان، كردوش، 2002).

ولو نظرنا إلى قيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن كما هوموضح في الجدول رقم (7)، والتي أوردها التقرير السنوي الإحصائي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD))، فإننا نستطيع القول: أن الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1990 بلغ 38 مليون دولار أمريكي، في حين سجل عام 1997 ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ 361 مليون دولار أمريكي بعد أن كان 16 مليون دولار أمريكي عام 1996. كما شهد قفزة أخرى عام 2006 حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 84.2% عن عام 2005 ليبلغ في ذلك العام 3268 مليون دولار أمريكي، ثم انخفض بعد ذلك ليصبح 1954 مليون دولار أمريكي لعام 2008.

3-3 الفجوات الاقتصادية في الأردن

إن الأردن شأنه شأن أية دولة نامية، يعاني من نقص في الموارد المالية والاقتصادية المحلية المتاحة، مما عمل على تدني القدرة الانتاجية للصناعات الوطنية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الأردني يعتمد وبشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية هذا النقص، والنهوض بالاقتصاد الوطني

في محاولة لتحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية وصولاً إلى النموالمستدام. ولبيان مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي في تأمين مختلف المتطلبات التمويلية والسلعية، وسنقوم من خلال هذا المبحث باستعراض حجم الفجوات الاقتصادية في الأردن ومدى تطورها، علماً بأنه سيتم التركيز فقط على الفجوات الاقتصادية التالية وهي: الفجوة المحلية(الفجوة الادخارية)، والفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية)، والفجوة الرقمية (الفجوة التكنولوجية).

جدول رقم (7). الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاردن للفترة من(1990 – 2008)

السنة	الاستثمار الأجنبية المباشرة(بالمليون دولار الأمريكي)
1990	37.65
1991	-11.89
1992	40.72
1993	-33.55
1994	2.85
1995	13.31
1996	15.51
1997	360.93
1998	310.01
1999	156.40
2000	814.81
2001	179.84
2002	121.58
2003	443.16
2004	816.36
2005	1774.05
2006	3267.56
2007	1950.49
2008	1953.88

المصدر: التقرير السنوي الأحصائي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام 2009.

3-3 الفجوات الاقتصادية في الأردن

إن الأردن شأنه شأن أية دولة نامية، يعاني من نقص في الموارد المالية والاقتصادية المحلية المتاحة، مما عمل على تدني القدرة الانتاجية للصناعات الوطنية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الأردني يعتمد وبشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية هذا النقص، والنهوض بالاقتصاد الوطني في محاولة لتحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية وصولاً إلى النموالمستدام. ولبيان مدى اعتماد الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي في تأمين مختلف المتطلبات التمويلية والسلعية، وسنقوم من خلال هذا المبحث باستعراض حجم الفجوات الاقتصادية في الأردن ومدى تطورها، علماً بأنه سيتم التركيز فقط على الفجوات الاقتصادية التالية وهي: الفجوة المحلية(الفجوة الادخارية)، والفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية)، والفجوة الرقمية (الفجوة التكنولوجية).

3-3-1 الفجوة المحلية (الفجوة الادخارية) Saving Gap

من المعروف أن التغيرات في الحجوم الاستثمارية تلعب دوراً هاماً وفعالاً في التأثير على المسيرة التنموية لاقتصاد أية دولة. حيث تلجأ معظم الدول في العالم في أوقات الانكماش والركود الاقتصادي إلى الاستثمار كوسيلة فعالة ومؤثرة تحدث نوعاً من التغيير في المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية في تلك الدول، وبالتالي التخلص من حالات الكساد والتباطؤ التي يعيشها الاقتصاد في ظل هذه الظروف، ولكن تجدر الإشارة بنا إلى إن استخدام هذه الأداة قد يصاحبه الكثير من المعوقات والمشاكل وخاصة في الدول النامية، حيث أن معظم هذه الدول يعاني من نقص حاد في رؤوس الأموال الوطنية المتاحة للاستثمار، إذا ما قورنت بالمتطلبات المتزايدة لدفع عجلة التنمية فيها، الأمر الذي دفع بحكومات تلك الدول للبحث عن مصادر تمويلية من الخارج لتغطية العجز الحاصل في الموارد المحلية.

والأردن بصفته واحداً من هذه الدول النامية، فإنه يتشارك معها في خاصية النقص الحاد في المدخرات المحلية والتي نتجت عن الزيادة الكبيرة والمتزايدة في حجم الاستهلاك الكلي، ويبين الجدول (8) أن معدل نموالاستهلاك الكلي قد بلغ 9.0% للفترة من 1990 – 2008 في حين حقق الدخل القومي المتاح ولنفس الفترة نمواً بمعدل بلغ حوالي 8.4%، وهذا يعطي مؤشراً أننا في الأردن

ننفق أكثر مما نملك، أوبمعنى آخر نستهلك أكثر مما ننتج، وإذا ما استمر الوضع هكذا فهذا يعني أننا نسير دائما نحوالاعتماد المتزايد على مصادر التمويل من الخارج لتأمين احتياجاتنا المختلفة.

وبالنظر إلى الجدول اللاحق أيضاً رقم (8)، نجد أن الادخار يتم حسابه بالفرق بين الدخل القومي المتاح والاستهلاك الكلي، وقد شهد الادخار تذبذباً واضحاً خلال فترة الدارسة، فقد شهد تقدماً خلال الفترات الأولى للدراسة وبالتحديد من سنة 1990 إلى نهاية 1995 وذلك عن طريق تسجيل فائض لصالح الدخل القومي المتاح، والناتج عن نمو الدخل القومي المتاح بمعدلات تفوق النمو في الاستهلاك الكلي، أما بعد عام 1995 ولغاية 1998 فقد حقق الادخار تراجعاً حيث نما حجم الاستهلاك الكلي بمعدلات أكبر من معدلات النمو في الدخل القومي المتاح، ثم عاد للارتفاع عام 1999 ليبلغ 857.4 مليون دينار، ثم عاد في عامي 2000 و2001 للانخفاض مجدداً نتيجة لانخفاض معدلات النمو في الدخل القومي المتاح مقابل ارتفاع في معدلات النمو للاستهلاك الكلي.

كما تم تسجيل ارتفاع واضح في الادخار المحلي للسنوات من 2002 – 2003 حيث بلغ ذروته عام 2003 حين بلغ 1617.5 مليون دينار أردني، أما في عام 2007 فقد انخفض الادخار وبشكل ملحوظ وبنسبة 69.7%، وهذا دليل على اتباع الأنماط الاستهلاكية المستوردة من الخارج، وانتشار ظاهرة المحاكاة، سواء على المستوى المحلي بين شرائح المجتمع المختلفة، أوعلى المستوى الخارجي مع الدول العربية والأجنبية وخاصة تلك التي يتمتع أفرادها بمستويات مرتفعة نوعاً ما من الدخل. وقد رافق ذلك تذبذب الفجوة الادخارية الكلية المتمثلة بالفرق بين الادخار والاستثمار الإجمالي في الفترة من 1990 - 2003، في حين استمرت تلك الفجوة بالارتفاع المستمر للفترة من 2004 - 2008 مسجلة أعلى قيمة لها عام 2008 والبالغة 3731.1 مليون دينار أردني، وفضلاً عن ذلك فإن معدلات النمو السنوي لتلك الفجوة رافقها نوع من الاختلاف والتباين الواضح، وكان سبب ذلك هي المراحل الاقتصادية التي مر بها الأردن، ففي فترات الإنتعاش الاقتصادي شهدت ارتفاعاً حاداً في معدلات نمو تلك الفجوة بينما توجهت تلك المعدلات نحو التواضع والاستقرار في سنوات الانكماش والكساد الاقتصادي.

وفي النهاية نخلص للقول بشكل عام، أن الادخارات لم تتمكن من تغطية الاستثمار الإجمالي في سنوات الدراسة، الأمر الذي دفع الأردن للاعتماد أكثر فأكثر على التمويل الخارجي وزيادة حجم

المديونية، ليضيف بذلك عبئاً جديداً ناجماً عن سعيه لتغطية مجمل نفقاته المحلية، ويضع أمام الاقتصاد الأردني تحدياً جديداً.

جدول رقم (8). الفجوة الادخارية في الاقتصاد الأردني للفترة من (1990 – 2008)

بالمليون دينار أردني

السنة	الدخل القومي المتاح	الاستهلاك الكلي	الادخار	التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار الكلي)	الفجوة الادخارية
1990	2817.7	2732.8	84.9	850.3	-765.4
1991	3006.9	2884.5	122.4	738.5	-616.1
1992	3843.7	3556.5	287.2	1208.8	-921.6
1993	4255.0	3651.1	603.9	1422.8	-818.9
1994	4674.4	3921.3	753.1	1451.2	-698.1
1995	5098.1	4157.3	940.8	1554.1	-613.3
1996	5503.1	4655.6	847.5	1499.3	-651.8
1997	5737.6	4959.8	777.8	1321.8	-544.0
1998	6102.2	5478.9	623.3	1224.0	-600.7
1999	6421.9	5564.5	857.4	1246.3	-388.9
2000	6969.1	6232.9	736.2	1341.4	-605.2
2001	7256.0	6589.2	666.8	1340.0	-673.2
2002	7750.4	6696.0	1054.4	1365.3	-310.9
2003	8818.5	7201.0	1617.5	1506.5	111.0
2004	9700.4	8278.6	1421.8	2215.6	-793.8
2005	10150.8	9561.7	589.1	3047.9	-2458.8
2006	12002.8	10779.9	1222.9	3286.0	-2063.1
2007	12056.9	11685.8	371.1	3856.9	-3485.8
2008	13148.6*	12667.2*	481.4*	4215.5*	-3734.1

المصدر: البنك المركزي، النشرة الاحصائية، أعداد متفرقة. *تم تقدير أرقام هذه السنة لعدم توفر البيانات.

2-3-3 الفجوة الخارجية (فجوة العملات الأجنبية) Foreign Exchange Gap

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الأساسية في أي اقتصاد يقوم على الانفتاح والحرية الاقتصادية، وهو يعمل على فتح آفاق جديدة للمنتجات المحلية من خلال فتح الاسواق الخارجية أمامه، وفضلاً عن توسيع مجال الاختيار أمام الاستثمار والاستهلاك المحليين، وذلك عن طريق توفير منتجات جديدة للأسواق المحلية، وكذلك تنبع أهمية هذا القطاع الحيوي من خلال زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية ورفع سويتها كماً ونوعاً (النابلسي، **1997**).

وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري، والذي يعتبر أحد السمات السلبية المرافقة للاقتصاد الأردني، حيث يتجه صافي المبادلات وبشكل دائم نحو فائدة المتعاملين مع الأردن، وبالنظر للجدول رقم (9)، نجد أنه في عام 1990 فقد سجلت الفجوة الخارجية نمواً هو الأكبر طوال فترة الدراسة مقداره 84.8% قياساً مع عام 1989 حيث بلغت 822.2 مليون دينار أردني، وذلك بسبب نموالمستوردات بنسبة 37.1% مقارنة مع نسبة نمو في الصادرات بلغت 21.5%، ثم انخفض معدل نموالمستوردات بمقدار 4.5% فيما نمت الصادرات بنسبة 2.8% في عام 1991، مما أدى إلى تراجع في حجم الفجوة الخارجية لتصبح 665.0 مليون دينار أردني أي أنها انخفضت بمعدل 19.1%، ولكن سرعان ما عادت المستوردات للنمو في عام 1992 وبمعدل 25.9% حيث بلغت 2974.2 مليون دينار أردني، في حين أن الصادرات نمت وبمعدل بسيط بلغ 7.2% حيث بلغ حجمها 1819.8 مليون دينار أردني، وعندها ارتفع حجم الفجوة الخارجية بنسبة 73.7%.

واستمرت معدلات نمو هذه الفجوة في التذبذب للأعوام اللاحقة، إلى أن حققت قفزة كبيرة في عام 2000 حيث بلغ معدل نموها 55%، والسبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع حجم المستوردات والذي بلغ 4109.2 مليون دينار أردني وبمعدل نمو وصل إلى 15.6% في حين أن حجم الصادرات بقي عند نفس المستوى تقريباً، وفي عام 2004 ارتفع حجم المستوردات بمعدل 35.0% وهي نسبة تفوق ارتفاع حجم الصادرات والبالغة 23.3% والتي عملت على ارتفاع معدل نمو الفجوة الخارجية ليبلغ 61.5% حيث بلغ حجمها 2446.9 مليون دينار أردني.

جدول رقم (9). الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني للفترة من (1990 – 2008)

بالمليون دينار أردني

السنة	صادرات السلع والخدمات	مستوردات السلع والخدمات	حجم الفجوة الخارجية	معدل نمو/تقلص الفجوة الخارجية
1990	1652.1	2474.3	-822.2	%84.8
1991	1697.6	2362.6	-665.0	%-19.1
1992	1819.9	2974.7	-1154.8	%73.7
1993	1962.1	3151.7	-1189.6	%3.0
1994	2093.4	3107.6	-1014.2	%-14.7
1995	2438.5	3435.2	-996.7	%-1.7
1996	2597.2	3839.9	-1242.7	%24.7
1997	2532.5	3676.7	-1144.2	%-7.9
1998	2515.7	3608.7	-1093.0	%-4.5
1999	2505.4	3537.9	-1032.5	%-5.5
2000	2509.1	4109.2	-1600.1	%55.0
2001	2681.3	4273.3	-1592.0	%-1.0
2002	3221.8	4526.0	-1304.2	%-18.1
2003	3424.4	4939.7	-1515.3	%16.2
2004	4222.6	6669.5	-2446.9	%61.5
2005	4704.2	8407.3	-3703.1	%51.3
2006	5751.3	9380.8	-3629.5	%-2.0
2007	6496.0	11118.5	-4622.5	%27.4
2008	7040.6	12145.6	-5105.0	%10.4

المصدر:

- دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي لعام 2008..
- النسب من اعداد الباحث.

وقد وقع الأردن خلال السنوات الماضية سلسلة من الاتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف بهدف تحفيز الصادرات الأردنية، وتضييق الفجوة الخارجية مع العالم الخارجي، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة العربية عام **1998** والتي تضم ستة عشر دولة عربية، وبموجب هذه الاتفاقية ستعامل جميع المنتجات العربية التي تتنقل بين دول الأعضاء معاملة البضائع الوطنية أي بدون جمارك، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، والتي قد مهدت الطريق أمام الصادرات الأردنية لارتياد أسواق هذه الدول.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الصادرات لهذه المناطق، إلا أن الارتفاع في حجم المستوردات بمعدلات أكبر أدى إلى تفاقم الفجوة الخارجية، ونجد أن الاقتصاد الأردني بمختلف قطاعاته لم يحقق الاستفادة والهدف المرجو من توقيع تلك الاتفاقيات في سبيل تجسير الفجوة الخارجية، بالإضافة إلى عدة أسباب منها أن العولمة الاقتصادية وما ترتب عليها من تحرير للاقتصاد والسوق الأردني قد ألحق الضرر بالمنتجات الوطنية، وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وبخاصة الصناعية منها والزراعية.

وبشكل عام يمكن القول أن الفجوة بين الصادرات والمستوردات قد شكلت دائماً ضغطاً على ميزان المدفوعات وعبئاً على الخزينة الأردنية، الأمر الذي دفع بالأردن للاعتماد على التمويل الخارجي كالقروض الخارجية على سبيل المثال وذلك لتغطية احتياجاته من العملات الأجنبية.

وعليه يجب أن ينصب الاهتمام الرسمي في تشجيع النشاط الاقتصادي على حث الثروات المحلية على الاستثمار داخل الأردن وعدم الانتقال خارجه، وكذلك ضرورة السعي لخلق صناعة وطنية قادرة على مواكبة التطورات العالمية الحديثة، والعمل ما أمكن بغية تقليص العجز المزمن في الميزان التجاري، ووقف الهدر للموارد الاقتصادية الشحيحة، والتخفيف من أثر الصدمات الخارجية التي من الممكن أن تؤثر سلباً على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

3-3-3 الفجوة الرقمية (الفجوة التكنولوجية) Technological Gap

إن التطورات الاقتصادية العالمية التي شهدتها دول العالم في السنوات الماضية أدت إلى انصهار اقتصاديات تلك الدول المتقدمة منها والنامية في بوتقة العولمة الاقتصادية الحديثة، فأصبحت تلك الدول المتقدمة من جهة تحاول المحافظة على المستوى الاقتصادي لها، والبحث والتطوير لأساليب الانتاج لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والإرتقاء بالمستوى المعيشي لشعوبها، ومن جهة أخرى ما زالت الدول النامية تسعى جاهدة للخروج من المرحلة الأولى من مراحل التنمية والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

وتعتبر الفجوة الرقمية إحدى إفرازات العولمة الاقتصادية الحديثة، التي بدورها أدت إلى اتساع الفارق الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويطلق على هذه الفجوة اسم فجوة الفجوات أو الفجوة الأم، التي تحمل في رحمها كل بذور التخلف المجتمعي، وكل ما نجم عن فشل للمشاريع التنموية السابقة (علي، حجازي، **2005**).

ووجود الفجوة الرقمية في اقتصاد أية دولة يكون ناتجاً عن العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولذلك فمن الطبيعي أن تتعدد وجهات النظر في شأنها، ونلخص فيما يلي كيف يراها أصحاب الرأي في المجتمعات:

أولاً السياسيون

يرى السياسيون الفجوة الرقمية بوصفها أشكالية تندرج ضمن قضايا الاقتصاد السياسي، وللتخلص من هذه الفجوة فلا بد من وضع التشريعات والتنظيمات التي بدورها تشكل منظومة سياسية تعمل على حماية المجتمع من هذا التقدم السريع والرهيب في التكنولوجيا، وفي ظل وجهة النظر هذه، قد تستغل الفجوة الرقمية كوسيلة في يد الدول المتقدمة للتدخل السياسي في الدول النامية في محاولة لاستغلال تلك الدول وبالتالي استمرار زيادة التوسع في حجم هذه الفجوة.

ثانياً الاقتصاديون

يرى الاقتصاديون أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم قدرة تلك الدول التي تعاني منها على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة، وعلى استغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة. وللتخلص من هذه الفجوة، فلا بد من تحرير الأسواق واسقاط الحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات

وحركة رؤوس الأموال، وكل هذه الأمور من وجهة نظرهم تتطلب سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية لكونها شرطاً أساسياً لتضييق هذه الفجوة.

ثالثا الاجتماعيون

ووجهة نظرهم أن الفجوة الرقمية ناتجة عن عدم المساواة الاجتماعية والفواصل الاجتماعية المتمثلة بالدخل، السن، النوع(ذكر/انثى)، مستوى التعليم وغيرها، وهم يرون ضرورة توفير الشروط الاجتماعية والثقافية التي تساعد بدورها على توطين التكنولوجيا، وبخلاف ذلك فإن مصير هذه الفجوة هو الاتساع والزيادة عبر الزمن.

وعلى الرغم من طول القائمة التي قد تشمل التربويين، والفلاسفة، وغيرهم ممن لهم وجهة نظر في الفجوة الرقمية، إلا أن الكثير يغفل عن أخذ رأي الفرد العادي في المجتمع فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، والتي تعتبر بالنسبة له أمراً يهدد عمله ومصادر رزقه وأمنه ومستقبله، وبذلك فعند التفكير في الطرق والسياسات والآليات التي سيتم تطبيقها، واتخاذها للتخفيف من حدة الفجوة الرقمية في الاقتصاد، لا يجب أن يكون ذلك على حساب أفراد المجتمع العاديين الذين لا يملكون أية سلطة أو قرار، بل أن أغلبهم يفكر في قوت يومه، وذلك لأن نهضة الدول ونموها وازدهارها لا تتحقق إلا بشعوبها.

والأردن كغيره من الدول النامية يعاني من وجود هذه الفجوة الرقمية، على الرغم من المحاولات المستمرة والرامية لتجسير تلك الفجوة. وسيركز الباحث على مؤشر نموالتنافسية (Growth Competitiveness Index (GCI)) كمقياس لتلك الفجوة الرقمية في الاقتصاد، وذلك لانه يحتوي في مكوناته على المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، حيث يعكس هذا المؤشر مدى قدرة البلد على تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر في الأجل المتوسط، وفضلا عن ذلك فإنه يستخدم كأداة في يد متخذي القرار لتوجيه السياسات الاقتصادية لدولهم على المستويين الكلي والجزئي بغية رفع تنافسية اقتصاداتهم، وكذلك يتيح هذا المؤشر لرجال الأعمال والمستثمرين توجيه استثماراتهم بالشكل الأمثل.

ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة عوامل رئيسة هي:

1. **مؤشر التكنولوجيا**: وهو يعكس مدى تطور التكنولوجيا للدول وذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: مؤشر الابتكار، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤشر نقل التكنولوجيا.
2. **مؤشر المؤسسات العامة**: حيث يعكس هذا المؤشر مدى تطور المؤسسات العامة من خلال العوامل الفرعية التالية: مؤشر العقود والقوانين، ومؤشر الفساد.
3. **مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي**: وهويعكس مدى تطور هذه البيئة بناء على المؤشرات التالية: مؤشر الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ومؤشر التصنيف الائتماني للدولة، ومؤشر الانفاق الحكومي للدولة.

والأرقام المتعلقة بهذا المؤشر يتم إعدادها ضمن تقرير يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/سويسرا، وكان أول ظهور للأردن في هذا التقرير عام 1996، ويذكر أن وحدة التنافسية في وزارة التخطيط والتي أنشئت عام 1997، تقوم بمتابعة هذا التقرير وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني كوسيلة لمتابعة أداء الاقتصاد الأردني ومقارنته مع الدول الأخرى النامية منها والمتقدمة[2].

وبالنظر إلى الجدول (10) والمتعلق بترتيب التنافسية للأردن وبعض الدول الأخرى وذلك بالإستناد إلى مؤشر نمو التنافسية، فقد تم اختيار عدة دول لإجراء عملية المقارنة بينها وبين الاقتصاد الأردني، وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، مصر، وإسرائيل. ففي عام 1996 احتل الأردن التريتب 28، وتأتي مصر خلفها مباشرة في الترتيب 29، وتركيا الترتيب 42، واسرائيل في المرتبة 24، في حين احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الرابعة، علماً أن عدد الدول المشاركة في ذلك العام بلغ 49 دولة.

ووفقا لترتيب الأردن حسب هذا المؤشر، فقد شكل دافعا للحكومة الأردنية في أن تبذل المزيد من الجهد للوصول إلى المراتب المتقدمة، وعليه فقد حقق الأردن تقدما في عام 2003 حيث احتل المركز 34 من أصل 102 دولة، في حين تراجعت كل من إسرائيل للمرتبة 20 والولايات المتحدة الأمريكية للمرتبة 2، في حين تقدمت تركيا في الترتيب العام حيث احتلت الترتيب 65.

---

[2] **تم الاعتماد على أسلوب الوسط المتحرك الثلاثي لتقدير الأرقام المتعلقة بمؤشر تنافسية النمو من عام 1990 – 1995.**

جدول رقم (10). ترتيب الدول حسب مؤشر تنافسية النمو للفترة من (1996 – 2008)

السنة	الأردن	أمريكا	مصر	تركيا	إسرائيل	عدد الدول
1996	28	4	29	42	24	49
1997	43	3	28	36	24	53
1998	34	3	38	40	29	53
1999	40	2	49	44	28	59
2000	47	1	42	40	19	59
2001	45	2	51	54	23	75
2002	47	1	n.a	69	19	80
2003	34	2	58	65	20	102
2004	35	2	62	66	19	104
2005	45	2	53	66	27	117
2006	52	6	63	59	15	125
2007	49	1	77	53	17	131
2008	48	1	81	63	23	134

المصدر: تقرير التنافسية السنوي، المنتدى الاقتصادي العالمي، سنوات مختلفة.

واستمر الأردن في المحافظة على تحقيق مراكز متقدمة مقارنة مع كل من مصر وتركيا، بينما حققت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مراكز متقدمة في الترتيب العام لمؤشر تنافسية النمو. وللمقارنة بين الأردن ودولة أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وحسب مؤشر تنافسية النمو، تم الاعتماد على الصيغة التالية (تقرير مؤشر التنافسية، المنتدى الاقتصادي العالمي، **2003-2002**):

$$PRi = (1 - Ri/N) \times 100\%$$

حيث أن:

PRi : الترتيب النسبي للدولة i.

Ri : ترتيب الدولة i حسب مؤشر تنافسية النمو.

N : عدد الدول المشاركة في تقرير مؤشر التنافسية.

وبشكل عام، كلما كان مقدار هذه النسبة أكبر، فان هذا يدل على أن الدولة المعنية قد حققت مركزاً متقدماً وفقا لهذا المؤشر، والعكس صحيح. وبالنظر للجدول رقم (11)، والمتعلق بحساب الترتيب النسبي للأردن والولايات المتحدة الأمريكية حسب الصيغة السابقة، نلاحظ أن الفجوة الرقمية بين الأردن وأمريكا قد ارتفعت في عام 1997 لتصل إلى 75.6% وذلك بسبب تراجع ترتيب الأردن النسبي في ذلك العام، ثم حقق الأردن تقدما حسب هذا المؤشر في أعوام 1998 و1999، وفي عام 2000 تراجع ترتيب الأردن حيث احتل المركز 47 مقارنة مع المركز 42 للعام الذي سبقه ولنفس العدد من الدول، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع حجم تلك الفجوة الرقمية ليصل إلى 78.0%، ثم استمر حجم تلك الفجوة بالانخفاض تدريجياً لتسجل عام 2003 أقل مستوى لها خلال فترة الدراسة والبالغ 31.3% وذلك نتيجة للتقدم الذي أحرزه الأردن في مختلف المؤشرات التي يأخذها مؤشر تنافسية النمو في عين الاعتبار، حيث أحرز المركز 34 من أصل 102 دولة شاركت في التقييم. وبشكل عام يمكن القول ومن خلال هذه الإحصائيات، أن الأردن يسير بخطوات ثابتة نحو تحقيق مراكز متقدمة في جميع المؤشرات التي تدخل في تقييم الدولة وإعطائها ترتيب عام حسب مؤشر تنافسية النمو، والذي بدوره سيعمل على تجسير الفجوة الرقمية بين الأردن والدول المتقدمة.

وسيتم الاعتماد على مؤشر تنافسية النمو كمتغير تقريبي (Proxy Variable) لتحديد حجم الفجوة الرقمية في الأردن، وذلك بسبب عدم وجود متغير محدد ومعتمد ومتفق عليه من قبل جميع الدول يكون قادراً على تقدير حجم هذه الفجوة وبشكل دقيق، وذلك للصعوبات التي تم ذكرها سابقا في مجال قياس الفجوة الرقمية.

جدول رقم (11). تطور الفجوة الرقمية بين الأردن وأمريكا خلال الفترة من (1996- 2008)

السنة	الترتيب النسبي للاردن	الترتيب النسبي لأمريكا	الفجوة الرقمية بين الأردن وأمريكا
1996	%42.9	%91.8	%-48.9
1997	%18.7	%94.3	%-75.6
1998	%35.8	%94.3	%-58.5
1999	%32.2	%96.6	%-64.4
2000	%20.3	%98.3	%-78.0
2001	%40.0	%97.3	%-57.3
2002	%41.3	%98.8	%-57.5
2003	%66.7	%98.0	%-31.3
2004	%66.3	%98.1	%-31.8
2005	%61.5	%98.3	%-36.8
2006	%58.4	%95.2	%-36.8
2007	%62.6	%99.2	%-36.6
2008	%64.2	%99.3	%-35.1

المصدر : **الجدول رقم** (10).

- **النسب من اعداد الباحث.**

3-4 مصادر التمويل في الأردن

تحدثنا في الفصل الثاني عن طبيعة التمويل الخارجي ومفهومه، بالإضافة إلى علاقته بالفجوات الاقتصادية، ومكانته بالتنمية الاقتصادية، والذي شكل بالنهاية أساساً نظرياً للدراسة ،وكذلك تم الإشارة في المبحث الثاني من هذا الفصل عن أنواع التمويل الخارجي حيث تم التركيز على أهمها، وهي القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى تطورها في الاقتصاد الأردني، ذلك الاقتصاد الذي واجه الكثير من العقبات منذ تأسيس الدولة وحتى الآن، والتي عملت بدورها على إعاقة تطوره وتقدمه، ومن هذه العقبات شح الموارد المحلية المتاحة، وقلة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وغيرها من العقبات.

وفي هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مصادر التمويل وطبيعتها حيث سيتم الحديث بداية عن مصادر الدخل المحلية، ثم الانتقال إلى مصادر الدخل من العملة الأجنبية وبالنهاية سيتم التعرف على أوجه انفاقها.

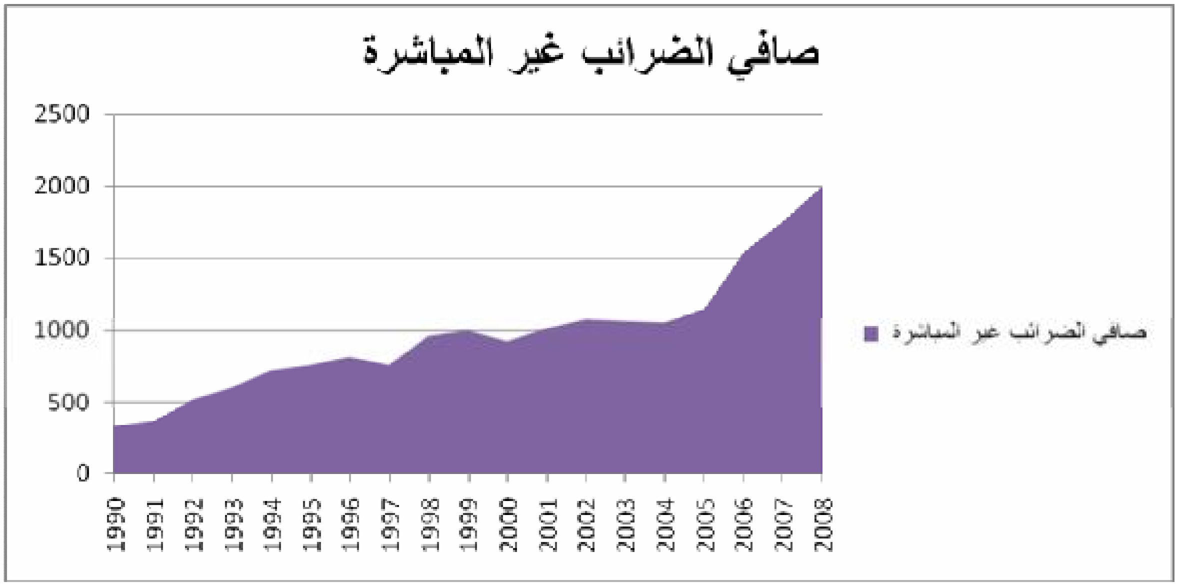
3-4-1 مصادر الدخل من العملة المحلية

تشكل توزيعات القيم المضافة أساساً لمصادر تحصيلات الدخل من العملة المحلية، حيث تشمل هذه التوزيعات كلاً من تعويضات العاملين صافي الضرائب غير المباشرة، وفائض التشغيل، وكذلك اهتلاك رأس المال (النابلسي، **1997**)، وسيتم التعرض لهذه البنود تفصيلاً وعلى النحو التالي:

أولاً صافي الضرائب غير المباشرة

هي عبارة عن الفرق بين الضرائب غير المباشرة والإعانات، حيث تعرف الإعانات بأنها كافة المنح التي تقدمها الحكومة للصناعات، والمنشآت الحكومية، وغير الحكومية، للتعويض عن الخسائر التي قد تنتج عن تطبيق سياسة حكومية، يكون الهدف منها المحافظة على الأسعار عند مستوى أقل من تكلفة الانتاج، أما الضرائب غير المباشرة فهي تلك الضرائب التي تفرض على المنتجيين، فيما يتعلق بالانتاج والبيع، والشكل البياني رقم (1)، يمثل مدى تطور صافي الضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة.

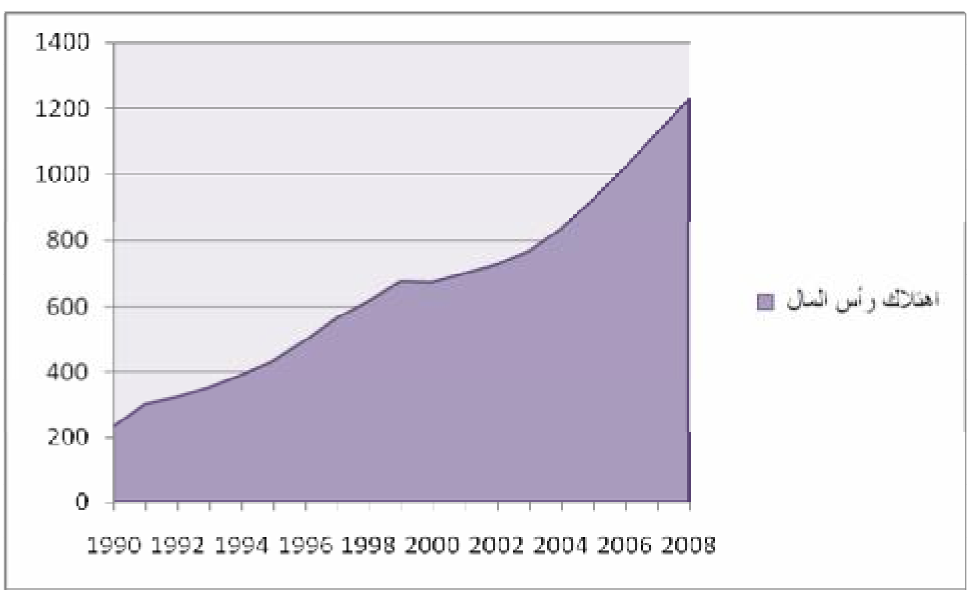
شكل رقم (1). تطور صافي الضرائب غير المباشرة (1990-2008)



***ثانياً* اهتلاك رأس المال الثابت**

وهو يمثل كلفة استبدال الأصول الثابتة التي يمكن إعادة انتاجها خلال فترة محاسبية نتيجة للتقادم، أو المعدل الطبيعي للتلف، أو الاستهلاك العادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا لا يشمل أي تقادم أو تلف ناتج عن أسباب طبيعية، مثل: الكوارث، والزلازل وغيرها. والشكل رقم (2) يوضح تطور اهتلاك رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة:

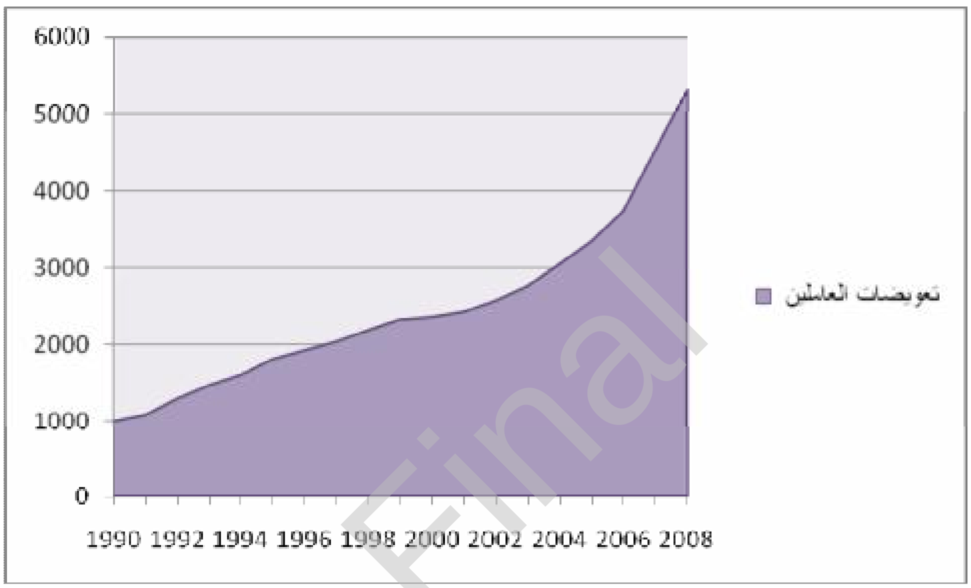
الشكل رقم (2). تطور قيم اهتلاك رأس المال الثابت



ثالثاً تعويضات العاملين

وتشمل جميع المدفوعات من قبل المنتجيين من رواتب وأجور، فضلاً عن المكافآت وعلاوة غلاء المعيشة وكذلك المساهمات المدفوعة من قبل أصحاب العمل، كالمبالغ التي تدفع للضمان الاجتماعي، وصناديق التقاعد، التأمين الصحي، وغيرها. وفيما يلي عرض بياني والمتمثل بالشكل (3) يوضح تطور تعويضات العاملين خلال فترة الدراسة :

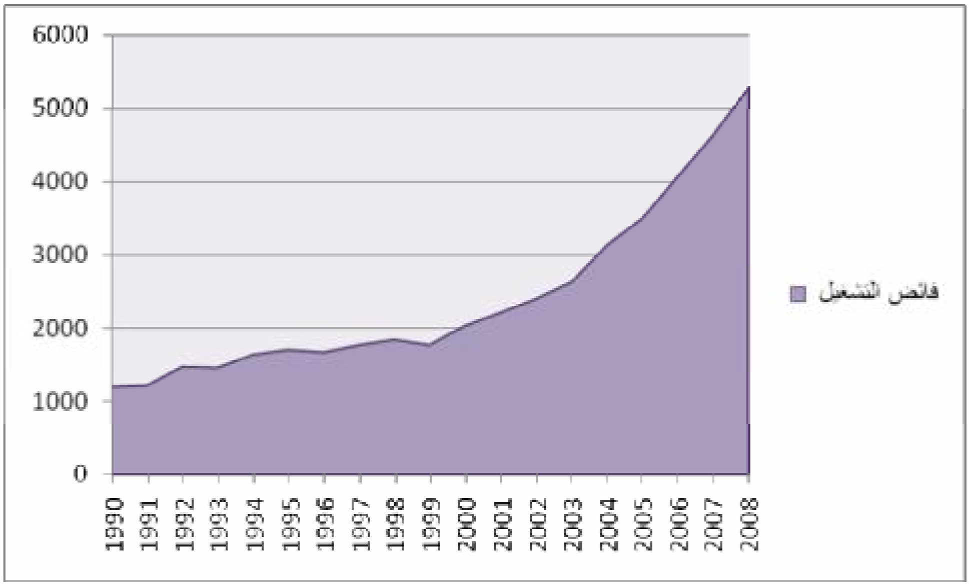
الشكل رقم (3). تعويضات العاملين (1990-2008)



رابعاً فائض التشغيل

ويعتبر فائض التشغيل الجزء المتبقي من القيمة المضافة بعد توزيعها على المصادر الثلاث السابقة، بمعنى انه يساوي قيم الانتاج مطروحاً منه مجموع تعويضات العاملين واهتلاك رأس المال الثابت، وصافي الضرائب غير المباشرة، والاستهلاك الوسيط. وعليه يعتبر فائض التشغيل مصدراً آخر من مصادر الدخل والتمويل المحلية، وفيما يلي الشكل رقم (4) يوضح مدى تطور هذه القيم خلال فترة الدراسة :

الشكل رقم (4). تطور قيم فائض التشغيل (1990-2008)



2-4-3 **مصادر الدخل من العملة الأجنبية**

تشمل مصادر الدخل من العملة الأجنبية كلاً من صافي الإقراض إلى العالم الخارجي، وصافي حساب رأس المال الخاص بالقطاع العام، وحقوق السحب الخاصة وتخصيصاتها، وصافي المنح التحويلات الجارية من العالم الخارجي، وصافي العمليات غير المنظورة والصادرات السلعية . وفيما يلي استعراض سريع لهذه المصادر:

***أولاً* صافي الاقراض للعالم الخارجي**

تعرفه الحسابات القومية بأنه الفرق بين ممتلكات المتعاملين من الأصول المالية، وصافي التزاماتهم، وهذا البند يمثل صافي الحساب الجاري الناتج عن قيمة المستوردات الممولة من الاقتراض الخارجي، وهو يعكس بشكل أساسي قيم المستوردات التي تتم تغطيتها من الصادرات الكلية، وصافي الحوالات، بالإضافة إلى القروض التي يتم الحصول عليها لتغطية الجزء المتبقي من العملة الأجنبية اللازمة لعملية الاستيراد.

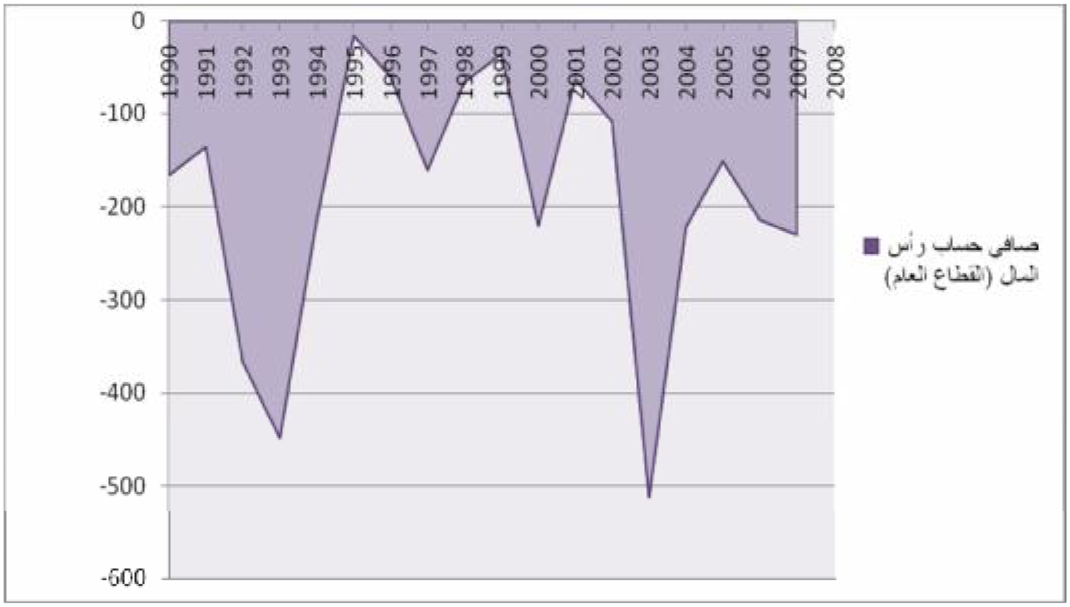
ثانياً **صافي حساب رأس المال الخاص بالقطاع العام**

وهو عبارة عن القروض الخارجية المقدمة للحكومة الأردنية من قبل دول أجنبية ومؤسسات مالية دولية، لتمويل مشاريع معينة، على أن يتم سداد هذه القروض على أقساط وفوائد تدفعها الحكومة وذلك حسب شروط معينة. والشكل رقم (5) يوضح مدى تطور كل من صافي الاقراض إلى العالم الخارجي والشكل رقم (6) يوضح صافي حساب رأس المال الخاص بالحكومة وذلك خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (5). صافي الاقراض إلى العالم الخارجي



الشكل رقم (6). صافي حساب رأس المال الخاص بالحكومة



***ثالثاً* تخصيصات حقوق السحب الخاصة**

وهي عبارة عن وحدات يستطيع كل عضو من أعضاء صندوق النقد الدولي أن يستبدلها مقابل عملات أخرى أجنبية يمكن إستخدامها في مواجهة التزاماته، وهي تعتبر وسيلة للاحتياطيات الدولية قد أوجدها صندوق النقد الدولي.

***رابعاً* صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي**

وهي تنقسم إلى تحويلات جارية حكومية وهي تمثل جميع التحويلات العينية والنقدية الواردة للحكومة من الخارج، وتحويلات جارية للقطاع الخاص وهي تمثل الفرق بين التحويلات المدفوعة إلى الخارج والمقبوضة من الخارج لصالح هيئات وجهات مقيمة في المملكة مثل منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الهيئات. وفي الشكل (7) عرض بياني يوضح مدى تطور صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي خلال فترة الدراسة:

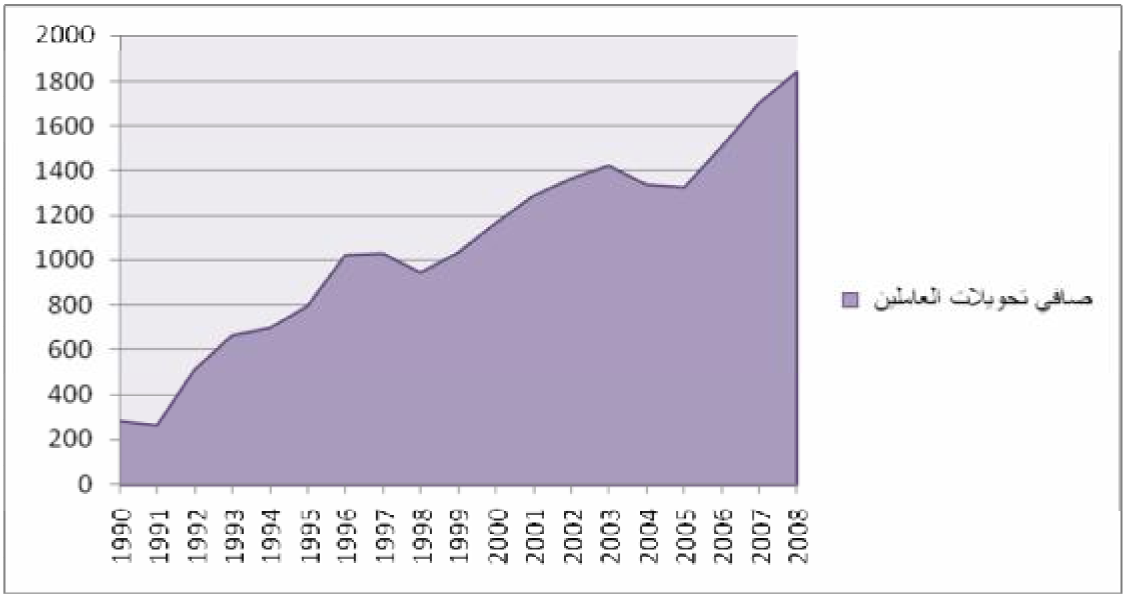
الشكل رقم (7). تطور صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي



خامساً صافي العمليات غير المنظورة والصادرات السلعية

بشكل عام، فإن صافي العمليات غير المنظورة هي عبارة عن التدفقات الواردة بالعملة الأجنبية، نتيجة لتقديم خدمات بشكل متبادل بين الأردن والعالم الخارجي، وهذا يشمل صافي حوالات العاملين وصافي دخل الاستثمارات من الخدمات الأخرى. حيث يشمل صافي حوالات العاملين على المبالغ النقدية التي يقوم بتحويلها العاملين بالخارج والذين يحملون صفة المقيم، وفي الشكل رقم (8) توضيح لتطور صافي حوالات العاملين خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (8). صافي تحويلات العاملين



أما فيما يتعلق بصافي دخل الاستثمار فهويشمل :

1. صافي دخل الملكية وعائد التنظيم الناتج عن ملكية الأصول المالية، وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع، وكذلك الفوائد المقبوضة على ودائع العملة الأجنبية، وأرباح الأسهم وغيرها .
2. صافي الاستثمارات الخاصة وهو يشمل الاستثمارات الخاصة قصيرة الأجل التي يقوم بها الأفراد المقيمين بالخارج، وطويلة الأجل، وهي عبارة عن التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة من قبل الأفراد بصفة الاستثمار طويل الأجل.

أما الخدمات الأخرى فهي تشمل صافي التدفقات النقدية الواردة بالعملات الأجنبية جراء تقديم خدمات غير ملموسة مثل السفر، والتأمينات، والشحن وغيرها. وفيما يلي توضيح لتطور قيم صافي العمليات غير المنظورة خلال فترة الدراسة كما في الشكل رقم (9):

الشكل رقم (9). تطور قيم صافي العمليات غير المنظورة



3-4-3 مصادر الانفاق

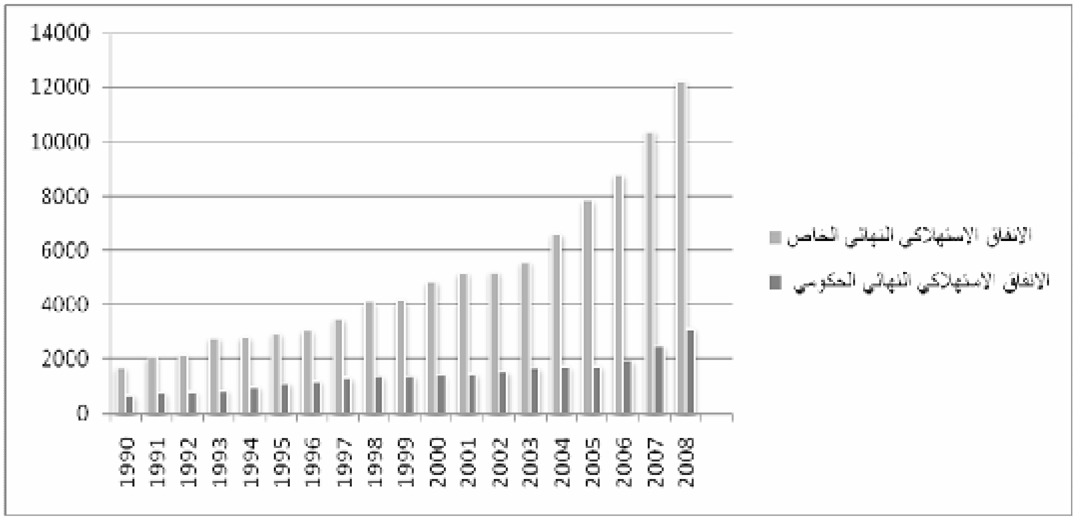
تعتبر مصادر الانفاق القنوات التي يجب أن تمر بها مصادر الدخل المحلية والأجنبية، حيث يشكل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الجزء الأهم من مصادر الانفاق، وفيما يلي توضيح أكثر لأهم مصدرين للإنفاق سواء كان على المنتجات والخدمات المحلية أو الأجنبية :

أولاً الانفاق الاستهلاكي

يقسم الانفاق الاستهلاكي النهائي إلى الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام (الحكومي)، ويشمل استهلاك القطاع الخاص على مجموع الانفاق الاستهلاكي للعائلات المقيمة على كل من السلع والخدمات داخل المملكة وخارجها، ويشمل كذلك الأردنيين الموظفين لدى الحكومة الأردنية في الخارج كموظفي السفارات والقنصليات والبعثات الرسمية، وعائلاتهم، بالإضافة إلى الخدمات المنزلية للعائلات المقيمة.

أما الانفاق الاستهلاكي العام فيتم احتسابه من خلال طرح قيم المبيعات للسلع والخدمات، من قيم الانتاج القائم لمنتجي الخدمات الحكومية، كما يشمل أيضاً شراء السلع المعمرة للاستخدامات العسكرية، وهذا بمجمله يشكل حجم الانفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة. والشكل رقم (10) يوضح تطور قيم الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام خلال الفترة (1990-2008):

الشكل رقم (10). تطور قيم الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام(1990-2008)

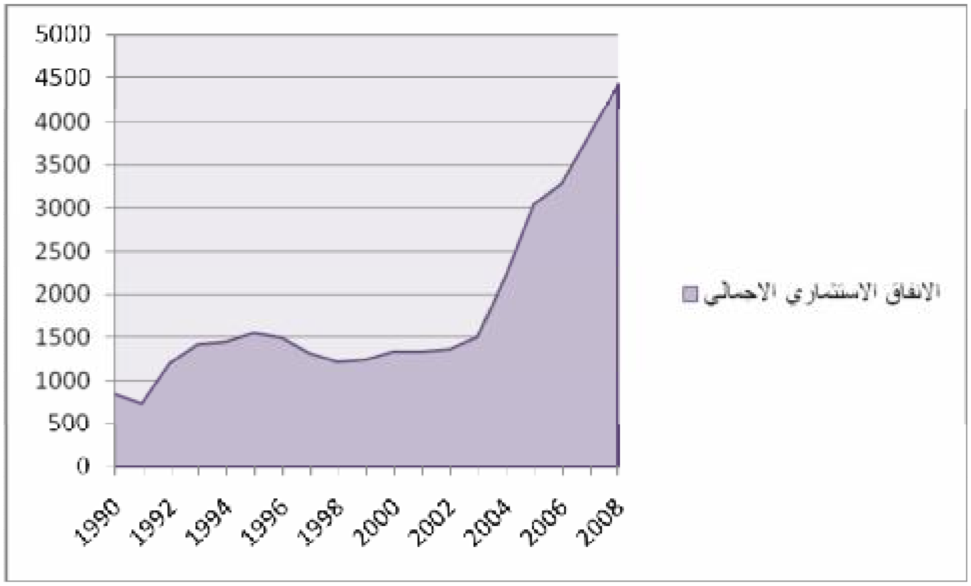


ثانياً الانفاق الاستثماري

يتألف الانفاق الاستثماري من شقين: أحدهما التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والآخر، هو التغير في المخزون. ويعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بأنه الانفاق من قبل الصناعات ومنتجي الخدمات الحكومية والخاصة التي لا تهدف إلى الربح على السلع الرأسمالية الثابتة.

أما التغير في المخزون فإنه يمثل القيمة السوقية للتغير المادي في مخزون الوحدة الانتاجية لكل من مواد المخزون الإستراتيجي، مخزون الطوارئ من المنتجات المملوكة من قبل الحكومة وغيرها. وفيما يلي الرسم البياني والمتمثل بالشكل رقم (11) والذي يبين تطور حجم الانفاق الاستثماري للفترة من (1990-2008).

الشكل رقم (11). تطور حجم الانفاق الاستثماري



الفصـــــــل الرابع

التحليل القياسي لأثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية في الأردن

4- التحليل القياسي لأثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية في الأردن

بعد أن اتضحت معالم العلاقة الوثيقة بين التمويل الخارجي والفجوات الاقتصادية من الناحية النظرية، فإن دراسة هذه العلاقة من الناحية العملية يمكن أن يعمل على تدعيم الجانب النظري لهذه الدراسة من جهة، وتحقيق أهداف هذه الدراسة من جهة أخرى. إذ إن الهدف الرئيس من هذا الفصل هو التحليل القياسي لأثر التمويل الخارجي بشقيه القروض الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر على الفجوات الاقتصادية الثلاث في الأردن وذلك خلال الفترة 1990 - 2009.

4-1 تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة المحلية

إن أحد أهداف هذه الدراسة هو تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة المحلية (الادخارية)، ونظراً لتعدد الآراء حول تأثير كل من القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على الفجوة المحلية ومدى قدرتها على المساهمة في الحد من تلك الفجوة، فإنه من الأهمية بمكان تحليل هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الأردني في سبيل الوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه التدفقات وحجم الفجوة المحلية في الاقتصاد الأردني، بمعنى آخر البحث في طبيعة وشكل التمويل الخارجي الذي يجب أن يتلقاه الاقتصاد الأردني، وهل من الأفضل الاعتماد على القروض الخارجية، أم على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وذلك من خلال المقارنة بين المنافع والتكاليف لكل نوع من هذه الأنواع في سبيل الحد من الفجوة المحلية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على نموذج معدل للنماذج المستخدمة في هذا المجال، إذ يفترض هذا النموذج أن حجم الفجوة المحلية دالة في كل من العوامل التالية (Papanek,1973):

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

إن حاجة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تقاس بحجم الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المرغوب بها (Rosenstein,1961)، كذلك فإن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص. إذ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من الاستثمار الخاص في الدولة المضيفة، وكلاهما سيعمل على تعويض النقص الحاصل في

الادخارات المحلية، وبالتالي يعمل على تخفيض حجم الفجوة المحلية، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الفجوة المحلية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر (Jansen,1995; Mapalad,1998).

كما بينت دراسة الخالدي والتي كانت حول أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الخارجي، يؤدي دوراً مهماً في معالجة الفجوة المحلية وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك دفع عجلة التنمية الاقتصادية (الخالدي،2008).

2- القروض الخارجية

تؤدي القروض الخارجية دوراً مهماً في تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية للدول النامية، وبالتالي ستساهم في زيادة حجم الاستثمارات وكذلك زيادة معدلات الادخار المحلي والتي ستعمل على تجسير الفجوة المحلية، لذا يرى بعض الاقتصاديين أن للقروض الخارجية تؤدي دوراً إيجابياً في تخفيض الفجوة المحلية، حيث تساهم هذه القروض الخارجية الواردة للدول المستقبلة في تعويض النقص الحاصل في المدخرات المحلية، وذلك عن طريق زيادة معدلات الادخار المحلي، وبالتالي زيادة التكوين الرأسمالي، وبذلك سيتم تخفيض حجم الفجوة المحلية (Griffin,1978)، وعليه تم إضافة هذا المتغير كمتغير مستقل لمعرفة أثره على الفجوة المحلية في الاقتصاد الأردني .

وهذا ما أشارت اليه العديد من الدراسات منها دراسة Mapalad والتي بحثت في مقدرة الدول النامية على الاستفادة من التدفقات النقدية الأجنبية، حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن زيادة التدفقات الأجنبية على شكل قروض خارجية ستعمل على زيادة حجم الادخار، وبالتالي زيادة الاستثمار، والذي سيعمل بدوره على تخفيض حجم الفجوة المحلية، وكذلك المساهمة في زيادة معدل النمو للدخل الحقيقي (Mapalad,1998).

3- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تبرز أهمية إضافة متوسط دخل الفرد كونه أحد العوامل المهمة والمؤثرة في حجم الاستهلاك والادخار، كما تبينه النظريات الاقتصادية، والتي تشير إلى أن التغير في دخل الفرد سيؤثر على كل من الاستهلاك والادخار بناءً على الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار، ولأن أفراد الاقتصاد الأردني يمتازون بارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك إذ يقدر بنحو 70.7% عام

2008 (نشرة المرصد الاقتصادي ،الجامعه الأردنية، 2010)، وهذا يعني أن المجتمع الأردني هـو مجتمع استهلاكي، لذا فمن المتوقع أن يكون أثر متوسط دخل الفرد على الفجوة المحلية أثراً سلبياً.

لذا يمكن صياغة نموذج الدراسة المتعلق بحجم الفجوة المحلية على النحو الآتي:

$$LogG_{st}=\beta_0+\beta_1 LogFDI_t+\beta_2 LogFL_t+\beta_3 LogPI_t+U_{1t} \quad .....(1)$$

حيث أن:

G_{st} : الفجوة المحلية (الادخارية) وهي عبارة عن الادخار ناقصاً الاستثمار

FDI_t : إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

FL_t : إجمالي القروض الخارجية

PI_t : متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

U_{1t} : حد الخطأ العشوائي

وهذه المعادلة يمكن تقديرها بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، على فرض أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت مقداره S_U^2، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وكذلك عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها، وبينها وبين حد الخطأ العشوائي. ويجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة (Stationary)، أي أن يكون المتوسط والتباين (Variance) والتباين المشترك (Covariance) لها ثابتاً عبر الزمن، أما في حال عدم تحقق أحد هذه الشروط، فإن البيانات لا تكون مستقرة، وفي هذه الحالة فإن تقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لا يكون ملائماً وحقيقياً، بل قد يدل على تقدير معالم إنحدار زائف أو مضلل (Spurious Regression)، وإذا كان أحد هذه المتغيرات التفسيرية على الأقل غير ساكن، فإن الاتجاه العام (Trend) سوف يظهر في المعادلة وستكون معاملات المتغيرات التفسيرية غير مستقرة وغير معنوية إحصائياً، وكذلك معامل التحديد R^2 تكون قيمته مرتفعة، وستكون النتيجة مضلّلة وغير واقعية. وعليه سيتم فيما يلي إجراء

كل من اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، واختبار سببية جرينجر (Granger Causality Test)، بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

1- اختبار جذر الوحدة

تتطلب الدراسة اختبار مختلف السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النماذج للتأكد من أنها مستقرة عند المستوى (Level)، ولاختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) (اختبار السكون)، فإن الاختبار الشائع هو اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller, ADF) والذي هو تطوير لاختبار ديكي – فولر (Dickey-Fuller, DF)، حيث يأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في معادلات اختبار جذر الوحدة.

وتعد السلسلة الزمنية التي يوجد لها على الأقل جذر وحدة مساوياً للواحد من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وفي حالة عدم سكون السلاسل الزمنية عند مستوياتها، يتم أخذ الفرق الأول والفرق الثاني، وهكذا إلى أن تصبح السلاسل الزمنية مستقرة، فإذا كانت سلسلة الفرق الأول مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى (Integrated of order one I(1))، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفرق الثاني، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية I(2)، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة فإنها تكون متكاملة من الرتبة صفر I(0) أي أنها مستقرة عند المستوى.

وعند إستخدام اختبار ديكي – فولر الموسع لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها جذر الوحدة (غير مستقرة)، يتم اختبار الفرضيات التالية:

بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة

$H_0: \alpha = 0$

بيانات السلسلة الزمنية مستقرة

$H_1: \alpha \neq 0$

فاذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة، عندئذ يتم قبول فرضية العدم (H_0)، أي أن هناك جذر الوحدة (السلسلة الزمنية غير مستقرة)، ويتطلب ذلك إزالة عدم

السكون في السلسلة من خلال علاج عدم ثبات تباين السلسلة وكذلك إزالة الاتجاه العام بطريقة الفروق(عطية،2005).

تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية بإستخدام اختبار(Augmented Dickey-Fuller Test, ADF)على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول[3] والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية. ففي حالة عدم تضمينها الاتجاه (T)، يتم تقديرها حسب الصيغة التالية لديكي فولر للمستوى (Maddala and Kim,1990):

$X_t = m + gX_{t-1} + e_t$ وللفروق فتكون الصيغة الرياضية على هذا النحو:

$$\Delta X_t = m + gX_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} f\Delta X_{t-i} + e_t$$

أما في حالة تضمينها الاتجاه فتكون الصيغة الرياضية للمستوى على النحو التالي:

$X_t = m + +bT + gX_{t-1} + e_t$ وعند أخذ الفروق تصبح الصيغة على النحو التالي:

$$\Delta X_t = m + +bT + gX_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} f\Delta X_{t-i} + e_t$$

ويبين الجدول رقم (12) نتائج هذا الاختبار لجميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

---

[3] **هو الفرق بين القيمة الحالية للمتغير وقيمته في السنة السابقة، أي أن** $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ **، ويمثل الفرق الثاني، الفرق بين الفرق الأول للمتغير في هذه السنة وبين السنة السابقة، أي أن** $\Delta\Delta X_t = \Delta X_t - \Delta X_{t-1}$ **، وهكذا.**

جدول رقم (12)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root Test)، لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

السلسلة	للمستوى I(0)		للفرق الأول I(1)	
	لا تحوي الاتجاه	تحوي الاتجاه	لا تحوي الاتجاه	تحوي الاتجاه
	ADF(1)	ADF(1)	ADF(1)	ADF(1)
G_S	-3.1046	-2.6712	-3.1772	-3.5352
G_F	-3.2190	-3.5039	-4.4245	-4.2476
G_T	-1.1248	-2.0982	-3.1056	-3.0237
FDI	-0.98532	-2.6658	-3.4085	-3.3079
FL	-2.8972	-3.6804	-6.8216	-6.6157
PI	0.59914	-0.77750	-5.2915	-5.7406
E	-1.6833	-1.7068	-3.2064	-2.9789
G_{T1}	-1.0989	-2.0036	-4.2591	-4.1420

القيم الحرجة لاختبار ADF(1) حسب Mackinnon هي كما يلي:

للمستوى وبدون الاتجاه: 3.0522- عند مستوى معنوية 5٪.

للمستوى مع الاتجاه: 3.7119- عند مستوى معنوية 5٪.

للفرق الأول وبدون اتجاه: 3.0660- عند مستوى معنوية 5٪.

للفرق الأول مع اتجاه: 3.7347- عند مستوى معنوية 5٪.

حسب اختبار ديكي فولر الموسع، فإن النظرة العامة للسلاسل الزمنيـــة المختلفـــة حـــسب المستوى (Level) تظهر أن أغلب معاملاتها لها جذر الوحدة، وأن فرض الأساس (العـــدم) لهـــا لا يمكن أن نرفضه عند مستوى معنوية 5% وبعضها يتصف بالسكون كما يلي:

- فالاختبار الذي يحتوي المقطع وبدون اتجاه، فان السلاسل الزمنية لا تتصف بالـــسكون عنـــد مستوى معنوية 5% باستثناء الفجوة المحلية (G_S) والفجوة الخارجية (G_F)، أما فـــي حالـــة الاتجاه فان جميع السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون كذلك عند مستوى 5%.
- بعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية، فقد أصبح الوضع أفضل حالاً، حيث أصبحت جميـــع السلاسل الزمنية بدون اتجاه تتصف بالسكون عند مستوى معنويـــة 5%، أمـــا فـــي حالـــة تضمينها الاتجاه فانها تتصف بالسكون باستثناء حجم الفجوة الرقمية للفترة الحاليـــة (G_T)، درجة الإنكشاف الاقتصادي (E)، والاستثمار الأجنبي المباشـــر (FDI)، وحجـــم الفجـــوة المحلية(G_S).

2-اختبار سببية جرينجر

يعتبر اختبار السببية من الاختبارات الاحصائية المهمة، وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وللتحقق من اتجاه العلاقة بين متغيرات نماذج السلاسل الزمنية، قام جرينجر بإدخال سببية جرينجر والتي تستخدم لاختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتحديد ما إذا كانت علاقة السببية تتجه من X إلى Y أو من Y إلى X.

وتقوم فكرة سببية جرينجر على إفتراض أن الماضي يمكن أن يسبب الحاضر، ولكن المستقبل لا يمكن أن يؤثر على الحاضر أو الماضي، ويعتقد جرينجر أن مشكلة الإرتباط الذاتي تعد من المشكلات الملازمة لتحليل السلاسل الزمنية، مما يجعل عملية تحديد اتجاه السببية أمراً صعباً (Gujarati, 2003).

وإذا كانت القيم التباطؤية للمتغير المستقل X تؤدي دوراً مهماً في توضيح التغير الحاصل للمتغير التابع Y، ففي هذه الحالة يمكن القول أن هناك سببية أحادية الاتجاه Unidirectional Causal، أي أن هناك علاقة سببية تتجه من X إلى Y(X Granger Causes Y)، وكذلك يمكن أن يكون هناك سببية أحادية الاتجاه من Y إلى X (Y Granger Causes X)، أما في حالة أن القيم

التباطؤية لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع تؤثر على الآخر، فإن هناك سببية ثنائية الاتجاه Bilateral Causality، وقد لا تتواجد أي من العلاقات السببية بين المتغيريين (Greene,1993).

بعد إجراء اختبار سببية جرينجر للمتغيرات المتضمنة في التحليل لكل من دالة الفجوة المحلية ودالة الفجوة الخارجية ودالة الفجوة الرقمية وذلك حسب برنامج E-views 6، كانت النتائج كما تبينها الجداول 13 و14 و15 على النحو التالي:

1-دالة الفجوة المحلية

أ. عدم وجود علاقة سببية بأي اتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة المحلية.

ب. وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الفجوة المحلية إلى القروض الخارجية، وبالتالي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 10% .

ج. وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من متوسط دخل الفرد إلى الفجوة المحلية وذلك عند مستوى معنوية 10%، وعليه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية بهذا الاتجاه.

2-دالة الفجوة الخارجية

أ. عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة الخارجية.

ب. عدم وجود علاقة سببية بين القروض الخارجية والفجوة الخارجية.

ج. عدم وجود علاقة سببية بين الإنكشاف الاقتصادي والفجوة الخارجية.

وعليه لا يتم رفض فرضية العدم المتعلقة بعدم وجود سببية جرينجر بأي اتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في دالة الفجوة الخارجية.

3-دالة الفجوة الرقمية

أ. عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفجوة الرقمية.

ب. وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الفجوة الرقمية إلى القروض الخارجية، وعليه يتم رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%.

ج. عدم ظهور نتائج حول العلاقة السببية بين الفجوة الرقمية المتباطئة لفترة زمنية واحدة والفجوة الرقمية للفترة الحالية.

جدول رقم (13). نتائج اختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة المحلية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/30/10 Time: 21:49
Sample: 1990 2008
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LFDI does not Granger Cause LGS	17	1.77267	0.21159
LGS does not Granger Cause LFDI		1.07569	0.37179
LFL does not Granger Cause LGS	17	0.26018	0.77515
LGS does not Granger Cause LFL		2.73457	0.09845
LPI does not Granger Cause LGS	17	3.51623	0.06282
LGS does not Granger Cause LPI		0.50182	0.61759

جدول رقم (14). نتائج اختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة الخارجية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/30/10 Time: 21:59
Sample: 1990 2008
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LFDI does not Granger Cause LGF	17	0.42507	0.66319
LGF does not Granger Cause LFDI		0.11061	0.89619
LFL does not Granger Cause LGF	17	0.53772	0.59752
LGF does not Granger Cause LFL		1.59270	0.24352
LE does not Granger Cause LGF	17	0.49002	0.62435
LGF does not Granger Cause LE		0.22615	0.80092

جدول رقم (15). نتائج اختبار سببية جرينجر لمتغيرات دالة الفجوة الرقمية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/30/10 Time: 21:58
Sample: 1990 2008
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LFDI does not Granger Cause LGT	17	0.66882	0.53041
LGT does not Granger Cause LFDI		0.93256	0.42029
LFL does not Granger Cause LGT	17	0.36381	0.70243
LGT does not Granger Cause LFL		6.25237	0.01379
LGT1 does not Granger Cause LGT	16	NA	NA
LGT does not Granger Cause LGT1		NA	NA

3- اختبار التكامل المشترك

بعد التحقق من أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها، تم اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) بين متغيرات الدراسة، والإطار النظري لهذا الاختبار بين أنه إذا كانت السلسلتين (Xt,Yt) غير مستقرتين عند المستوى، فليس من الضروري أن يترتب على إستخدامها في تقدير علاقة ما الحصول على إنحدار مضلل، خاصة إذا كانتا تتمتعان بخاصية التكامل المشترك.

ويعرف التكامل المشترك من الناحية الاقتصادية أن أي متغيريين يكون بينهما تكامل مشترك إذا كان يربطهما علاقة توازنية طويلة الأجل (Gujarati,2003)، بمعنى آخر أن تقلبات أحد هذين المتغيرين يؤدي لإلغاء التقلبات في المتغير الثاني بشكل يجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية مستقرة إذا ما أخذت كمجموعة واحدة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين (Xt,Yt) متكاملتين من الرتبة الأولى لكل منهما، وهذا بدوره سيجعل البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفرI(0)، ويتم المقارنة بين إحصائية الاختبار والقيم الحرجة لهذا الاختبار، فإذا كانت إحصاءة الاختبار أكبر من القيمة الحرجة، نرفض فرضية العدم والتي تنص على أنه لايوجد تكامل مشترك، وبالتالي تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، وعليه يمكن القول أن سلسلة Xt و Yt تتصفان بخاصية التكامل المشترك، وعندها فإن الإنحدار المقدر لا يكون مضللاً (عطية، 2005).

وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في كل من دالة الفجوة المحلية، ودالة الفجوة الخارجية، ودالة الفجوة الرقمية، إلى وجود تكامل مشترك بين تلك المتغيرات، وبالنظر إلى الجدول رقم (16)، يتبين أن هناك متجه تكاملي واحد في دالة الفجوة المحلية، ذلك لأن قيمة إحصاء الاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و10%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة $r = 1$ ورفض فرضية العدم $r = 0$، علماً أن r تعبر عن عدد المتجهات التكاملية. وبالنظر للجدول رقم (17)، تبين أنه في دالة الفجوة الخارجية هناك متجهين تكامليين، حيث أن قيم إحصاءة الاختبار أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 5% و10%، وبالتالي قبول الفرضيتين البديلتين $r = 1$ و $r = 2$ مقابل رفض الفرضيتين الصفريتين $r = 0$ و $r < 1$. أما فيما يتعلق بدالة الفجوة الرقمية، يتبين من الجدول رقم (18) أن هناك متجهاً تكاملياً واحداً حيث كانت قيمة إحصاءة

الاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند متوى معنوية 5% و10%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة r = 1 ورفض الفرضية الصفرية r = 0 .

جدول رقم (16). اختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة المحلية

متغيرات الدالة	LogPI	LogFL	LogFDI	LogGs
الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	قيمة إحصاءة الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%
r = 0	**r = 1**	**40.2234**	**31.7900**	**29.1300**
r <1	**r = 2**	**22.6620**	**25.4200**	**23.1000**
r <2	**r = 3**	**11.5321**	**19.2200**	**17.1800**
r <3	**r = 4**	**6.0954**	**12.3900**	**10.5500**

جدول رقم (17). اختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة الخارجية

متغيرات الدالة	LogE	LogFL	LogFDI	LogGf
الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	قيمة إحصاءة الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%
r = 0	**r = 1**	**41.6353**	**31.7900**	**29.1300**
r <1	**r = 2**	**28.4363**	**25.4200**	**23.1000**
r <2	**r = 3**	**16.9316**	**19.2200**	**17.1800**
r <3	**r = 4**	**4.3356**	**12.3900**	**10.5500**

جدول رقم (18). اختبار التكامل المشترك لدالة الفجوة الرقمية

متغيرات الدالة	LogGt1	LogFL	LogFDI	LogGt
الفرضية الصفرية	الفرضية البديلة	قيمة إحصاءة الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%
r = 0	**r = 1**	**28.6643**	**25.4200**	**23.1000**
r <1	**r = 2**	**11.6141**	**19.2200**	**17.1800**
r <2	**r = 3**	**5.1697**	**12.3900**	**10.5500**

وفي حال وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فيمكن إستخدام أسلوبين لتقدير الدوال الاقتصادية: الأول نموذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model- ECM) الذي يقدم منهجية قادرة على بحث مسألة عدم سكون السلاسل الزمنية والإرتباط المُضَلّل، ويحتوي ضمناً فرض وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات في النموذج، أما الأسلوب الثاني فهو طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (Fully-Modified Ordinary Least Square,FM-OLS)، لكل من Phillips and Hansen,1990، والذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة.

وهذه الطريقة تستخدم للحصول على تقدير أفضل من تقدير طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، بمعنى آخر تستخدم هذه الطريقة للتخلص من أخطاء المعلمات التي تؤثر على التوزيع التقريبي لمقدر المربعات الصغرى الاعتيادية، وذلك عن طريق تصحيح ذلك المقدر للتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية (Serial Correlation) ومشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity) بين السلاسل الزمنية[4]، ولتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً لتقدير المعلمات طويلة الأجل، هناك شرط يجب أن يتحقق، ألا وهو وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من الرتبة الأولى I(1).

والفكرة العامة لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً (FM-OLS) تقوم على أساس تقدير العلاقة بين متغير تابع متكامل من الرتبة الأولى I(1) ومجموعة من المتغيرات المستقلة والمتكاملة من الرتبة الأولى I(1) أيضاً وذلك حسب الصيغة التالية(Maddala and Kim, 1990) :

$$Y_{1t} = b'Y_{2t} + u_{1t}$$
$$\Delta Y_{2t} = u_{2t}$$

حيث أن :

Y_{2t} : متجه يمثل المتغيرات التفسيرية ذات التكامل المشترك من الرتبة الأولى

Y_{1t} : متجه يمثل المتغير التابع ذي التكامل المشترك من الرتبة الأولى

u_{1t} : الخطأ العشوائي وهو من الرتبة الصفرية بسبب وجود علاقة التكامل المشترك وكذلك u_{2t} من الرتبة الصفرية أيضاً وذلك بسبب أن Y_{2t} من الرتبة الأولى

---

[4] **مشكلة الاعتماد المتداخل تنتج عندما يكون المتغير المستقل مرتبط مع الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار، وهذا بدوره سيجعل معامل الإنحدار المقدر حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية متحيز.**

ونفترض كذلك أن كل عنصر من y_{2t} له جذر وحدة واحد فقط، ولا يوجد علاقات تكامل مشترك بين متغيرات y_{2t}، ونفترض أن u_t تتصف بالإستقرار (Stationary) بوسط حسابي يساوي صفر، وتكون ومصفوفة التباين المشترك (Covariance Matrix) تساوي:

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma_{11} & \sigma'_{21} \\ \sigma_{21} & \Sigma_{22} \end{bmatrix}, \quad \Sigma \succ 0$$

وتسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين المشترك في الأجل الطويل، والتي يشار إليها بـــ Ω ويعبر عنها كما يلي:

$$\Omega = \lim_{T\to\infty} \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{T} \sum_{s=1}^{T} E\left(u_t u'_s\right)$$

وهي عبارة عن مجموعة من التباينات والتباينات المشتركة الأمامية والخلفية، بمعنى آخر أنها تحتوي على التباين والتباين المشترك بين u_t و u_s وبذلك فإن :

$$\Omega = \Sigma + \Lambda + \Lambda'$$

إذ أن:

Σ: مصفوفة التباين $\quad \Sigma = E(u_0 u'_0)$

Λ: مجموع التباينات المشتركة الأمامية $\quad \Lambda = \sum_{t=1}^{\infty} E(u_0 u'_1)$

Λ': مجموع التباينات المشتركة الخلفية $\quad \Lambda' = \sum_{t=1}^{\infty} E(u_t u'_0)$

ويتم تقدير $\hat{b}$ بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك حسب الصيغة التالية:

$$\hat{b} = (Y_2'Y_2)^{-1}Y_2'Y_1$$

حيث أن Y_1 هي متجه المشاهدات للمتغير التابع Y_{1t}، وأن Y_2 هي مصفوفة المشاهدات للمتغير المستقل Y_{2t}، ويعتبر تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية للمعلمة $\hat{b}$ هو تقدير متسق فوق العادة (Superconsistent)، ولكن توزيعه توزيع تقريبي (Asymptotic) يعتمد على بعض المعلمات المؤثرة والتي تنشأ عن مشكلة الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات (Endogeniety) والإرتباط الذاتي للأخطاء.

وتعد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً من الأساليب المستخدمة لمعالجة مشكلتي الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات والإرتباط الذاتي للأخطاء، حيث يقوم هذا الأسلوب بتصحيح لامعلمي للمعلمة $\hat{b}$ المقدرة بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وذلك على النحو الآتي:

1- تصحيح Y_{1t} بحيث تصبح :

$$\hat{y}_{1t}{}^{+} = y_{1t} - \hat{w}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$$

وتصحيح الخطأ العشوائي u_t بحيث يصبح :

$$\hat{u}_{1t}{}^{+} = u_{1t} - \hat{w}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$$

وذلك لحل مشكلة الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة.

2- معالجة مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء والذي يرمز لها بالرمز $\hat{d}^{+}$ بحيث تصبح:

$$\hat{d}^{+} = \sum_{k=0}^{\infty} \left(u^{+}{}_{1k}\, u'_{21} \right)$$

حيث أن: $u_{1t}^{+} = u_{1t} - w_{12}\Omega_{11}\Delta y_{2t}$

وعليه فإن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً يمزج بين هذين التصحيحين لتقدير مقدر المربعات الصغرى الاعتيادية $\hat{b}$ وذلك حسب الصيغة التالية:

$$\hat{b} = \left(Y_2'Y_2\right)^{-1}\left(Y_2'\hat{y}_1^{+} - T\hat{d}^{+}\right)$$

وبذلك تعد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً شبيهة باختبار جذر الوحدة حسب طريقة Philips – Peron (PP)، حيث أنها تبدأ بالتقدير حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ثم تقوم بعملية التصحيح للمعلمات المقدرة وذلك لمعالجة مشكلة الاعتماد المتداخل ومشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء (Maddala and Kim, 1998) .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أجريت باستخدام أسلوب (Monte Carlo) للباحث Johansen، وقد أثبتت هذه الدراسات أن اسلوب (FM-OLS) يتفوق عليه لأنه يستخدم (Single Equation Estimation Technique) بينما أسلوب Johansen فهو يستخدم (Multivariate Cointegration Technique) (Athukorala and Riedel, 1996).

4-2 تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة الخارجية

يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك ندرة في رأس المال الأجنبي المتحقق من صادرات الدول النامية، وعليه يرى الباحث أهمية بحث دور التمويل الخارجي في عملية استيراد السلع الرأسمالية الضرورية واللازمة لعملية الاستثمار، وبالتالي تشجيع الصادرات الوطنية لها بحيث تصبح قادرة على تحمل أعباء ونفقات العملية الاستثمارية وبالتالي تساهم في عملية تجسير الفجوة الخارجية (Papanek,1973;Chenery & Strout,1966).

والاقتصاد الأردني كغيره من اقتصادات الدول النامية، يعاني وبشكل مستمر من عجز في الميزان التجاري، الأمر الذي دفع بالحكومات الأردنية للبحث عن مصادر وطرق تساهم في تقليل العجز المزمن في الميزان التجاري، وذلك من خلال التمويل الخارجي بمختلف أشكاله، على أمل أن يساهم ذلك في تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي التخفيف من حدة الفجوة الخارجية، ولمعرفة مدى

مساهمة التمويل الخارجي في تجسير الفجوة الخارجية في الاقتصاد الأردني، وبذلك يرى الباحث أن التغيرات التي تحدث للفجوة الخارجية تنتج عن أحد المتغيرات المستقلة التالية:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

يرى العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد بديلاً للاستثمار المحلي، حيث وجد Jansen أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوجه نحو قطاع التصدير، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، ولكن بنفس الوقت وجد أن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر سيعمل على زيادة المستوردات بشكل أكبر، وبذلك سيؤثر سلباً على الفجوة الخارجية (Jansen, 1995)

بينما يرى البعض الآخر أن الاستثمار المباشر مكملاً لـه، فالهدف من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للدول النامية، بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعه، فضلاً عن العمل على رفع الانتاجية للاقتصاد المستقبل لهذا النوع من التمويل الخارجي، والذي بدوره سيعمل على تشجيع صادرات تلك الدول، وبالتالي تخفيض حجم الفجوة الخارجية. وهذا ما وضحه Mckinnon من خلال نموذجه حيث وجد أن الاستثمار الأجنبي يلعب دوراً مهماً في زيادة قدرة الاقتصاد على التصدير، وبالتالي سيكون له أثر فعال على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تخفيض حجم الفجوة الخارجية (Mckinnon, 1964).

2- القروض الخارجية

تؤدي القروض الخارجية كأحد أشكال التمويل الخارجي دوراً مهماً في اقتصادات الدول النامية، حيث من المتوقع أن تعمل على تشجيع الصادرات المحلية للدول النامية، إلا أن بعض الاقتصاديين شككوا في مدى صحة هذه الأفكار، وذلك أن القروض الخارجية لم تساهم في زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية اللازمة لعملية الاستثمار، بل أنها تؤثر سلباً على حجم الفجوة الخارجية (Roemer,Perkins & Gillis,1978).

3- الإنكشاف الاقتصادي

يعرف الإنكشاف الاقتصادي بأنه مجموع الصادرات والمستوردات لاقتصاد دولة ما مقسوما على حجم الناتج المحلي الإجمالي (حماد،مشعل 1986)، وعليه فمن المتوقع أن يكون له أثر

واضح في تحديد حجم الفجوة الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الإنكشاف الاقتـصادي فـي الأردن قد بلغ 1.27 عام 2008[5].

لذا يمكن صياغة نموذج الدراسة المتعلق بالفجوة الخارجية على النحوالآتي:

$$LogG_{Ft} = \alpha_0 + \alpha_1 LogFDI_t + \alpha_2 LogFL_t + \alpha_3 LogE_t + U_{2t} \quad .....(2)$$

حيث أن:

G_{Ft} : الفجوة الخارجية

FDI_t : إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

FL_t : إجمالي القروض الخارجية

E_t : درجة الإنكشاف الاقتصادي

U_{2t} : حد الخطا العشوائي

3-4 تحليل أثر التمويل الخارجي على الفجوة الرقمية

تعرفنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة على الجانب النظري للفجوة الرقمية، وكيف أنها تعد إحدى إفرازات العولمة الاقتصادية الحديثة، حيث يجب على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء العمل جاهدة في سبيل عدم اتساع تلك الفجوة في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة والتي يشهدها العالم بأسره، ولكن مع مرور الوقت نجد أن مثل هذا النوع من الفجوات قد انتشر بين الدول النامية وذلك لعدة أسباب اقتصادية وسياسية وتكنولوجية تم ذكرها سابقا.

---

[5] يرى بعض الباحثين أنه يمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال قسمة المستوردات فقط على الناتج المحلي الإجمالي حيث يعد البلـد منكشفا اذا ما تجاوزت هذه النسبة 20%، بينما يرى باحثين آخرين أن درجة الانكشاف الاقتصادي هي مجموع الصادرات والمستوردات مقـسمة على الناتج المحلي الإجمالي إذ يعد البلد منكشفا اذا ما تجاوزت هذه النسبة 40%.

وعليه بدأت هذه الدول البحث عن الطرق والأساليب، التي من شأنها أن تعمل على تجسير هذه الفجوة، وسيتم دراسة أثر التمويل الخارجي بشقيه القروض الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر على الفجوة الرقمية في الاقتصاد الأردني، الذي يعاني كغيره من الدول النامية من وجود هذه الفجوة وذلك من خلال النموذج التالي:

$$LogG_{Tt} = \gamma_0 + \gamma_1 LogFDI_t + \gamma_2 LogFL_t + \gamma_3 LogG_{Tt-1} + U_{3t} \qquad .....(3)$$

حيث أن:

G_{Tt} : الفجوة الرقمية

FDI_t : إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

FL_t : إجمالي القروض الخارجية

G_{Tt-1} : الفجوة الرقمية للفترة السابقة

U_{3t} : حد الخطأ العشوائي

نلاحظ أنه تم إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل، بسبب أنه يختلف عن تلك التدفقات الرأسمالية الأخرى، حيث أنه ليس عملية نقل للأموال من دولة إلى أخرى فحسب، وإنما يرافقه أيضاً نقل للتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى نقل الخبرات والمهارات الإدارية والفنية والمهنية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي بدوره سيرفع من كفاءة الانتاجية في الاقتصاد. وقد أشار Kojima إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى الدول النامية يرافقه نقل للمعرفة والتكنولوجيا بحيث يكون أكثر فعالية، وخاصة عندما يكون حجم الفجوة الرقمية في تلك الدول منخفضة، كما يكون أكثر انتاجية عندما يوجه نحو الصناعات كثيفة العمل (Kojima, 1985).

كما تم إدخال القروض الخارجية كمتغير قادر على أن يساهم في تفسير التغيرات التي تحدث في الفجوة الرقمية، حيث أنه عادة ما يتم إستخدام تلك القروض في الحصول على تكنولوجيا حديثة ومتقدمة مصحوبة ببعض الخبرات الأجنبية المدربة، والذي بدوره يساهم في تخفيض حجم الفجوة الرقمية.

أما الفجوة الرقمية في الفترة السابقة فمن المتوقع أن تلعب دوراً في تحديد حجم الفجوة الرقمية في الفترة الحالية، حيث أن مستوى التقدم التكنولوجي في الفترة الحالية يعتمد على مستوى التقدم التكنولوجي الذي تم التوصل إليه في الفترات السابقة، بمعنى آخر يتم أخذ إبطاء للمتغير التابع وذلك لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة لهذا المتغير، حيث أن الفعاليات الاقتصادية سوف تعمل على تعديل توقعاتها في ضوء الخبرات والأخطاء السابقة (Gujarati, 2003)

4-4 نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً حسب أسلوب **Phillips & Hansen,1990** :

تم إستخدام طريقة المربعات الاعتيادية المصححة كلياً، والتي هي إحدى طرق تحليل التكامل المشترك لتقدير معلمات دالة الفجوة المحلية، ودالة الفجوة الخارجية، ودالة الفجوة الرقمية، كونها تعمل على تصحيح مشكلتي الاعتماد المتداخل للبيانات وتحيز المعلمات، حيث أستخدم برمجية Microfit 4 في تقدير معادلات الإنحدار لإحتوائها على تحليل Phillips & Hansen وحصلنا على النتائج التالية :

أ- دالة الفجوة المحلية

لقياس أثر التمويل الخارجي متمثلاً بالاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، بالإضافة إلى متوسط دخل الفرد على الفجوة المحلية في الاقتصاد الأردني، فقد تم تقدير المعادلة رقم (1) حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً، وبإستخدام بيانات سلاسل زمنية لتلك المتغيرات، وذلك للفترة من 1990 – 2008، و قد تم التوصل إلى تلك النتائج الواردة في الجدول رقم (19) والتي تشير إلى ما يلي:

أ. أظهرت نتائج تقدير دالة الفجوة المحلية أن هناك أثراً سلبياً ومعنوياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الفجوة المحلية، حيث بلغ هذا الأثر 0.30335 وهو مقبول احصائيا عند مستوى معنوية 5%، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، فإن حجم الفجوة المحلية سوف ينخفض بمقدار 0.30335 نقطة مئوية.

ب. كما تبين أن هناك أثراً إيجابياً للقروض الخارجية على الفجوة المحلية حيث بلغ 0.2729، ولكن هذا الأثر غير معنوي، بمعنى أنه عند زيادة القروض الخارجية بمقدار نقطة مئوية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، سيؤدي إلى زيادة الفجوة المحلية بمقدار 0.2729 نقطة مئوية.

وهذه النتائج تتفق مع ما جاءت به المدرسة الحديثة حول نظرتها للتمويل الخارجي، والتي تبين أن الجزء الأكبر من القروض الخارجية يذهب لزيادة مستوى الاستهلاك، وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، كما هو متوقع منه، وذلك بسبب تركيبة النفقات الحكومية التي تتسم بأنها استهلاكية نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، كما ويتم توجيه القروض الخارجية نحو المشاريع غير الانتاجية، كالطرق والجسور، وشبكات الصرف الصحي، وغيرها من مشاريع البنى التحتية، وهذا ما وضحه الباحث Rahman,1967 في دراسته لأثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي في الباكستان.

أما فيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أكدت النتائج وجهة نظر المدرسة الحديثة حول الدور الإيجابي الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المستقبلة له، حيث يحقق العديد من المكاسب وعلى رأسها تخفيض حجم الفجوة المحلية، وكذلك رفع مستوى الرفاه الاقتصادي وغيرها من المكاسب وهذا ما أكدته دراسة Jansen, 1995 المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد التايلندي.

ج. أما في ما يتعلق بأثر متوسط دخل الفرد على الفجوة المحلية، نجد أن هناك أثر واضح وإيجابي بلغ 2.4134 وهو مقبول احصائيا عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني انه مع زيادة متوسط دخل الفرد بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، ستؤدي إلى زيادة حجم الفجوة المحلية بمقدار 2.4134 نقطة مئوية، وحسب النظرية الاقتصادية، فإن زيادة متوسط دخل الفرد سيعمل على زيادة الاستثمار بنسبة أكبر من الزيادة في الادخار، وهذا يتفق مع واقع المجتمع الأردني والذي يتصف بأنه مجتمع استهلاكي، بمعنى أن الجزء الأكبر من دخل الفرد الأردني يتم توجيهه نحو النفقات الاستهلاكية، مقابل جزء بسيط جدا يتم تحويله إلى الادخار.

جدول رقم (19). تقدير أثر التمويل الخارجي على الفجوة المحلية حسب طريقة FM-OLS

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة P
الحد الثابت	-7.7990	2.7105	-2.8773	0.012*
Log FDI	-0.30335	0.12383	-2.4498	0.028*
Log FL	0.27290	0.34781	0.78463	0.446
Log PI	2.4134	0.86488	2.7904	0.014*

*تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية 10%

ب- دالة الفجوة الخارجية

تم تقدير المعادلة رقم (2) بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً وذلك لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، كمصدرين من مصادر التمويل الخارجي، بالإضافة إلى درجة الإنكشاف الاقتصادي على الفجوة الخارجية في الأردن، وذلك للفترة من 1990 – 2008، والجدول رقم (20) يبين نتائج ذلك التقدير وهي على النحو التالي:

أ. من خلال تقدير دالة الفجوة الخارجية، تبين أنه مع زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن حجم الفجوة الخارجية سينخفض، حيث بلغ معامل الاستثمار الأجنبي المباشر 0.0099567 - ، بمعنى أنه مع زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها سيؤدي إلى انخفاض حجم الفجوة الخارجية بمقدار 0.0099567 نقطة مئوية، وهو مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

ب. أما القروض الخارجية تبين أن لها أثراً إيجابياً على الفجوة الخارجية، وهذا الأثر مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 5% حيث بلغ 0.053313، وهذا يعني أنه مع زيادة القروض الخارجية بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، سيؤدي إلى ارتفاع حجم الفجوة الخارجية بمقدار 0.053313 نقطة مئوية.

وهذه النتائج تتفق أيضاً مع العديد من الدراسات التي تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لــه دور إيجابي في التخفيف من حدة الفجوة الخارجية، حيــث بــين Mackinnon,1964 أن الاســتثمار الأجنبي المباشر له أثر فعال في تحفيز قدرة الدولة على التصدير، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، كما وجد Quibira,1985 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ســد الفجــوة بــين عائدات الصادرات، والنفقات اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للاستثمار، وذلك لتحقيــق النمو المستهدف.

أما الأثر السلبي للقروض الخارجية على الفجوة الخارجية، فإنه يتفق مع ما جاء به كل مــن Rahman,1967 و Griffin,1971 وذلك أن أثر التمويل الخــارجي القــادم علــى شــكل قــروض ومساعدات خارجية على النمو الاقتصادي وعلى الفجوة الخارجية، يكون ضعيفاً جداً إن لــم يكــن سالباً، حيث أن هذه المصادر الخارجية ما هي إلا شكل من أشكال التبعية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يعود السبب في كون أثر القروض الخارجية سلبياً أن هذه التدفقات لا يتم توجيهها نحو مشاريع انتاجية وصناعية وانما تستخدم في تمويل النفقات الاستهلاكية. وعليه فإن مــساهمة تلــك القروض الخارجية في زيادة حجم الصادرات تعتبر قليلة، مقارنة مع مساهمتها فــي زيــادة حجــم المستوردات، وبذلك فإن الأثر النهائي هو زيادة في حجم الفجوة الخارجية، وهذا يتفق مع دراســة المومني حول أثر القروض الخارجية على كل من الصادرات والمستوردات، وتبين أن القــروض الخارجية لها أثر إيجابي على الصادرات والمستوردات، ولكن الأثر كــان بدرجــة أكبــر علــى المستوردات مما يساهم في زيادة حجم الفجوة الخارجية (المومني، 1995).

ج. أما بخصوص درجة الإنكشاف الاقتصادي، فكلما زادت درجة الانكــشاف الاقتــصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة مع باقي المتغيرات على حالها، فان هذا سيعمل على انخفاض حجم الفجوة الخارجية بمقدار 0.22668 نقطة مئوية، وهذه النتيجة مقبولة إحصائياً عنــد مستوى معنوية 5%.

جدول رقم (20). أثر التمويل الخارجي على الفجوة الخارجية حسب طريقة FM-OLS

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة P
الحد الثابت	-0.26427	0.063502	-4.1616	0.001*
Log FDI	-0.0099567	0.004687	-2.1242	0.052**
Log FL	0.053313	0.24320	2.1921	0.046*
Log E	-0.22668	0.060604	3.7404	0.002*

*تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية 10%

جـ - دالة الفجوة الرقمية

لقياس أثر التمويل الخارجي متمثلاً بالاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية المتباطئة زمنياً لفترة واحدة على الفجوة الرقمية في الاقتصاد الأردني، فقد تم تقدير المعادلة رقم (3) حسب طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المصححة كلياً، وباستخدام بيانات سلاسل زمنية لتلك المتغيرات وذلك للفترة من 1990 – 2008، فقد تم التوصل إلى تلك النتائج الواردة في الجدول رقم (21) والتي تشير إلى ما يلي:

أ. فيما يتعلق بدالة الفجوة الرقمية، تشير نتائج التقدير أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكل إيجابي في تخفيض حجم الفجوة الرقمية في الاقتصاد الأردني، حيث أظهرت النتائج أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الفجوة الرقمية بلغ 0.068135- وهو مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، بمعنى انه كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، سيؤدي إلى انخفاض حجم الفجوة الرقمية بمقدار 0.068135.

ب. بينما تشير النتائج أن هناك علاقة طردية بين القروض الخارجية والفجوة الرقمية حيث تبلغ قيمة معامل القروض الخارجية 0.17824 ولكنه غير مقبول إحصائيا (غير معنوي)، وهذا يعني أن زيادة القروض الخارجية بمقدار نقطة مئوية واحدة مع بقاء

المتغيرات الأخرى على حالها، ستؤدي إلى ارتفاع حجم الفجوة الرقمية بمقدار 0.17824.

وهذه النتائج تتفق مع دراسة Chen , Chang & Zhange والتي وجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى جميع القطاعات الاقتصادية، بحيث تتمتع تلك القطاعات بميزة تنافسية مقارنة مع الدول الأخرى، كما وأنها تؤدي إلى رفع مهارة العمال وزيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتج (Chen , Chang & Zhang,1995).

كما وتتفق هذه النتيجة مع آراء المدرسة الحديثة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وذلك أنها تساهم في زيادة امكانية النمو السريع للدول النامية، وذلك بسبب قدرة الشركات الأجنبية على التمويل من مصادر داخلية وخارجية، بشكل يفوق قدرة الشركات المحلية، وبالتالي تستطيع تمويل المشاريع الجديدة التي من شأنها أن تساهم في نمو معدلات النمو الاقتصادي. وكذلك إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على الحد من مشكلة البطالة نوعاً ما في الدول المستقبلة لها، فضلاً عن تزويد الاقتصادات المستقبلة لها بالخبرات الفنية الكفؤة والمدربة على أحدث الوسائل الفنية، وبالكفاءات الإدارية التي من شأنها العمل على رفع مستوى المهارة والكفاءة لدى العمال المحليين نتيجة للاحتكاك والاستفادة منها.

1. وأخيراً أشارت النتائج إلى أن هناك أثراً إيجابياً لحجم الفجوة الرقمية المتباطئة لفترة زمنية واحدة على حجم الفجوة الرقمية في الفجوة الحالية، حيث بلغ مقابل الفجوة الرقمية للفترة السابقة 0.27231 وهو أثر مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 10%، ويتم عادة أخذ إبطاء للمتغير التابع وذلك لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة، وعليه فإن الفعاليات والمتغيرات الاقتصادية سوف تكيف توقعاتها في ضوء الخبرات والأخطاء السابقة (Gujarati,1995)، لذا يتم إستخدام إبطاء الفجوة الرقمية لضبط الخبرات السابقة والمتراكمة لتؤثر على الأداء الحالي للفجوة الرقمية.

جدول رقم (21). أثر التمويل الخارجي على الفجوة الرقمية حسب طريقة FM-OLS

المتغير المستقل	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة P
الحد الثابت	-0.45779	0.21396	-2.1396	0.052**
Log FDI	-0.068135	0.017446	-3.9056	0.002*
Log FL	0.17824	0.082322	2.1652	0.050*
Log G_{Tt-1}	0.27231	0.12676	2.1483	0.051**

*تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية 10%

الفصـــــل الخامس

النتائــــــــــج

والتوصيـــــــــات

5– النتائج والتوصيات

5-1 النتائـــــــــج

بناء على ما تم عرضه في الفصول السابقة، خلصت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

1- وجدت الدراسة أن الأردن كغيره من الدول النامية قد مر بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة والمتقلبة، والتي عمقت بدورها حاجة الأردن للتمويل الخارجي للوصول إلى مرحلة النمو الذاتي، وعليه تم وضع وترسيخ الأطر المؤسسية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تتناسب واحتياجات الاقتصاد الأردني.

2- شهد الاقتصاد الأردني نمواً متزايداً في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وخاصة القروض الخارجية في تغطية الفجوات التمويلية، والعجز في الموارد والإمكانات المحلية، مما نجم عنه إنعكاسات اقتصادية عالية الخطورة تمثلت في تراكم القروض الخارجية، وتصاعد أعباء خدمتها، بالإضافة إلى المجالات التي أنفقت فيها تلك القروض، والتي كان لها أثر واضح، حيث تم توجيه جزء كبير منها نحو المشاريع الخدمية والبنى التحتية مقارنة مع ما خصص للمشاريع الانتاجية والصناعية، والتي تضمن القدرة على الإبقاء بمتطلبات خدمة تلك القروض.

3- من الأسباب التي دفعت الأردن للاقتراض من الخارج النمو المستمر في حجم الفجوة المحلية، والفجوة الخارجية خلال فترة الدراسة، حيث سجلت الفجوة المحلية أعلى معدل نمو لها عام 2005 حيث نمت بمعدل 209.8%، في حين كان أعلى معدل لنمو الفجوة الخارجية في بداية فترة الدراسة عام 1990 حيث سجلت معدل نمو بلغ 84.8%. بالإضافة إلى التوسع الكبير في نفقات الحكومة الجارية والرأسمالية، والتي ينتج عنها نمو العجز في الموازنة العامة، حيث بلغ 5431 مليون دينار أردني عام 2008، وهذا بدوره أدى إلى نمو القروض الخارجية بمعدلات متفاوتة خلال فترة الدراسة مسجلة أعلى معدل نمو عام 1991 حيث بلغ 139% وفي عام 2001 حيث بلغ 109.4%. (نشرة وزارة المالية السنوية، أعداد مختلفة)

4- شكلت القروض الخارجية التي حصل عليها الأردن عبئاً على الاقتصاد الوطني متمثلاً بسداد تلك القروض وما يترتب عليها من فوائد، فحسب معيار نسبة التسديدات إلى الناتج القومي الإجمالي نجد أن 17.5% من الناتج القومي قد ذهب لسداد القروض الخارجية والفوائد المترتبة عليها لعام 1992 وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة. أما حسب معيار معدل خدمة القروض الخارجية، فقد سجل أعلى معدل له عام 1992 أيضا حيث بلغ 33%، وهذا يدل على أن المبالغ المستخدمة في تسديد القروض الخارجية وفوائدها تحتل جزء كبيراً من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الدولة من السلع والخدمات، وبحسب معيار نسبة احتياطي العملات الأجنبية والذهب، فقد تبين في عام 2007 أن الأردن يملك احتياطياً من العملات الأجنية والذهب، بحيث يكون قادراً على تسديد القروض الخارجية والفوائد المترتبة عليها بمدة تزيد عن 13 سنة.

5- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي هذا الاهتمام في ضوء ما تعانيه اقتصادات الدول النامية من قصور في وسائل التمويل المحلية، وفضلاً عن أهميته في سد الفجوة المحلية والفجوة الخارجية، حيث بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للاقتصاد الأردني 3267.6 مليون دولار أمريكي وذلك عام 2006.

6- تبين من نتائج التحليل الكمي القياسي لأثر التمويل الخارجي على الفجوات الاقتصادية المحلية، الخارجية، والرقمية في الاقتصاد الأردني ما يلي:

أ. أن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 1% يرافقه انخفاض في حجم الفجوة المحلية بمقدار 30.335%، وكذلك انخفاض في حجم الفجوة الخارجية بمقدار 0.99567%، وكذلك أثر إيجابي على الفجوة الرقمية حيث أدى إلى انخفاض حجم الفجوة الرقمية بمقدار 6.8135%، وجميع هذه الآثار تتمتع بدلالة إحصائية حسب ما بينته نتائج التقدير.

ب. أن هناك علاقة غير معنوية ولا تتمتع بدلالة إحصائية بين القروض الخارجية والفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والرقمية، حيث أثرت بشكل سلبي على الفجوة المحلية والفجوة الخارجية والفجوة الرقمية، فكلما زادت القروض الخارجية بمقدار 1% فإن

الفجوة المحلية تزداد بمقدار 27.29% وكذلك تزداد الفجوة الخارجية بمقدار 5.3313%، وكلما زادت القروض الخارجية بمقدار 1% فإن الفجوة الرقمية ستزداد بمقدار 17.824%.

ج. أظهرت الدراسة أن متوسط دخل الفرد له علاقة طردية مع حجم الفجوة المحلية، وذو دلالة إحصائية على الفجوة المحلية، حيث أنه مع زيادة متوسط دخل الفرد بمقدار 1% فإن ذلك سيعمل على زيادة حجم الفجوة المحلية بمقدار 241.34%.

د. تبين أن درجة الإنكشاف الاقتصادي لها علاقة عكسية واضحة ومعنوية مع حجم الفجوة الخارجية، حيث أنه كلما زادت درجة الإنكشاف الاقتصادي بمقدار 1% رافق ذلك انخفاض في حجم الفجوة الخارجية بمقدار 22.668%.

ه. أما أثر الفجوة الرقمية المتباطئة زمنياً لفترة واحدة على الفجوة الرقمية في الفترة الحالية، فقد كان لها علاقة طردية وذو دلالة مقبولة إحصائياً، حيث أنه مع زيادة حجم الفجوة الرقمية للفترة السابقة بمقدار 1% فقد أدى إلى زيادة الفجوة الرقمية للفترة الحالية بمقدار 27.231%.

5-2 التوصيـــــــــــات

بناءاً على ما تقدم من نتائج، يمكن إقتراح التوصيات التالية:

1- العمل على تطوير السياسات بهدف عمل شراكة بين الشركات الأجنبية والمحلية وتشجيع المشاريع المشتركة بينهما، والاهتمام في تحسين برامج البحث والتطوير، كما يجب على الشركات المحلية الاستفادة من المزايا الاستثمارية للشركات الأجنبية من أجل زيادة التنافسية لها.

2- وضع استراتيجيات تهدف إلى توجيه معظم التدفقات الخارجية نحو القطاع الصناعي الانتاجي ذو القيمة المضافة المرتفعة، وتنمية الصناعات الإحلالية إلى جانب الصناعات التصديرية، وذلك بهدف تجسير الفجوة الخارجية وخلق فرص عمل للمواطن الأردني ورفع المستوى المعيشي له.

3- اختيار تركيبة ملائمة من التمويل الخارجي اللازم للدولة المضيفة، وخاصة فيما يتعلق بالقروض والاستثمار الأجنبي المباشر ليتلاءم مع الإحتياجات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية من جهة، وهيكل الاقتصاد الأردني وطبيعته من جهة أخرى، وذلك من خلال وضع برامج وسياسات اقتصادية تعمل على تفعيل وزيادة حجم مصادر الدخل والتمويل المحلية، وذلك بغية تخفيف حدة اعتماد المملكة على المصادر الخارجية لتمويل إحتياجاتها وتقليص الفجوات الاقتصادية المحلية والخارجية والرقمية في الأردن.

4- تنظيم حجم الانفاق على الاستهلاك الكلي في المملكة، وبخاصة الانفاق المرتبط بالسلع المستوردة من الخارج، ومحاولة الحد من الأنماط الاستهلاكية المتجذرة في المجتمع الأردني، وذلك بهدف تحفيز السلوك الادخاري الفردي والمؤسسي وبالتالي تقليص حجم الفجوة المحلية.

5- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الخارجي، نظراً لما يتمتع به من أهمية كبيرة على صعيد التنمية الاقتصادية، وضرورة أن يرافقها تدفق للخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية والتسويقية، وإنسياب التقنيات التكنولوجية الحديثة للدولة المضيفة مما يعمل على تقليص حجم الفجوة الرقمية مستقبلاً، والحد من الاعتماد على القروض الخارجية نظراً لتراكمها وتصاعد أعباء خدمتها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية بعيدة المدى.

6- ضرورة وجود دائرة مركزية تعنى بتوفير البيانات المتعلقة بالتدفقات الخارجية كالقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لعدم توفر البيانات بصورة ملائمة بالإضافة إلى تناثر هذه البيانات بين عدة جهات مثل وزارة التخطيط، البنك المركزي الأردني، ووزارة المالية.

المراجـــــــــــــــــــــع

المراجـــع العربيـــــــــــة

- آغا، عماد (2002)،"**الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خـــلال الفتـــرة (1970-1999)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – المملكـــة الأردنية الهاشمية.

- آل علي، رضا (1991)، "**أثر القروض الخارجية على معدلات النمو الاقتـــصادي، دراسة تحليلية للبلدان النامية**"، رسالة ماجيستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.

- الباشا، مازن (2001)، "**أثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية فـــي الأردن**"، أطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.

- برتان، جيل، ترجمة علي مقلد (1982)، **الاستثمار الدولي**، منـــشورات عويـــدات، الطبعة الثانية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- بكري، كامل (1988)، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيـــروت، الجمهوريـــة اللبنانية.

- **البنك المركزي الأردني**، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد متفرقة.

- **البنك المركزي الأردني**، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة.

- **التقريـــر العـــالمي لتكنولوجيـــا المعلومـــات 2002 – 2003**، وزارة الاتـــصالات وتكنولوجيا المعلومات، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- حماد، خليل؛ مشعل، زكية (1986) "**تأثير إنكشاف الاقتصاديات العربيـــة للخـــارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلـــد 2، العـــدد 2، جامعة اليرموك، إربد، المملكة الأردنية الهاشمية.

- الساكت، بسام (2000)، "**المساعدات الخارجية والاقتصاد الأردني**"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية في الأردن) للفترة من 1989 – 1999، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- طاهر، جميل(1994)، "**طرق قياس أعباء الديون الخارجية في الأقطار العربية: قضايا وتساؤلات**"، آفاق اقتصادية، الإمارات، ص69.

- طريف، جليل فريد(1984)، "**قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- عجمية، محمد (1988)، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

- عجمية، محمد، وقريضة، صبحي (1987)، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية، الاسكندرية، الجمهورية العربية المصرية.

- العزام، نضال (1994)، "**محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الأردني**"، رسالة ماجيستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، اربد، المملكة الاردنية الهاشمية.

- عطية، عبدالقادر (2005)، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الجمهورية العربية المصرية.

- علي، نبيل؛ حجازي، نادية (2005)، **الفجوة الرقمية:رؤية عربية لمجتمع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة ،أغسطس 2005، الكويت.

- الفار، عبدالواحد (1972)، **الاستثمارات الأجنبية**، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- أبوقحف، عبدالسلام (1991)، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية جمهورية مصر العربية.

- **الكتاب الإحصائي السنوي 2008**، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- كنونة، امين (1980)، **الاقتصاد الدولي**، الجامعة المستنصرية، الطبعة الاولى، بغداد، الجمهورية العراقية.

- لطايفة، أمجد (1996)، "**الاستثمارات الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تحليلية للفترة 1980 – 1994**"، رسالة ماجيستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، اربد، المملكة الاردنية الهاشمية.

- اللوزي ، سليمان (1989)، "**القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي، دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية**"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الاول، الاردن.

- المالكي، عبدالله (1974)، "**تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية**"، مجلس البحث العلمي، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

- المؤسسة العامة لضمان الإستثمار(2005)، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004**"، النسخة الالكترونية http://www.iaigc.org/index_a.html

- مرار، حنان (2006)، "**تطور هيكل الاستثمار الأجنبي للفترة 1950 – 2000: دراسة تطبيقية عن الأردن**"، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- **المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي**، أعداد متفرقة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

- المومني، رياض (1987)، "**أثر رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية: التجربة الاردنية للفترة 1968 – 1985**"، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الاردن.

- المومني، رياض (1991)، "**تدفق رأس الاجنبي وعلاقته بالاستهلاك والنمو الاقتصادي: تجربة الأردن (1968 – 1978)**"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (2)، المجلد الثالث، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- المومني، رياض (1995)، "**المديونية الخارجية الاردنية: اسبابها ونتائجها الاقتصادية**"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (2)، المجلد السابع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- النابلسي، تامر (1997)، "**أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة من 1973 – 1994**"، رسالة ماجيستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الاردنية، المملكة الاردنية الهاشمية.

- النجار، سعيد (1992)، " **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**"، بحث غير منشور مقدر الى مؤتمر (آفاق الاستثمار في الوطن العربي)، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية، القاهرة- الجمهورية العربية المصرية.

- النسور، معن (2000) "**المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن**"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية في الأردن) للفترة من 1989 – 1999، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

English References

- Al-Momani, Riad (1988) "**The Impact of Foreign Capital on Jordan's Balance of Trade**", Mu'tah Journal of Research and Studies, Vol.3, No.1
- Al-Khaldi, M. (2008) "**Impact of Foreign Aid on Economic Development in Jordan (1990 – 2005)**", Journal of Social Sciences 4 (1):16-20,2008, Science Publication.
- Athukorala, P and Riedel, J (1996). **"Modelling NIE exports: Aggregation, quantitative restrictions and choice of econometric methodology"** Journal of Development Studies, 1743-9140, Volume 33, Issue 1, 1996, Pages 81 – 98
- Bhaduri, A. (1996) "**Implications of Globalization for Macroeconomic Theory and Policy**", Center for Economic Studies and Planning, Jawaharlat Nehru University, New Delhi, India.
- Bowles, P. (1987) "**Foreign aid and Domestic Saving in Less Developed Countries: Some Tests for Causality**", World Development, Vol.15, No. 6
- Chen, C. and Others (1995) "**The Role of Foreign Direct Investment In China's Post 1978**", Economic Development, World Development, Vol.23, No.4
- Chenery, H.B and Carter, Nicolas (1973) "**Foreign Assistance and Development Performance**", American Economic Review, Vol.LXIII
- Chenery,H. and Strout,A.(1966), "**Foreign Assistance and Economic Development**", American Economic Review, Vol.LVI, No.4, Part 1.

- Colman, D. and Nixon, F. (1986) "**Economics of Change in Less Developed Countries**", 2nd Edition, Phillip Allan Publishers Limited, London, UK.

- **Commission on Science and Technology for Development Conference, 9th Session, Geneva, 15-19th May, 2006.**

- Fie, J and Paauw, D (1965) "**Foreign Assistance and Self-help: A Reappraised of Development Finance**", Review of Economics and Statistics, Aug 1965, Vol.47, 251-267.

- Griffen, K.B and Enos, J.L. (1970) "**Foreign Assistance: Objective and Consequences**", Economic Develompent and Cultural Change, Vol.18

- Griffen, K.B (1971) "**Foreign Capital, Domestic Savings and Economic Development**", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol.33

- Griffen, K.B (1978) "**International Inequality and National Poverty**", Macmillan Press Ltd., London, UK.

- Greene, W. (1993), "**Econometric Analysis**" , New York : Macmillan

- Gujarati, D. (2003), "**Basic Econometrics**", McGraw Hell, 4th ed., New York.

- Gulam, Mohey Ud-din "**Impact of Foreign Aid on Economic Development in Pakistan (1960-2002)**", MPRA series, no. 1211, University Library of Munich, Germany

- Gulati, U.C. (1976) "**Foreign Aid, Savings and Growth: Some Further Evidence**", Indian Economic Journal, Vol.24, No.2

- Jansen, K. (1995) "**The Macroeconomic Effects of Direct Foreign Investment: The Case of Thailand**", World Development, Vol.23, No.2

- Kanaan, T. and Kardoush, M. (2002) "**The Story of Economic Growth in Jordan: 1950-2000**", Global Development Network, Accepted for Publication.
- Kojima, K. (1982) "**Direct Foreign Investment**", Billind and Sons Ltd., Guild Fred.
- Lall, S. (1986) "**Foreign Investment, Transnational and Developing Countries**", Mcmillan Press Ltd., 3rd Edition, London, UK.
- Maddala, G.S and Kim, I (1998) "**Unit Roots, Cointegration, and Structural Change**", Cambridge University Press, UK.
- Mapalad, M. (1998) "**Foreign Capital Inflows and Domestic in The Philippine**", Savings and Developmentm No. 1- 1998 - XXII
- Mckinnon, R.I (1964) "**Foreign Exchange Constraints in Economic Development of Efficient Aid Allocation**", Economic Journal, June 1964, Vol.74, 338-409.
- Mosley, P. (1980) "**Aids, Savings and Growth Revisited**", Oxford Bulletin of Economics and Statisticsm Vol.42, No.2
- Nurkse, R. (1958) "**The Conflict Between Balanced Growth and International Specialization**", Lectureson Economic Development, Faculty of Economics, Istanbul University, Leading Issues In Economic Development, 3rd Edition, Oxford University Press, New York.
- Papanek, G.F. (1972) "**The Effect of Aid and Other Resources Transfers on Savings and Growth in Less Developed Countries**", Economic Journal, Vol. 82
- Qassim, Ahmad (1980) "**The Effect of The Encouragement of Investment Law on The Jordanian Economy**", Amman - Jordan.

- Quibira, M.G (1985) "**Two Gap Models of Foreign Aid: A Survey**", Journal of Economic Development, Vol.13, 67-89.
- Rahman, M.A. (1967) "**The Welfare Economics of Foreign Aid**", Pakistan Development Review, 7
- Reichel, R. (1995) "**Development Aid, Saving and Growth in The 1980's: A Cross Section Analysis**", Savings and Development, Vol.XIXm No. 3.
- Rosenstien, R.P (1961) "**International Aid for Under-Developed Countries**", Review of Economics and Statistics, May 1961, Vol.43, 107-138.
- Rostow, W.W. (1960) "**The Stages of Economic Growth**", Cambridge University Press, Cambridge
- Saleh, M. J. (1991) "**Foreign Aid Efficiency in Jordan During The Three Cycles of The Five Year Development Plan(1976 – 1990)**", Ph.D Thesis, University of Strathclyde, Glasgow, UK.
- Singer, H. (1950), "**The Distribution of Gains Between Investing and Borrowing Countries**", American Economic Review
- Singer, H. (1975), "**The Strategy of International Development**", International Arts and Science Press, New York.
- Strake, J.E. (1966) "**The Convention of 1965 on The Settlements of Investment Disputes Between States and Nations of Other States**", Production of Encouragement of The Private Foreign Investment, Canberra
- "**The Study Group of Members the Royal Institute of International Affairs (1965)**", The Problem of International Investment, Frank Eass and Co. Ltd., 2nd Edition, London.
- Todara, M. (1977) "**Economic Development in the Third World**", Longman Inc., 2nd Edition, New York.

الملاحـــــق

ملحق رقم (1).صافي الضرائب غير المباشرة (1990-2007)

صافي الضرائب غير المباشرة	السنة
332.5	1990
361.5	1991
521	1992
605	1993
725	1994
761.8	1995
818.5	1996
762.2	1997
964.8	1998
1003.4	1999
928.4	2000
1017.7	2001
1082.3	2002
1069.7	2003
1059	2004
1148	2005
1540.8	2006
1755.9	2007

ملحق رقم (2). اهتلاك رأس المال الثابت (1990-2007)

اهتلاك رأس المال	السنة
233.4	1990
302.5	1991
323.8	1992
352.3	1993
390.1	1994
433.5	1995
494.4	1996
564.5	1997
616.2	1998
675.8	1999
673.5	2000
700.3	2001
728.2	2002
767.1	2003
835.4	2004
924.3	2005
1021.9	2006
1126.2	2007

ملحق رقم (3). تعويضات العاملين عن الفترة (1990-2007)

السنة	تعويضات العاملين
1990	994.6
1991	1074.4
1992	1287.7
1993	1462.6
1994	1598.3
1995	1808
1996	1921.8
1997	2036.5
1998	2181.7
1999	2323.7
2000	2358.5
2001	2425.5
2002	2574.5
2003	2759.2
2004	3055
2005	3348.2
2006	3741.1
2007	4532.2

ملحق رقم (4). فائض التشغيل عن الفترة (1990-2007)

السنة	فائض التشغيل
1990	1200.4
1991	1219.5
1992	1477.9
1993	1465.3
1994	1644.1
1995	1711.4
1996	1676.7
1997	1774.1
1998	1847.2
1999	1775.7
2000	2038.1
2001	2220.2
2002	2408.9
2003	2632.8
2004	3141.3
2005	3504.9
2006	4074.5
2007	4642.7

ملحق رقم (5). صافي الإقراض إلى العالم الخارجي عن الفترة (1990-2007)

السنة	صافي الاقراض الى العالم الخارجي	صافي حساب رأس المال (القطاع العام)
1990	-346.8	-165.2
1991	-21.8	-135.4
1992	-498.2	-366.7
1993	-251	-448.4
1994	-273.5	-213.7
1995	-345.2	-15.3
1996	-341.9	-59.9
1997	-18	-160.1
1998	-289.4	-65.5
1999	308	-35.6
2000	239.3	-219.7
2001	28	-62.2
2002	260	-108.2
2003	1026.4	-511.5
2004	277.8	-220.7
2005	-1000.1	-150.5
2006	-1258.7	-213.4
2007	-2080.1	-229.6

ملحق رقم (6). صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي عن الفترة (1990-2008)

صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	السنة
529.7	1990
572.5	1991
743.2	1992
872.1	1993
857.6	1994
933.7	1995
1197.6	1996
1212.1	1997
1114.3	1998
1328.3	1999
1548.4	2000
1459.7	2001
1605.3	2002
2273	2003
2280.2	2004
1855	2005
2084.5	2006
1970.1	2007
1970.1	2008

ملحق رقم (7). صافي تحويلات العاملين عن الفترة (1990-2008)

صافي تحويلات العاملين	السنة
285	1990
264.7	1991
514.6	1992
666.6	1993
698.7	1994
796.7	1995
1024	1996
1031.7	1997
947	1998
1035.2	1999
1168.2	2000
1289	2001
1367.2	2002
1424.3	2003
1340.6	2004
1326.5	2005
1509.9	2006
1705.2	2007
1844.9	2008

ملحق رقم (8). صافي العمليات غير المنظورة عن الفترة (1990-2008)

قيم صافي العمليات غير المنظورة	صافي الخدمات الأخرى	صافي دخل الاستثمار	صافي تحويلات العاملين	السنة
196.4	178.6	-267.2	285	1990
289.8	271.9	-246.8	264.7	1991
514.9	236.9	-236.6	514.6	1992
681.2	229.4	-214.8	666.6	1993
692	213.4	-220.1	698.7	1994
769.2	167.6	-195.1	796.7	1995
1033.3	222.7	-213.4	1024	1996
1029.3	145.6	-148	1031.7	1997
855.2	6.1	-97.9	947	1998
866.2	-59.4	-109.6	1035.2	1999
1168.9	19.5	-18.8	1168.2	2000
1302.5	7.1	6.4	1289	2001
1224.3	-87	-55.9	1367.2	2002
1284.5	-86.6	-53.2	1424.3	2003
1367.8	-32.6	59.8	1340.6	2004
1269.4	-148.5	91.4	1326.5	2005
1538.4	-155.2	183.7	1509.9	2006
1812.4	-193	300.2	1705.2	2007
1988.4	-120.5	264	1844.9	2008

ملحق رقم (9). الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام عن الفترة (1990-2007)

السنة	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
1990	1688	663.9
1991	2069	742
1992	2142.5	790.6
1993	2765.9	857.9
1994	2793	985.6
1995	2934.9	1111.3
1996	3045.9	1204.1
1997	3450.6	1312.5
1998	4111.9	1367
1999	4177.7	1386.7
2000	4835.8	1421.6
2001	5157.4	1458.4
2002	5191.3	1541.6
2003	5561.6	1676
2004	6598.9	1723.1
2005	7838.3	1743.2
2006	8782.6	1939.1
2007	10362.9	2459.7

ملحق رقم (10). الانفاق الاستثماري عن الفترة (1990-2007)

الانفاق الاستثماري الإجمالي	التغير في المخزون	التكوين الرأسمالي الثابت الاستثماري	السنة
850.3	156.2	694.1	1990
738.5	60.5	678	1991
1208.8	159.5	1049.3	1992
1422.8	119.2	1303.6	1993
1451.2	60	1391.2	1994
1554.1	159.1	1395	1995
1499.3	54.5	1444.8	1996
1321.8	-3.2	1325	1997
1224	36.5	1187.5	1998
1246.3	-106.4	1352.7	1999
1341.4	74.8	1266.6	2000
1340	104.2	1235.8	2001
1365.3	78	1287.3	2002
1506.5	15.7	1490.8	2003
2215.6	210.2	2005.4	2004
3047.9	314.2	2733.7	2005
3286	308.3	2977.7	2006
3856.9	335.9	3521	2007

ملحق رقم (11).تقدير دالة الفجوة المحلية باستخدام طريقة FM-OLS

Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Equal weights, truncation lag= 2 , Trended Case
****
Dependent variable is LOGGS
18 observations used for estimation from 1991 to 2008
****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	-7.7990	2.7105	-2.8773[.012]
LOGFDI	-.30335	.12383	-2.4498[.028]
LOGFL	.27290	.34781	.78463[.446]
LOGPI	2.4134	.86488	2.7904[.014]

ملحق رقم (12).تقدير دالة الفجوة الخارجية باستخدام طريقة FM-OLS

Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Equal weights, truncation lag= 2 , Trended Case

Dependent variable is LOGGF
18 observations used for estimation from 1991 to 2008
****
******

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	-.26427	.063502	-4.1616[.001]
LOGFDI	-.0099567	.0046873	-2.1242[.052]
LOGFL	.053313	.024320	2.1921[.046]
LOGE	-.22668	.060604	-3.7404[.002]

Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Fully Modified Phillips-Hansen Estimates
Equal weights, truncation lag= 2 , Trended Case

ملحق رقم (13).تقدير دالة الفجوة الرقمية باستخدام طريقة FM-OLS

Dependent variable is LOGGT
17 observations used for estimation from 1992 to 2008
****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
Intercept	-.45779	.21396	-2.1396[.052]
LOGFDI	-.068135	.017446	-3.9056[.002]
LOGFL	.17824	.082322	2.1652[.050]
LOGGT1	.27231	.12676	2.1483[.051]

ملحق رقم (14). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة المحلية

Unit root tests for variable LOGGS
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.1211	9.2865	7.2865	6.4533	7.2037
ADF(1)	-3.1046	9.5033	6.5033	5.2535	6.3791

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGS
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.7838	9.6973	6.6973	5.4475	6.5731
ADF(1)	-2.6712	9.7420	5.7420	4.0756	5.5764

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGS
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.8926	4.7484	2.7484	1.9758	2.7088
ADF(1)	-3.1772	4.9553	1.9553	.79644	1.8960

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGS
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.0028	5.3425	2.3425	1.1836	2.2832
ADF(1)	-3.5352	6.1488	2.1488	.60363	2.0697

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (15). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للاستثمار الأجنبي المباشر

```
Unit root tests for variable LOGFDI
    The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****************************************************************************
 17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
 Sample period from 1992 to 2008
****************************************************************************
      Test Statistic     LL          AIC          SBC          HQC
 DF        -1.3327     -12.5191     -14.5191     -15.3523     -14.6019
 ADF(1)    -.98532     -12.3414     -15.3414     -16.5912     -15.4657
****************************************************************************
 95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic =  -3.0522
 LL  = Maximized log-likelihood      AIC = Akaike Information Criterion
 SBC = Schwarz Bayesian Criterion    HQC = Hannan-Quinn Criterion
```

```
                Unit root tests for variable LOGFDI
   The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****************************************************************************
 17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
 Sample period from 1992 to 2008
****************************************************************************
      Test Statistic     LL          AIC          SBC          HQC
 DF        -2.9186     -9.4276     -12.4276     -13.6775     -12.5519
 ADF(1)    -2.6658      -9.2032     -13.2032     -14.8696     -13.3689
****************************************************************************
 95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic =  -3.7119
 LL  = Maximized log-likelihood      AIC = Akaike Information Criterion
 SBC = Schwarz Bayesian Criterion    HQC = Hannan-Quinn Criterion
```

```
  Unit root tests for variable DLFDI
    The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****************************************************************************
 16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
 Sample period from 1993 to 2008
****************************************************************************
      Test Statistic     LL          AIC          SBC          HQC
 DF        -4.7145     -12.5344     -14.5344     -15.3070     -14.5740
 ADF(1)    -3.4085     -12.2313     -15.2313     -16.3902     -15.2906
****************************************************************************
 95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic =  -3.0660
 LL  = Maximized log-likelihood      AIC = Akaike Information Criterion
 SBC = Schwarz Bayesian Criterion    HQC = Hannan-Quinn Criterion
```

```
                Unit root tests for variable DLFDI
   The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****************************************************************************
 16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
 Sample period from 1993 to 2008
****************************************************************************
      Test Statistic     LL          AIC          SBC          HQC
 DF        -4.5532     -12.5038     -15.5038     -16.6627     -15.5631
 ADF(1)    -3.3079     -12.1438     -16.1438     -17.6890     -16.2230
****************************************************************************
 95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic =  -3.7347
 LL  = Maximized log-likelihood      AIC = Akaike Information Criterion
 SBC = Schwarz Bayesian Criterion    HQC = Hannan-Quinn Criterion
```

ملحق رقم (16). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للقروض الخارجية

Unit root tests for variable LOGFL
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.2787	6.1918	4.1918	3.3586	4.1090
ADF(1)	-2.8972	6.5946	3.5946	2.3448	3.4704

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGFL
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.8782	7.8015	4.8015	3.5517	4.6772
ADF(1)	-3.6804	8.7055	4.7055	3.0391	4.5398

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLFL
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.5228	2.2443	.24426	-.52832	.20470
ADF(1)	-6.8216	6.8335	3.8335	2.6746	3.7741

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLFL
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.3153	2.2443	-.75566	-1.9145	-.81501
ADF(1)	-6.6157	6.9967	2.9967	1.4515	2.9176

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (17). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لمتوسط دخل الفرد

Unit root tests for variable LOGPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

****

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	.13941	28.3957	26.3957	25.5625	26.3129
ADF(1)	.59914	29.7661	26.7661	25.5163	26.6419

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

****

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.5569	30.0363	27.0363	25.7865	26.9121
ADF(1)	-.77750	30.4032	26.4032	24.7368	26.2376

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

****

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.2915	28.4724	26.4724	25.6998	26.4329
ADF(1)	-2.2804	28.9887	25.9887	24.8298	25.9294

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLPI

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

****

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-5.7406	30.2204	27.2204	26.0615	27.1610
ADF(1)	-2.6403	30.5284	26.5284	24.9833	26.4493

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (18). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الخارجية

Unit root tests for variable LOGGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

****

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.5706	27.8993	25.8993	25.0660	25.8164
ADF(1)	-3.2190	27.9800	24.9800	23.7302	24.8558

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

****

17 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1992 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.6859	28.5859	25.5859	24.3360	25.4616
ADF(1)	-3.5039	28.9892	24.9892	23.3228	24.8236

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

****

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-6.4978	21.7100	19.7100	18.9374	19.6705
ADF(1)	-4.4245	22.6599	19.6599	18.5010	19.6006

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGF

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

****

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-6.2342	21.7109	18.7109	17.5520	18.6515
ADF(1)	-4.2476	22.6609	18.6609	17.1158	18.5818

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (19). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لدرجة الإنكشاف الخارجي

Unit root tests for variable LOGE
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.5889	28.6431	26.6431	25.8099	26.5603
ADF(1)	-1.6833	28.8874	25.8874	24.6376	25.7631

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGE
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.7113	28.9406	25.9406	24.6908	25.8164
ADF(1)	-1.7068	29.0459	25.0459	23.3795	24.8803

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLE
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-3.2064	25.2287	23.2287	22.4561	23.1891
ADF(1)	-2.3462	25.2287	22.2287	21.0698	22.1694

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLE
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.9789	25.2352	22.2352	21.0763	22.1758
ADF(1)	-1.9406	25.2375	21.2375	19.6923	21.1583

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (20). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الرقمية

Unit root tests for variable LOGGT
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.3344	17.7699	15.7699	14.9367	15.6871
ADF(1)	-1.1248	17.7789	14.7789	13.5291	14.6547

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0522
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGT
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
17 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1992 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.2704	19.5358	16.5358	15.2860	16.4116
ADF(1)	-2.0982	19.6069	15.6069	13.9405	15.4413

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7119
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT
The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.4134	15.5679	13.5679	12.7953	13.5283
ADF(1)	-3.1056	15.6857	12.6857	11.5268	12.6264

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT
The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend
****
16 observations used in the estimation of all ADF regressions.
Sample period from 1993 to 2008
****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.2823	15.6353	12.6353	11.4764	12.5759
ADF(1)	-3.0237	15.7867	11.7867	10.2415	11.7075

****
95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347
LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion
SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (21). نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للفجوة الرقمية للفترة السابقة

Unit root tests for variable LOGGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

****

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-1.3093	16.2748	14.2748	13.5023	14.2353
ADF(1)	-1.0989	16.2785	13.2785	12.1196	13.2192

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0660

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable LOGGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

****

16 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1993 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-2.1909	17.9491	14.9491	13.7902	14.8897
ADF(1)	-2.0036	18.0060	14.0060	12.4608	13.9268

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7347

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept but not a trend

****

15 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1994 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.2591	14.1235	12.1235	11.4155	12.1311
ADF(1)	-2.9913	14.2375	11.2375	10.1754	11.2488

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.0819

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

Unit root tests for variable DLGT1

The Dickey-Fuller regressions include an intercept and a linear trend

****

15 observations used in the estimation of all ADF regressions.

Sample period from 1994 to 2008

****

	Test Statistic	LL	AIC	SBC	HQC
DF	-4.1420	14.2336	11.2336	10.1715	11.2449
ADF(1)	-2.9325	14.4021	10.4021	8.9860	10.4171

****

95% critical value for the augmented Dickey-Fuller statistic = -3.7612

LL = Maximized log-likelihood AIC = Akaike Information Criterion

SBC = Schwarz Bayesian Criterion HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (22). نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة المحلية

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Cointegration LR Test Based on Maximal Eigenvalue of the Stochastic Matrix

****

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGS LOGFDI LOGFL LOGPI Trend
List of eigenvalues in descending order:
.90615 .73633 .49255 .30131 0.00

****

Null	Alternative	Statistic	95% Critical Value	90% Critical Value
r = 0	r = 1	40.2234	31.7900	29.1300
r<= 1	r = 2	22.6620	25.4200	23.1000
r<= 2	r = 3	11.5321	19.2200	17.1800
r<= 3	r = 4	6.0954	12.3900	10.5500

****

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Cointegration LR Test Based on Trace of the Stochastic Matrix

****

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGS LOGFDI LOGFL LOGPI Trend
List of eigenvalues in descending order:
.90615 .73633 .49255 .30131 0.00

****

Null	Alternative	Statistic	95% Critical Value	90% Critical Value
r = 0	r>= 1	80.5128	63.0000	59.1600
r<= 1	r>= 2	40.2895	42.3400	39.3400
r<= 2	r>= 3	17.6275	25.7700	23.0800
r<= 3	r = 4	6.0954	12.3900	10.5500

****

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Choice of the Number of Cointegrating Relations Using Model Selection Criteria

****

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGS LOGFDI LOGFL LOGPI Trend
List of eigenvalues in descending order:
.90615 .73633 .49255 .30131 0.00

****

Rank	Maximized LL	AIC	SBC	HQC
r = 0	43.6972	23.6972	15.3651	22.8690
r = 1	63.8089	35.8089	24.1439	34.6494
r = 2	75.1399	41.1399	26.9753	39.7319
r = 3	80.9059	42.9059	27.0749	41.3323
r = 4	83.9536	43.9536	27.2894	42.2972

AIC = Akaike Information Criterion SBC = Schwarz Bayesian Criterion
HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (23). نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة الخارجية

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Cointegration LR Test Based on Maximal Eigenvalue of the Stochastic Matrix

****

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGF LOGFDI LOGFL LOGE Trend
List of eigenvalues in descending order:
.91363 .81226 .63064 .22511 .0000

****

Null	Alternative	Statistic	95% Critical Value	90% Critical Value
r = 0	r = 1	41.6353	31.7900	29.1300
r<= 1	r = 2	28.4363	25.4200	23.1000
r<= 2	r = 3	16.9316	19.2200	17.1800
r<= 3	r = 4	4.3356	12.3900	10.5500

****

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Cointegration LR Test Based on Trace of the Stochastic Matrix

****

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGF LOGFDI LOGFL LOGE Trend
List of eigenvalues in descending order:
.91363 .81226 .63064 .22511 .0000

****

Null	Alternative	Statistic	95% Critical Value	90% Critical Value
r = 0	r>= 1	91.3388	63.0000	59.1600
r<= 1	r>= 2	49.7035	42.3400	39.3400
r<= 2	r>= 3	21.2672	25.7700	23.0800
r<= 3	r = 4	4.3356	12.3900	10.5500

****

Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Choice of the Number of Cointegrating Relations Using Model Selection Criteria

****

17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGF LOGFDI LOGFL LOGE Trend
List of eigenvalues in descending order:
.91363 .81226 .63064 .22511 .0000

****

Rank	Maximized LL	AIC	SBC	HQC
r = 0	54.0014	34.0014	25.6693	33.1732
r = 1	74.8191	46.8191	35.1541	45.6596
r = 2	89.0372	55.0372	40.8726	53.6292
r = 3	97.5030	59.5030	43.6720	57.9294
r = 4	99.6708	59.6708	43.0066	58.0144

****

AIC = Akaike Information Criterion SBC = Schwarz Bayesian Criterion
HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (24). نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات دالة الفجوة الرقمية

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Cointegration LR Test Based on Maximal Eigenvalue of the Stochastic Matrix
****
17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGT LOGFDI LOGFL Trend
List of eigenvalues in descending order:
.81477 .49499 .26221 .0000
****

Null	Alternative	Statistic	95% Critical Value	90% Critical Value
r = 0	r = 1	28.6643	25.4200	23.1000
r<= 1	r = 2	11.6141	19.2200	17.1800
r<= 2	r = 3	5.1697	12.3900	10.5500

****
Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Cointegration LR Test Based on Trace of the Stochastic Matrix
****
17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGT LOGFDI LOGFL Trend
List of eigenvalues in descending order:
.81477 .49499 .26221 .0000
****

Null	Alternative	Statistic	95% Critical Value	90% Critical Value
r = 0	r>= 1	45.4480	42.3400	39.3400
r<= 1	r>= 2	16.7838	25.7700	23.0800
r<= 2	r = 3	5.1697	12.3900	10.5500

****
Use the above table to determine r (the number of cointegrating vectors).

Cointegration with unrestricted intercepts and restricted trends in the VAR
Choice of the Number of Cointegrating Relations Using Model Selection Criteria
****
17 observations from 1992 to 2008. Order of VAR = 2.
List of variables included in the cointegrating vector:
LOGGT LOGFDI LOGFL Trend
List of eigenvalues in descending order:
.81477 .49499 .26221 .0000
****

Rank	Maximized LL	AIC	SBC	HQC
r = 0	11.0396	-.96042	-5.9597	-1.4574
r = 1	25.3717	7.3717	-.12722	6.6263
r = 2	31.1787	9.1787	.013400	8.2677
r = 3	33.7636	9.7636	-.23497	8.7697

****
AIC = Akaike Information Criterion SBC = Schwarz Bayesian Criterion
HQC = Hannan-Quinn Criterion

ملحق رقم (25). تقدير دالة الفجوة المحلية باستخدام طريقة OLS

Ordinary Least Squares Estimation

****

Dependent variable is LOGGS

19 observations used for estimation from 1990 to 2008

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LOGFDI	.051299	.042529	1.2062[.245]
LOGFL	-.36123	.14835	-2.4350[.027]
LOGPI	1.2670	.13377	9.4716[.000]

****

R-Squared 85990 R-Bar-Squared .84239

S.E. of Regression .10751 F-stat. F(2, 16) 49.1028[.000]

Mean of Dependent Variable 3.2000 S.D. of Dependent Variable .27080

Residual Sum of Squares .18493 Equation Log-likelihood 17.0463

Akaike Info. Criterion 14.0463 Schwarz Bayesian Criterion 12.6296

DW-statistic 1.4043

****

ملحق رقم (26). تقدير دالة الفجوة الخارجية باستخدام طريقة OLS

Ordinary Least Squares Estimation

****

Dependent variable is LOGGF

19 observations used for estimation from 1990 to 2008

****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LOGFDI	.32496	.057113	5.6897[.000]
LOGFL	.96639	.059207	16.3222[.000]
LOGE	2.2438	.78636	2.8534[.012]

****

R-Squared .38654 R-Bar-Squared .30986

S.E. of Regression .22497 F-stat. F(2, 16) 5.0408[.020]

Mean of Dependent Variable 3.2000 S.D. of Dependent Variable .27080

Residual Sum of Squares .80977 Equation Log-likelihood 3.0169

Akaike Info. Criterion .016921 Schwarz Bayesian Criterion -1.3997

DW-statistic 1.3468

****

ملحق رقم (27). تقدير دالة الفجوة الرقمية باستخدام طريقة OLS

Ordinary Least Squares Estimation
****************888***
Dependent variable is LOGGT

18 observations used for estimation from 1991 to 2008
****

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio[Prob]
LOGFDI	-.026774	.029465	-.90868[.378]
LOGFL	-.012312	.023127	-.53235[.602]
LOGGT1	.68988	.21386	3.2259[.006]

****

R-Squared	.56771	R-Bar-Squared	.51008
S.E. of Regression	.089829	F-stat. F(2, 15)	9.8497[.002]
Mean of Dependent Variable	-.26667	S.D. of Dependent Variable	.12834
Residual Sum of Squares	.12104	Equation Log-likelihood	19.4772
Akaike Info. Criterion	16.4772	Schwarz Bayesian Criterion	15.1416
DW-statistic	2.0636		

****

THE EFFECT OF EXTERNAL FINANCING ON ECONOMIC GAPS: THE CASE OF JORDAN (1990-2009)

By

Samer Ali Abdelhadi

Supervisor

Dr. Taleb Mohammad Awad, Prof.

ABSTRACT

This study has investigated the subject of external financing in Jordan and its impact on economic gaps for the period extending from 1990 to 2009. The objective of the study included: the impact of external financing on Saving Gap, Foreign Exchange Gap and Technology Gap in the Jordanian economy; In addition to framing a theory of the Technological Gap so that future studies can rely on; also to highlight the theoretical aspects of the economic gaps, and to identify the positive and negative effects of external financing in order to give an overall image of the effectiveness of external financing in the Jordanian economy.

Descriptive and econometric methods were used, including the Fully Modified Ordinary Least Squares technique in order to explain the relationships between the different variables incorporated in the Saving Gap Function, the Foreign Exchange Gap Function and the Technological Gap Function.

The study concluded that Jordanian economy relied increasingly on foreign

loans to cover economic gaps, which contributed to increasing the debt burden; that FDI played an important role in bridging the Saving Gap, Foreign Exchange Gap, and the Technological Gap.

In this aspect, the study recommends that there is a need to develop a strategy to manage the sources of income and external funding received for Jordan, in addition to the activation of sources of income and local funding to ease the reliance of Jordan on external sources to finance their different needs and bridge the economic gaps. The study also, recommends that the composition of external funding, particularly with regard to foreign loans and foreign direct investment should be selected to fit with the structure and nature of the Jordanian economy and stimulate savings behavior of individuals and institutions in order to reduce the gap of local and the need for attention to foreign direct investment with the need to be accompanied by a flow of management experience, technical and organizational and flow techniques technology, which in turn would reduce the size of the Technological Gap.